الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار-عنابة

BADJIMOKHTAR-ANNABAUNIVERSITY
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات الاقتصادية(LAREE)

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تحت عنوان:

النفقات العامة والإنعاش الاقتصادي
دراسة ميدانية لولايات الشرق الجزائري

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مـالية

لـ: رابح بالنور

مدير أطروحة التخرج: أ.د/رجم نصيب الرتبة: أستـــــــــــاذ جامعة باجي مختار-عنابة

أمام أعضاء اللجنة

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة
أ.د هشام بوريش	رئيسا	أستـــــــــــاذ	جامعة عنابة
أ.د رجم نصيب	مقررا	أستـــــــــــاذ	جامعة عنابة
أ.د عبد القادر صالحي	عضوا	أستـــــــــــاذ	جامعة عنابة
د. عماني لمياء	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة
د. نوفل سمايلي	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة
د. صبرينة يونسي	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة سوق أهراس

السنة الجامعية 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح

أنا الممضـي أسفله، الباحث، رابح بالنور أصـرّح بأن هذا العمل المتمثّل في أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، والموسومة بـ" **:النفقات العامة والإنعاش الاقتصادي دراسة ميدانية لولايات الشـرق الجزائري** "، تحت مسـؤوليتي الكاملة، وهو عمل غير مقدّم سـابقا، سـواء كلّه أو جزء منه لمؤسـسـات علمية أخرى لنيل شـهادة أكاديمية، كما يصـرح الباحث أيضا بأن أي خطأ أو إهمال يتحمل نتيجته.

الإمضاء

ماي 2018

شكر وتقدير

على هدي خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم القائل: لا يشكر الله من لا يشكر الناس

أتقدم بالشكر الجزيل ..إلى كل من:

المؤطر الفاضل، الأستاذ الدكتور " نصيب رجم " على تشجيعه المتواصل وتوجيهاته القيمة.

زملائي الأفاضل، وأخص بالذكر الأستاذ يحي دريس وكل من ساعدني ولو بكلمة في إنجاز هذا العمل.

السادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين شرفوا هذه الأطروحة بقبول مناقشتها، وإثراءها.

الفهرس

الفهرس I
قائمة الجداول V
قائمة الأشكال VII
ملخص..... X
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: النفقات العامة وجوانبها الفنية 1
المبحث الأول: تطور مفهوم النفقة العامة وظاهرة ازديادها..... 3
المطلب الأول: تطور مفهوم النفقة العامة..... 3
المطلب الثاني: مفهوم النفقة العامة..... 5
المطلب الثالث: ظاهرة ازدياد النفقة العامة..... 8
المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة.....12
المطلب الأول: التقسيمات المستندة إلى معايير اقتصادية.....13
المطلب الثاني: تقسيمات المستندة على معايير غير اقتصادية.....16
المطلب الثالث: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة 20
خلاصة الفصل 25
الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة وتقييمها 26
المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....28
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة.....28
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة.....31
المطلب الثالث: علاقة تمويل النفقات العامة بآثارها الاقتصادية.....34
المبحث الثاني: تقييم برنامج النفقات العامة.....36
المطلب الأول: دراسة جدوى المشاريع العامة 37
المطلب الثاني: قياس المنافع والتكاليف.....40
المطلب الثالث: معايير توزيع النفقات العامة بين القطاعات المختلفة.....42

خلاصة الفصل 49
الفصل الثالث: الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 51
المبحث الأول: مفهوم الإنعاش الاقتصادي والنظريات المفسرة له. 53
المطلب الأول: دورة النشاط الاقتصادي 53
المطلب الثاني: تفسيرات الإنعاش في المدارس.....56
المطلب الثالث: مفهوم الإنعاش الاقتصادي.....59
المبحث الثاني: برامج الإنعاش في الجزائر 60
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....61
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....69
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.....75
خلاصة الفصل 78
الفصل الرابع: التنمية المحلية واللامركزية في الجزائر 79
المبحث الأول: التنمية والنفقات العامة المحلية.....81
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية والتمويل المحلي 81
المطلب الثاني: المخططات البلدية للتنمية 85
المطلب الثالث: المخططات القطاعية غير الممركزة.....89
المبحث الثاني: اللامركزية في النفقات العامة.....90
المطلب الأول: اللامركزية في البرامج العادية 91
المطلب الثاني: اللامركزية في البرامج الاستثنائية 95
المطلب الثالث: أهمية المخططات البلدية بالنسبة للبرامج اللامركزية 105
خلاصة الفصل 113
الفصل الخامس: تقييم لبرامج التنمية على ولايات الشرق.....114
المبحث الأول: التعريف بالولايات محل الدراسة.....116
المطلب الأول: التعريف بالولايات محل الدراسة 116

المطلب الثاني: هيكل النفقات العامة بالمنطقة 119
المبحث الثاني: أثر النفقات العامة على المؤشرات الاجتماعية 128
المطلب الأول: أثر النفقات العامة على الهياكل القاعدية 128
المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على التعليم. 132
المطلب الثالث: أثر النفقات العامة على الصحة. 136
خلاصة الفصل 139
الفصل السادس: دراسة أثر النفقات العامة على البطالة..... 141
المبحث الأول: التعرف على متغيرات الدراسة 143
المطلب الأول: تحليل المعطيات المتعلقة بالشغل 143
المطلب الثاني: تحليل المعطيات الخاصة بالنفقات العامة 148
المبحث الثاني: تقدير أثر النفقات العامة على معدل البطالة 152
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 152
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالبحث 156
المطلب الثالث:تقدير نموذج أثر النفقات العامة على معدلات البطالة 164
خلاصة الفصل 175
خاتمة 177
قائمة المراجع 182
الملاحق 188

قائمة الجداول

جدول رقم (1): توزيع النفقات في ميزانية التسيير لسنة 2017 23

جدول رقم (2): توزيع النفقات ذات طابع نهائي في المخطط الوطني لسنة2017 24

جدول رقم (3): المنافع والتكاليف لمشروعات معينة.....39

جدول رقم (4): السياسات المصاحبة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي 69

جدول رقم (5):تطور نسبة البرامج اللامركزي لولاية تبسة.....92

جدول رقم (6):نسبة اللامركزي حسب القطاعات في البرنامج العادي خلال الفترة 2005-2014.....94

جدول رقم (7): تطور البرامج اللامركزية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 96

جدول رقم (8): نسبة توزيع البرامج اللامركزية حسب القطاعات 98

جدول رقم (9): تطور البرامج اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....99

جدول رقم (10): نسبة اللامركزية حسب القطاعات في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 101

جدول رقم (11): تطور البرامج اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 102

جدول رقم (12): نسبة اللامركزية حسب القطاعات في المخطط الخماسي للتنمية..... 104

جدول رقم (13): تطور المخططات البلدية للتنمية وأهميتها النسبية..... 106

جدول رقم (14): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات..... 108

جدول رقم (15): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات..... 109

جدول رقم (16): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات..... 110

جدول رقم (17): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات..... 111

جدول رقم (18): يبين توزيع الولايات/ الدوائر/ البلديات والمساحة 118

جدول رقم (19): التوزيع السكاني لسنة 2017 118

جدول رقم (20): البرنامج القطاعي اللامركزي لولاية تبسة (البرنامج العادي)..... 120

جدول رقم (21): الأهمية النسبية (النسبة المئوية) للقطاعات بالنسبة لمجمل المشاريع خلال السنة..... 121

جدول رقم (22) حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 1974 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرنامج العادي ولاية سوق أهراس 123

جدول رقم (23): حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرامج الاستثنائية لولاية برج بوعريريج 125
جدول رقم (24): تطور شبكة الطرقات 129
جدول رقم (25):تطور هياكل التربية بالولايات 133
جدول رقم (26): تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالتربية والتعليم 135
جدول رقم (27): تطور الهياكل الصحية 136
جدول رقم (28): تطور أهم مؤشرات الصحة 138
جدول رقم (29): المناصب المستحدثة خلال الفترة 1999-2014 145
جدول رقم (30): توزيع مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاعات النشاط 146
جدول رقم (31): تكلفة خلق منصب شغل حسب السنوات 147
جدول رقم (32): إجمالي النفقات العامة للفترة 1995-2014 149
جدول رقم (33): معدل تطور النفقات العامة للفترة 1995-2014 150
جدول رقم (34): اختيار معامل التأخير للسلسلةltch 158
جدول رقم (35): نتائج اختبار DF على السلسة ltch 159
جدول رقم (36): نتائج اختبار DF على السلسة dlgdp 159
جدول رقم (37): نتائج اختبار DF على السلسة lgdp 162
جدول رقم (38): نتائج اختبار DF على السلسة dlgdp 163
جدول رقم (39): تقدير معادلة الاتجاه الخطي البسيط 165
جدول رقم (40): تحديد درجة تأخير النموذج 166
جدول رقم (41): نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل بين النفقات العامة ومعدلات البطالة 167
جدول رقم (42): جذور الوحدة للنموذج 169
جدول رقم (43): جذور الوحدة للنموذج 171
جدول رقم (44): نتائج اختبار السببية للنموذج 172
جدول رقم (45): تحليل تباين خطأ تنبؤ معدل البطالة 173

قائمة الأشكال

شكل رقم (1): الأثر الاقتصادي الغير مباشر للنفقات العامة 31
شكل رقم (2): مراحل دورة النشاط الاقتصادي 55
شكل رقم (3): منحنى يوضح تطور نسبة البرامج اللامركزية بالنسبة.....93
شكل رقم (4): نسبة اللامركزية في القطاعات المشتركة 95
شكل رقم (5): تطور نسبة البرامج اللامركزية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. 97
شكل رقم (6):تطور نسبة البرامج اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 100
شكل رقم (7):تطور نسبة البرامج اللامركزية في البرنامج الخماسي للتنمية 103
شكل رقم (8):الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية 107
شكل رقم (9): يوضح توزيع البرنامج القطاعي المركزي لولاية تبسة.....122
شكل رقم (10): توزيع الاستثمارات على القطاعات في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 126
شكل رقم (11): توزيع الاستثمارات على القطاعات في البرنامج التكميلي لدعم النمو 127
شكل رقم (12): توزيع الاستثمارات على القطاعات في المخطط الخماسي 128
شكل رقم (13): تطور نفقات المنشآت القاعدية لولاية تبسة 130
شكل رقم (14): تطور الربط بالشبكة الكهربائية.....131
شكل رقم (15): تطور نفقات الري بولاية تبسة.....132
شكل رقم (16): تطور نفقات التربية لولاية تبسة 133
شكل رقم (17): تطور نفقات الصحة بولاية تبسة 137
شكل رقم (18):تطور معدلات البطالة في ولاية تبسة خلال فترة الدراسة 144
شكل رقم (19): تطور النفقات العامة في الولاية 151
شكل رقم (20): نموذج مبسط لاختبارات جذر الوحدة.....156
شكل رقم (21):منحنى تطور السلسلةItch.....157
شكل رقم (22):دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة Itch 157
شكل رقم (23):دالة الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي للسلسلة 160

شكل رقم (24):منحنى تطور السلسلةlgdp 161
شكل رقم (25): دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة lgdp 161
شكل رقم (26):دالة الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي للسلسلة dlgdp 163
شكل رقم (27):تمثيل العلاقة (dltch) بدلالة (dgdp)..... 164
شكل رقم (28): بواقي علاقة التكامل 168
شكل رقم (29): الدائرة الأحادية..... 170

ملخص

تعتبر النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية والتي تغيرت النظرة إليها حسب نوع الدولة حيث كانت في إطار الدولة الحارسة تتسم بأقل قدر ممكن، لكن مع تكرار الأزمات الاقتصادية ومن خلال البحث عن حلول لهذه الأزمات تغيرت معها أهمية النفقات العامة فأصبحت من محركات الاقتصاد والباعثة إلى إنعاشه.

لقد استهدفت الأطروحة دراسة النفقات العامة من وجهة نظر محلية لمعرفة إلى أي مدى حققت النفقات العامة أهداف التنمية المحلية اعتمادا على برامج الإنعاش الاقتصادي التي تعتبر من أشكال النفقات العامة التي تسعى إلى تحقيق التنمية على المستوى الكلي وعلى المستوى المحلي.

وفي سبيل الإجابة عن إشكالية الدراسة تم معالجة الموضوع من خلال ستة فصول، حيث تناول الفصل الأول مفاهيم حول النفقات العامة ومختلف الجوانب المرتبطة بها، أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى الآثار العامة للنفقات وكذا إشكالية توزيعها، بينما جاء الفصل الثالث ليعالج الآليات المستعمل في تسيير النفقات العامة في الجزائر من خلال التطرق البرامج المختلفة المتمثلة أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث ركزنا على مفهومه في الجزائر وحجم الإنفاق المخصص له. كما تم تخصيص الفصل الرابع لقضية التسيير اللامركزي للنفقات العامة على المستوى المحلي حيث تم فيه تقييم مستوى اللامركزية في مختلف البرامج العادية والاستثنائية، أما الفصل الخامس فتمت دراسة أهم الولايات في الشرق الجزائري لتقدير اثر النفقات العامة على التنمية المحلية، ليأتي أخير الفصل السادس الذي أخذنا فيه مؤشر البطالة بشكل من التفصيل كأحد الأهداف والآثار الهامة للنفقات العامة لاسيما برامج الإنعاش الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن النفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة البطالة، كما لها فعالية في تحقيق أهداف التنمية المحلية، كما شملت الدراسة جملة من الاقتراحات مستنبطة من نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الإنعاش الاقتصادي، التنمية المحلية، البطالة.

Résumé

Les dépenses publiques sont l'un des instruments les plus importants de la politique financière et ont été modifiées par le type d'État où il a été le moins possible sous l'état de la garde. Mais avec la récurrence des crises économiques et par la recherche de solutions à ces crises, l'importance des dépenses publiques a changé, devenant l'un des outils les plus importants de l'économie. Et motivé par son relance

La thèse vise à examiner les dépenses publiques d'un point de vue local pour voir dans quelle mesure les dépenses publiques ont atteint des objectifs de développement local basés sur des programmes de relance économique, qui sont une forme de dépense publique qui cherche à atteindre le développement au niveau macroéconomique et au niveau local.

Afin de répondre au problème de l'étude, le sujet a été abordé dans six chapitres, où le premier chapitre traite des notions de dépenses publiques et de divers aspects connexes, et le 2^{em} chapitre traite des effets généraux des dépenses ainsi que de la répartition des dépenses, tandis que le 3^{em}chapitre traite des mécanismes Utilisé dans la traitement des dépenses publiques en Algérie en s'adressant aux différents programmes, principalement dans le cadre du programme de relance économique, où nous nous sommes concentrés sur son concept en Algérie et le volume des dépenses qui lui sont allouées. Le 4^{em} chapitre a également été consacré à la question des dépenses publiques décentralisées au niveau local, où le niveau de décentralisation dans les différents programmes réguliers a été évalué et spécial, le 5emechapitre a étudié les États les plus importants dans l'est de l'Algérie pour évaluer l'impact des dépenses publiques sur le développement local. Enfin, chapitre 6, dans lequel nous avons pris l'indice du chômage en détail comme l'un des objectifs et des effets importants des dépenses publiques, en particulier les programmes de relance économique.

L'étude a révélé que les dépenses publiques ont contribué de façon significative à la réduction du chômage et a permis d'atteindre les objectifs de développement local et a inclus un certain nombre de suggestions tirées des conclusions de l'étude.

Mots-clés: Les dépenses publiques, relance économique, développement local, chômage.

Summary

Public spending is one of the most important instruments of financial policy and has been changed by the type of state where it was as little as possible under the state of custody. However, with the recurrence of economic crises and the search for solutions to these crises, the importance of public spending has changed, becoming one of the most important tools of the economy. And motivated by its revival

The thesis aims to examine public spending from a local point of view to see to what extent public spending has achieved local development goals based on economic stimulus programs, which are a form of public spending that seeks to achieve development at the macroeconomic and local level.

In order to address the problem of the study, The topic was discussed in six chapters, where the first chapter deals with notions of public expenditure and various related aspects, and the Second chapter deals with the general effects of expenditure and the distribution of Expenditure, While the third chapter deals with the mechanisms used in the treatment of public expenditure in Algeria by addressing the various programs, mainly within the framework of the economic stimulus programs, where we focused on Its concept in Algeria and the volume of expenses allocated to it. The Fourth chapter has also been devoted to the issue of decentralized public spending at the local level, where the level of decentralization in the various regular programs has been assessed and special, the fifth chapter has studied the most important states in eastern Algeria to assess the impact of public spending on local development. Finally, chapter six, in which we have taken the unemployment index in detail as one of the objectives and important effects of public expenditure, in particular the economic stimulus programs.

The study found that public spending contributed significantly to the reduction of unemployment and achieved local development goals and included a number of suggestions from the findings of the study.

Keywords: Public spending, economic recovery, local development, unemployment.

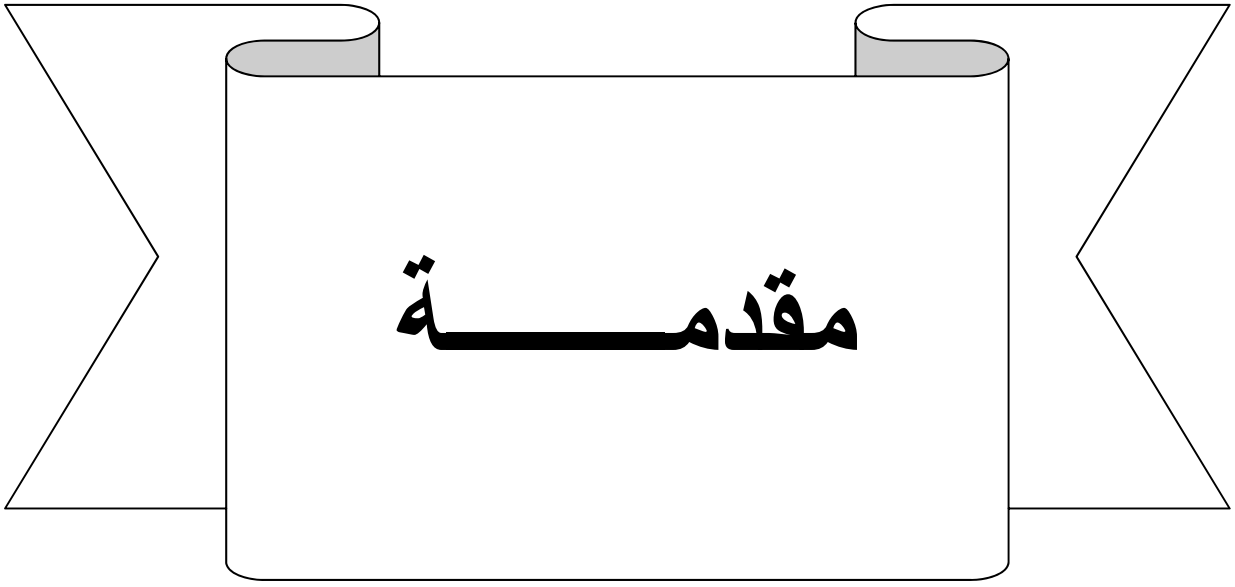
مقدمـــــــة

مقدمة

تستخدم دول العالم وحكوماتها النفقات العامة كأداة فعالة وضرورية من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها المختلفة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وتتفق هذه الدول على ضرورة وضع آليات ومعايير ملائمة لتسييرها بما يتوافق وأهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي.

وبتطور دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد أصبحت النفقات العامة تعكس جانب من هذا التدخل وبالتالي أضحت ظاهرة تزايد النفقات العامة سمة أساسية في اقتصاديات الدول باختلاف أنظمتها ومستوى نموها. فالنفقات العامة تضمنت وبشكل واضح أثرا كبير على النشاط الاقتصادي تجلى من خلال العديد من المؤشرات الكلية كالإنتاج والاستهلاك القوميين، ناهيك عن الآثار الأخرى المرتبطة بالشغل وتحفيز النمو.

وتبقى إشكالية البحث عن مصادر قارة لتمويل الاحتياجات من الإنفاق العام مطروحة وبقوة خاصة مع ازدياد حجم النفقات العامة وتنوعها وكذا زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعد ظهور الكثير من الأزمات سواء الاقتصادية أو المالية. كما أن مشكل توزيع هذه النفقات على مختلف القطاعات بشكل عادل وملائم لا يقل صعوبة واهتمام عن إشكالية التمويل.

إن النهوض بالاقتصاد الجزائري احتاج في الكثير من المرات وعبر مراحل زمنية مختلفة إلى برامج إنعاش خاصة بعد الصعوبات التي نتجت عن انخفاض الإنتاج وتدهور أسعار البترول فظهرت الكثير من مواطن الخلل والعجز احتاجت لمعالجة سريعة حتى لا يصاب الاقتصاد الجزائري بالعجز الذي قد ينعكس على جميع المستويات خاصة منها الاجتماعية.

فاعتماد الجزائر على برامج الإنعاش الاقتصادي من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد يحتاج دائما إلى تقييم حتى نتمكن من تدارك أي أخطاء قد تقع فيها الحكومات وحتى نتمكن من الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه البرامج التي اعتمد فيها بشكل كبير على الإنفاق العام الهادف إلى خلق حركة واسعة في النشاط الاقتصادي وبالتالي إعادة بعث وإنعاش الإنتاج والنمو بالجزائر.

ركزت الجزائر ومن أجل إنجاح برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق أهداف النمو على مستويين أحدهما مركزي والآخر لامركزي من خلال مساهمة الولاية والجماعات المحيلة في تحقيق التنمية المحلية على المستوى الإقليمي، وبالتالي كان لزاما على السلطات المحلية البحث في معالجة مشكل تمويل التنمية على المستوى الإقليمي وهذا بهدف توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق اللامركزي والذي يمثل تحدي وعائق أما السلطات المحلية يجب تجاوزه.

حيث اقتنعت الجزائر وبعد الانفتاح على اقتصاد السوق بضرورة توجيه قرارات الإنفاق إلى المستوى اللامركزي تدريجيا ومن خلال قطاعات هامة حتى يمكن تجسيد التنمية المحلية ومن ثمة تحقيق الاقتصادي المرغوب والذي كان ولا يزال هدف جوهري لبرامج الإنعاش والنمو الاقتصادي.

أثرت البرامج التنموية اللامركزية والمخططات البلدية على التنمية المحلية بشكل كبير خاصة في شقها الاجتماعي حيث ساهمت في معالجة الكثير من الإشكالات الاجتماعية في عديد من القطاعات أبرزها الشغل والسكن وهذا بفضل الاتجاه نحو اللامركزية في الإنفاق.

استفادت مختلف مناطق الوطن من البرامج التنموية برامج الإنعاش ظهرت آثارها جلية في ولايات عديدة سواء كانت هذه الولايات في الشرق أو الغرب أو الوسط أو الجنوب الجزائري، لذا سنحاول الاهتمام ببعض الولايات الشرقية لقياس واختبار الأثر الناجم عن النفقات العامة سواء كانت المركزية أو اللامركزية على النمو والتنمية المحلية.

1- الإشكالية

من خلال ما تم التقديم له وعرضه تتبلور لنا الإشكالية التالية التي تمثل المشكل الأساسي للبحث:

إلى أي مدى حققت النفقات العامة أهداف التنمية المحلية اعتمادا على برامج الإنعاش الاقتصادي؟

وتتضح من خلال هده الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية يسعى هذا البحث للإجابة عليها أبرزها:

- ✓ ما المقصود بالنفقات العامة وما هي أبرز جوانبها الفنية؟
- ✓ ما الآثار التي تخلفها النفقات العامة على النشاط الاقتصادي؟
- ✓ هل تأثر أشكال التمويل على النفقات العامة؟
- ✓ ما هي معايير قياس فعالية النفقات العامة؟
- ✓ ما المقصود بالإنعاش الاقتصادي، وما مفهومه بالجزائر؟
- ✓ ما هي أهم برامج الإنعاش الاقتصادي والنمو في الجزائر؟
- ✓ إلى أي مدى حققت برامج الإنعاش الاقتصادي الأهداف المرجوة منها؟
- ✓ هل ساهمت البرامج التنموية والمخططات البلدية والولائية في تجسيد التنمية المحلية؟
- ✓ ما هي القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر ببرامج التنمية؟
- ✓ هل ساهمت لامركزية تسيير النفقات العمومية في تحقيق أهداف التنمية المحلية؟
- ✓ ما هو أثر برامج التنمية المحلية اللامركزية على الولايات الشرقية للجزائر؟

- ✓ ما هو حجم مساهمة اللامركزية في النفقات العامة في التنمية المحلية لولايات الشرق الجزائري؟
- ✓ هل أدت الزيادة في النفقات العامة إلى تخفيض معدلات البطالة؟

2-الفرضيات

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تعتبر منطلقا للدراسة وهي كما يلي:

2-1 الفرضية الرئيسية

برامج الإنعاش الاقتصادي هي شكل من أشكال النفقات العامة وتساهم في تحقيق التنمية المحلية.

2-2 الفرضيات الجزئية

- ✓ تتعدد جوانب النفقات العامة وتختلف أشكالها
- ✓ هناك أثر واضح للنفقات العامة على النشاط الاقتصادي
- ✓ تحتاج النفقات العامة لآليات قياس من أجل الوقوف على مدى نجاعتها
- ✓ الإنعاش الاقتصادي هو أحد الحلول التي اعتمدتها الجزائر من أجل تحقيق أهداف التنمية.
- ✓ برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر تحتاج إلى تقييم موضوعي.
- ✓ هناك برامج لامركزية اعتمدتها الجزائر لتحقيق التنمية المحلية
- ✓ تحتاج البرامج اللامركزية إلى تقييم والوقوف على مواطن القوة والضعف فيها.
- ✓ تأثرت ولايات الشرق الجزائري إيجابيا ببرامج الإنعاش الاقتصادي في قطاعاتها المختلفة بشكل متباين
- ✓ تساهم اللامركزية بشكل مقبول في تسيير النفقات العامة على المستوى المحلي.
- ✓ هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة والمعدلات البطالة، فزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في معالجته لموضوع النفقات العامة وتأثيرها على التنمية المحلية ولأساليب المستعملة في الجزائر حيث سيتم تسليط الضوء على مجموعة من البرامج أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والمخطط الخماسي للتنمية، كما أن تسيير النفقات العامة على المستوى المحلي احتاج إلى تكريس مبدأ اللامركزية في التسيير وقد أبرز هذا البحث حجم اللامركزية في تسيير النفقات العامة وأثرها على النشاط الاقتصادي.

4- أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الغايات أهمها:

- تقييم دور النفقات العامة في تحقيق النمو
- معرفة حجم وطريقة توزيع النفقات العامة في الجزائر
- تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر
- الوقوف على مدى مساهمة الهيئات اللامركزية في تسيير برامج الإنعاش الاقتصادي في بعض ولايات الشرق الجزائري
- تحديد النفقات العامة السيرة في مختلف القطاعات على المستوى المركزي واللامركزي

5- مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضـــوع لاعتبارات ذاتية وأخرى موضـــوعية حيث تعتبر الرغبة في دراســـة مثل هذه المواضيع الكلية والبحث في سبل تحقيق التنمية المحلية هي الدافع الأساسي لتوجهنا نحو هذا الموضوع.

كما أن موضوع الإنعاش الاقتصادي في الجزائر والتنمية المحلية يحتاج منا لتقييم ودراسة مستمرة حتى نتمكن من تصحيح المسار في حالة كانت هناك اختلالات أو إشكالات معينة.

6- مجال وحدود البحث

حتى تكتمل جوانب البحث تم إسقاط هذه الدراسة على ولايات الشرق الجزائري لتتبع أثر النفقات العامة واستخلاص مدى فاعليتها في تحقيق أهداف السياسة العامة آخذين الفترة (2001-2014) أي فترة البرامج التنموي الثلاث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) برنامج دعم النمو (2005-2009) والمخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) كمؤشر لتتبع أثر الزيادة الاستثنائية في النفقات العامة، حيث تم التركيز على نفقات التجهيز على اعتبار أنها النفقات التي تساهم في إنجاز وتهيئة المجال والظروف لسير الاقتصاد والمجتمع.

7- منهجية البحث

تم معالجة هذا الموضـــوع باعتماد المنهج الوصـــفي حيث تم فيه التطرق لمختلف الدراســـات والأبحاث المهتمة بقضـــايا التنمية، والنفقات العامة، كما تم اعتماد أسـلوب دراسـة الحالة فركزنا فيه على إشـكالية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي برنامج دعم النمو والمخطط الخماسي للتنمية ومختلف المخططات المحلية في الجزائر.

8- الدراسات السابقة

في حدود علم الباحث فإن موضوع النفقات العامة والانعاش الاقتصادي تم دراستها على عدة جوانب متفرقة من الناحية الكلية كما أن هناك دراسات حول تمويل التنمية المحلية وتقييم دور الجماعات المحلية في ذلك، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة لـ: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية**، مكتبة خسن العصرية، بيروت لبنان، 2010، حيث هدفت إلى توضيح دور النفقات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة، معدل النمو، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 وخلصت إلى أن تنفيذ الدولة الجزائرية لبرامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم، وأبرزت الدراسة أيضا أن معدلات النمو هي نتيجة لتطور أسعار النفط وباعتباره متغير غير متحكم فيه فالجزائر تبقى عرضة للصدمات الخارجية ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني.
- دراسة لـ: بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 12، الجزائر 2012، وقد خلصت إلى أن النظرة الكينزية التي أعدت على وفقها برامج الإنعاش الاقتصادي لا تناسب الاقتصاد الجزائر بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وان تأثير هذه البرامج على معدل النمو تأثير ضعيف وغير مستدام.
- دراسة لـ: زكان أحمد

(zakan Ahmed, **Dépenses publiques productivités croissance à long terme et politique économique, essai d'analyse économétrique appliquée cas d'Algérie**, thèse doctorat d'état, faculté des science économique et des science de gestion, université d'Alger, 2003,

توصل الباحث إلى أن توجيه النفقات العامة إلى البنية التحتية ورأس المال البشري سيكون له تأثير محدود وغير فعال على معدلات النمو وعليه يجب توجيه النفقات العامة نحو القطاعات المنتجة خاصة منها قطاع الصناعة.

- دراسة لـ: خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحديد أهداف التنمية المحلية بدقة حتى يمكن للجماعات المحلية المساهمة في تحقيقها كما أشارت إلى ضرورة إصلاح القوانين المتعلقة بتسيير الجماعات المحلية لا سيما في الجانب المالي حتى تتمكن من تحديد أهدافها بدقة.

9- خطة البحث

على ضوء الإشكالية التي انطلق منها هذا البحث والفرضيات الموضوعة، سيتوزع هذا البحث إلى ستة فصول، حيث تناول الفصل الأول مفاهيم حول النفقات العامة ومختلف الجوانب المرتبطة بها، أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى الآثار العامة للنفقات وكذا إشكالية توزيعها، بينما جاء الفصل الثالث ليعالج الآليات المستعملة في تسيير النفقات العامة في الجزائر من خلال التطرق البرامج المختلفة المتمثلة أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث ركزنا على مفهومه في الجزائر وحجم الإنفاق المخصص له.

وحتى تكتمل الدراسة بالشكل المطلوب تم تخصيص الفصل الرابع لقضية التسيير اللامركزي للنفقات العامة على المستوى المحلي وقد حاولنا فيه تقييم مستوى اللامركزية في مختلف البرامج العادية والاستثنائية، أما الفصل الخامس فتمت دراسة أهم الولايات في الشرق الجزائري لتقدير أثر النفقات العامة على التنمية المحلية، ليأتي أخيرا الفصل السادس الذي أخذنا فيه مؤشر البطالة بشكل من التفصيل كأحد الأهداف والآثار الهامة للنفقات العامة لاسيما برامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الأول
النفقات العامة
وجوانبها الفنية

حضي مفهوم النفقة العامة بالكثير من الاهتمام من قبل الكتاب والباحثين لما له من أهمية في تبيان دور الدولة في مجال الاقتصاد، حيث تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها المختلفة في مختلف المجالات، ويتم ذلك بالاعتماد على معالجة المضمون تاريخيا وأدبيا وإحصائيا.

وقد عالجت الكثير من المدارس الاقتصادية قضية النفقة العامة من حيث مفهومها وأهدافها مما يبرز الاختلافات في دراستها وتحليلها. وقد اتفق الجميع على أهمية النفقات العامة بالنسبة للدولة وضرورة الاهتمام بها ووضع الأسس والمعايير الملائمة للتحكم فيها وتسييرها بحيث تضمن الأهداف العامة للدولة من ناحية تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

وتعكس النفقات العامة جوانب الأنشطة العامة، وتبين برامج الدولة في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات مرصودة في الميزانيات الحكومية سعيا منها لتحقيق أقصى نفع جماعي.

بتطور دور الدولة في الاقتصاد الذي صاحبه زيادة في مجالات تدخلها الأمر الذي انجر عنه تزايد مستمر في حجم النفقات العامة، بحيث أصبح هذا التزايد ظاهرة ملازمة للنفقات العامة، والتي يمكن اعتبارها من أهم خصائصها المميزة في جميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية.

ولقد انقسمت النفقات العامة إلى مجموعة من الأقسام تختلف باختلاف الزوايا والكتاب حيث وضعت الكثير من المعايير في تقسيم هذه النفقات فذهب البعض إلى تقسيمها على أساس اقتصادي بحت وآخرون على أسس ليست بالضرورة اقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل معالجة قضية النفقة العامة من حيث:

- ✓ تطور مفهوم النفقة العامة وظاهرة ازديادها؛
- ✓ تقسيمات النفقة العامة؛

المبحث الأول: تطور مفهوم النفقة العامة وظاهرة ازديادها

لم تكن النفقات العامة في أغلب الدول تتجاوز نفقات الأمن وما تدفع به رواتب موظفيها ومستخدميها، فقد كانت الدول في السابق تلعب دورا حياديا وتقتصر مهامها في تمويل وظائفها التقليدية، فلم تكن للنفقات العامة الأهمية التي تحتلها في الوقت الحاضر فقد أهملت النظرية التقليدية نسبيا موضوع النفقات العامة ولم تتعرض له بإسهاب وتفصيل وركزت على الجوانب الفنية والقانونية وبخاصة على القواعد التشريعية والمنظمة لها والرقابة عليه، دون أن توجه الاهتمام للجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهده النفقات والعوامل التي تحدد حجمها.

ولقد بدأت النفقات العامة تأخذ حيزا كبيرا من الدراسة والاهتمام، خاصة بعد أزمة الكساد 1929 وتغيرت مفاهيمها حسب الفكر الاقتصادي السائد، وحتى يمكن فهمها يجب تتبع تطور مفهومها، ومن ثمة إعطاء مفهوم عام للنفقة العامة، ليتم التعرض بعد ذلك لظاهرة ازدياد النفقة العامة وتفسيراتها.

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقة العامة

لقد أدى تطور دور الدولة إلى تغير مفهوم النفقة العامة، فبعد أن كانت النفقات العامة لا تدخل إلا في حدود قليلة عندما كانت الدولة الحارسة، فقد أصبحت هذه النفقات تعتبر من أهم وسائل تحقيق التنمية وهو ما سيتم التعرض إليه من خلال هذا المطلب.

أولا- النفقات العامة في الفكر الكلاسيكي

لقد كان الفكر الاقتصادي السائد في العشرينات، يقتضي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، بل تكتفي بأنها حارسة عليه فقط[1]، فحسب قانون ساي• ووفقا لرأي آدم سميث ومؤيدوه أنه لا يجب أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في إشباع الحاجات العامة التي يفشل أو لا يرغب القطاع الخاص في إشباعها (كالأمن، الدفاع، العدالة، وبعض المرافق العامة المكلفة)[2] وترتب على هذه النظرة بروز عدة مبادئ تتمثل في[3]:

- ✓ أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما، وهذا لما يترتب عن النفقات العامة من تحويل موارد القطاع الخاص المنتج إلى القطاع العام غير المنتج وتخفيض رفاهية المجتمع.

---

[1] عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **المالية العامة**، الدار الجامعية، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص: 66.

• يقوم قانون ساي على أساس فكرة أن العرض يخلق طلبا مساويا له على وضع يحقق توازن العمالة الكاملة، شرط عدم تدخل الدولة للتأثير على حرية تفاعل عوامل الإنتاج.

[2] فتحي احمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص: 53.

[3] حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعي، الاسكندرية، 1998، ص: 109

- ✓ أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة وهذا تحقيقا للمبدأ الأول فلا تحصل إيرادات أكبر فتبدد، أو أقل فتعجز الدولة عن أداء وظائفها.
- ✓ حيادية النفقات العامة، أي أنه لا يجب أن تؤثر النفقات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ✓ توازن الموازنة العامة سنويا حيث لا يجب سحب موارد من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن الإنفاق المقدر.

بناءا على ما سبق يمكن القول أن النفقة العامة في الفكر الكلاسيكي غير منتجة وأن تمويلها يعتبر عبئا يجب توزيعه على أفراد المجتمع كما ينبغي أن يكون في أقل مستوياته تفاديا لهدر الموارد وتحقيقا لأكبر مستويات الرفاهة للأفراد.

ثانيا– النفقات العامة في الفكر الكينزي

بعد فشل النظام الاقتصادي الحر في حل أزمة الكساد وعدم تحقق التوازن الاقتصادي آليا، مما تطلب تدخل قوى من جانب الدولة، واتسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها وتغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تزايد الاهتمام بها من حيث الحجم والمكونات والأهداف ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد[1].

وفي ظل هذا المفهوم لم تعد النفقة العامة غير منتجة وإنما أصبحت جزءا مهما من الطلب الكلي في المجتمع ويمكن استخدامها في زيادة الطلب الكلي في أوقات الركود مما يساعد في القضاء على مشاكل الاقتصاد الكلي (مع جوانب السياسات الأخرى) وتحقيق الإنعاش الاقتصادي وخاصة بعد انتشار الفكر الكينزي[2].

ومن ثمة لم يعد دور الدولة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي وإنما تحقيقا لزيادة معدل النمو مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددها من ناحية وتغير مفهومها من ناحية أخرى.

ثالثا– النفقات العامة في الإسلام

في الاقتصاد الإسلامي يتوقع أن تكون الحاجة إلى إنفاق عام أقل منها في الاقتصاديات الوضعية الأخرى وهذا راجع لعدة أسباب منها[3]:

---

[1] نفس المرجع، ص: 114.

[2] علي خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000، ص: 92.

[3] المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعي، الاسكندرية، 2002، ص ص: 313–316

- ✓ الطبيعة المميزة لوسائل إعادة توزيع الدخل في الإسلام والتي هي مبنية على الزكاة والصدقات والإرث وغيرها، حيث ينخفض دور الدولة في المشاريع الخيرية كالمدارس والمستشفيات وغيرها.

- ✓ انخفاض الإنفاق المتعلق بالأمن وهذا راجع لطبيعة الأحكام الشرعية التي تنظم العلاقات في المجتمع وتقلل من حوافز وجود الجريمة في المجتمع الإسلامي، كما يقلل من عدد الحالات القضائية وذلك نتيجة جهود العفو بين الأفراد.

- ✓ انخفاض الإنفاق المتعلق بالاستقرار الاقتصادي، فالاقتصاد الإسلامي أقل ميلا إلى التذبذبات والدورات الاقتصادية، وذلك راجع إلى انعدام وجود التعاملات الربوية وانخفاض دور المضاربة في الأسواق المالية وغيرها.

- ✓ وضوح السياسة الخارجية للدولة الإسلامية والمبنية على الدعوة إذ لا تحتاج إلى أجهزة سرية لخلق اتجاهات موالية للدولة الإسلامية في العالم كما هو الحال في الدول الغربية.

هذا من الناحية النظرية، لكن عند استقراء التاريخ الإسلامي أثبت تزايد دور الدولة في حياة المجتمع وتزايد حجم الإنفاق العام تبعا لذلك، ومن أهم المجالات التي يزيد فيها الإنفاق العام في الفكر الإسلامي هو التعليم وكل ما فيه منفعة عامة للمجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم النفقة العامة

تعرف على أنها: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها، قصد إشباع حاجة عامة"[1].

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص عناصر النفقة العامة والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ الصفة النقدية للنفقة العامة؛
- ✓ صدور النفقة عن هيئة عامة؛
- ✓ تحقيق مصلحة عامة

أولا: الصفة النقدية للنفقة العامة:

في سبيل تحقيق حاجياتها كانت الدولة في القديم لا تعتمد على الإنفاق النقدي فحسب بل كانت تلجأ إلى الإنفاق العيني أو عن طريق الاستيلاء أو السخرة أو منح مزايا عينية مقابل الخدمات التي تحصل عليها كمنح السكن المجاني أو التعليم المجاني أو الإعفاء الضريبي، لكن مع التطور الاقتصادي والاجتماعي استبعدت هذه

[1] باهر محمد علتم، سامي السيد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الثقافة العربية، 1998، ص: 23

الأساليب وأصبحت محل نقد ولا تلجأ إليها الدولة إلا حين يتعذر عليها الحصول على الخدمات والأموال اللازمة عن طريق الإنفاق كما في حالات الحروب[1].

وعليه أصبح الإنفاق العام يتم بشكل نقدي وذلك لجملة من الأسباب يمكن ذكر منها ما يلي[2]:

- ✓ تطور استخدام النقود كوسيلة للتبادل والحصول على السلع والخدمات.
- ✓ انتشار روح الديمقراطية وتطبيق مبدأ المساواة.
- ✓ الالتجاء إلى الإنفاق العيني يؤدي إلى تعذر مراقبة الإنفاق وزيادته وزيادة أعبائه
- ✓ استخدام الإنفاق النقدي سهل صور الرقابة.

ثانيا: صدور النفقة العامة من هيئة عامة

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر عن الدولة أو أحد الهيئات التابعة لها وهناك عدة معايير يعتمد عليها في التمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة منها[3]:

1- المعيار القانوني

يعتمد هذا المعيار في تحديد النفقات العامة على الطبيعة القانونية للجهة القائمة بالإنفاق، وتعتبر نفقة عامة كل نفقة يقوم بها أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المركزية والمحلية والمؤسسات العامة، بينما النفقات الخاصة هي التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص ن أفراد وشركات وجمعيات...إلخ.

هذا الرأي يلقى التأييد الكامل في الفكر المالي التقليدي حيث كان نشاط الدولة ينحصر في الوظائف التقليدية أما وقد تطور دور الدولة فإن هذا المعيار أصبح غير كاف للتمييز بين النفقات العامة والخاصة، إذ أصبحت الدولة الحديثة تقوم بمشروعات إنتاجية وتخضع في تنظيمها للقانون الخاص.

2- المعيار الوظيفي

تبعا لهذا المعيار تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها أحد أعضائها بتفويض من الدولة. أما النفقات التي تقوم بها الدولة لمباشرة نشاط اقتصادي مماثل لنشاط الأفراد كالمشروعات

---

[1] عاطف وليم اندراوس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010 ص: 100

[2] عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص: 43

[3] أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص ص: 43-51

الإنتاجية فقد اعتبرت نفقات خاصة.

يعاب على هذا الرأي أنه أهمل جزءا هاما من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة من اجل إشباع حاجات عامة، كالمشروعات التي تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح (كشركة الكهرباء...إلخ)، كما أن هذا المعيار لم يسلم من المعوقات والمشاكل التي اعترضت المعيار السابق.

3- معيار ملكية الأموال المنفقة

جاء هذا المعيار لتفادي مساوئ المعيارين السابقين، وعليه فإن النفقات العامة وفق هذا المعيار هي كافة النفقات التي تصدر عن الدولة، الحكومة المركزية والمحلية، والهيئات والمؤسسات العامة، دون النظر إلى الصفة السيادية أو السلطة الآمرة، أو طبيعة الوظيفة التي صدر عنها الإنفاق. وهو ما سيتم الأخذ به في هذه الدراية واعتماده في تحديد النفقات العامة محل الدراية.

ثالثا: تحقيق منفعة عامة

وهو العنصر الثالث والخير لاعتبار النفقة نفقة عامة، حيث لا يكفي كما سبقت الإشارة أن تكون النفقة صادرة عن هيئة عامة وإنما يجب أن تهدف على تحقيق مصلحة عامة فاستخدام الطبقة الحاكمة لمبالغ بقصد تحقيق منفعة خاصة لبعض المقربين أو منافع شخصية لا يمكن اعتباره إنفاقا عاما[1]. ويمكن أن تتمثل المصلحة العامة في أحد الأنواع الثلاثة[2]:

- ✓ إشباع الحاجات الاجتماعية وهي التي يتم إشباعها بصورة جماعية لأفراد المجتمع، كالحاجة إلى الدفاع والعدالة والعلاقات السياسية مع الدول الأخرى وحماية البيئة.
- ✓ إشباع الحاجات الجديرة بالإشباع وهذه الحاجات تحقق منافع جانبية هامة كالتعليم والصحة والمرافق العامة للمجتمع كالكهرباء والمياه والطرقات.
- ✓ الحاجة إلى سداد الدين العام.

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 12

[2] المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 321

المطلب الثالث: ظاهرة ازدياد النفقة العامة

تخضع النفقات العامة إلى ظاهرة عامة، هي ظاهرة ازديادها وتنوعها، التي أصبحت إحدى الخصائص المميزة للمالية العامة الحديثة هذه الظاهرة تتحقق في جميع الدول باختلاف نظامها الاقتصادي والسياسي وباختلاف هيكلها الاقتصادي والاجتماعي.

فالإنفاق العام في الجزائر شهد تطورا ملحوظا عبر الزمن وهذا ما يعكس اهتمام الدولة بمختلف ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

وقد قام العالم الألماني أدولف فاجنر بدراسة قيمة اعتمد فيها على التطور التاريخي والإحصاءات المالية بصفة أساسية في الكشف عن العوامل المؤثرة في الإنفاق العام، والعلاقة بين نمو هذا الأخير ونمو الدخل القومي ليتوصل فيما بعد إلى صياغة قانون حول تزايد النفقات العامة محتواه أنه "إذا حقق مجتمع من المجتمعات حدا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي"[1]

وقد بين فاجنر أن الزيادة في النفقات العامة لا تخضع لاعتبارات اقتصادية فقط بل هناك العديد من العوامل التي تساهم فيها، من السياسية، الاجتماعية، والعسكرية بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي والزيادة السكانية، وتنقسم أسباب زيادة النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

أولا: الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة

المقصود بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال مشروعاتها العامة وتتمثل الأسباب الظاهرية في:ذ

1- تدهور قيمة النقود

ينتج عن تدهور قيمة النقود انخفاض القوة الشرائية لها مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية لا حقيقة وهذا من أجل الحفاظ مع نفس المستوى من الإشباع ونعني بانخفاض القوة الشرائية للنقود ارتفاع أسعار السلع والخدمات، أي وقوع الاقتصاد في حالة تضخم[2].

[1] أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سابق ص: 83.

[2] خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 83

وبناءا على ذلك، فإن دراسة ومقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة للتعرف على الزيادات الحقيقية في العام يستوجب استبعاد التغيرات التي طرأت على تدهور قيمة النقود باستخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار، أي معرفة تطور النفقات العامة بالأسعار الثابتة.

2- اختلاف طرق المحاسبة

قديما كان المبدأ السائد في تسجيل النفقات العامة هو مبدأ الإيرادات الصافية بمعنى أن يخصم من حصيلة إيرادات الضرائب تكاليف جبايتها فلا يظهر في الميزانية إلا الإيراد الصافي للضريبة، وبذلك تسجل النفقات بأقل مما أنفق في الواقع، أما في العصر الحديث فتظهر الميزانية كافة أنواع المصروفات وكافة الإيرادات مما يؤدي إلى ظهور عناصر جديدة للنفقات ألا وهي تكاليف جباية الإيرادات، وعليه فإن الزيادة التي تظهر في النفقات العامة من سنة إلى أخرى فهي زيادة ظاهرية[1].

3- اتساع إقليم الدولة وزيادة السكان

تؤدي زيادة عدد السكان أو اتساع رقعة الدولة إلى زيادة حجم النفقات العامة هذه الزيادة قد تكون ظاهرية أو حقيقية بحسب تأثر متوسط نصيب الفرد منها. فإذا زاد مستوى نصيب الفرد تكون الزيادة في النفقات زيادة حقيقية، أما إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد زيادة عدد السكان دون تحسن متوسط نصيب الفرد فان هذه الزيادة تكون ظاهرية[2].

4- استنتاج الزيادة الحقيقية من الزيادة الظاهرية

كخلاصة للزيادة الظاهرية مهما كان نوعها أو سببها فإنه يمكن استبعادها وإظهار الزيادة الحقيقية ولو بصورة تقريبية وهذا باستخدام أحد الوسائل التالية[3]:

- ✓ استخدام الأرقام القياسية لاستبعاد ارتفاع الأسعار أي انخفاض قيمة العملة.
- ✓ مقارنة نسب الإنفاق العام إلى مجموع الدخل القومي في السنوات المختلفة ولا تحول التغيرات التي تطرأ على قيمة العملة دون صلاحية هذا المقياس، إذ أن هذه التغيرات تؤثر على كلا العاملين معا، أي على الإنفاق والدخل.

---

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، **مرجع سابق**، ص: 86.

[2] خليل علي واللوزي سليمان، **المالية العامة**، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، 2000، ص: 160

[3] عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 94

- ✓ معرفة نصيب الفرد من الإنفاق لاستبعاد الزيادة الناجمة عن زيادة السكان.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

الأسباب الحقيقية هي تلك العوامل التي تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية هذه الخدمات. أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، هذه الأسباب متعددة ومختلفة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الأسباب الاقتصادية

إن أهم الأسباب الاقتصادية يرجع إلى زيادة الدخل القومي، تطور الفلسفة الاقتصادية السائدة والمنافسة الاقتصادية[1].

1-1- زيادة الدخل القومي

تعتبر زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج تقلبات النشاط الاقتصادي أهم الأسباب المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة، ويمكن تشبيه النفقات العامة بالنفقات الكمالية بالنسبة للفرد والتي تزداد بارتفاع الدخل* فكلما ارتفع مستوى معيشة الأفراد كلما ازدادت إيرادات الدولة اللازمة لتمويل النفقات المتزايدة.

ولقد بينت الدراسات الإحصائية ترافقا بين الزيادة في الدخل والزيادة في الإنفاق العام لكن هذه القاعدة ليست مطلقة وصالحة في كل الحالات وهذا لسببين يتمثلان في[2]:

- ✓ الفكر السياسي السائد في الدولة كتطبيق المبادئ الاشتراكية مثلا.
- ✓ حجم إيرادات الدولة

1-2- تطور الفلسفة الاقتصادية السائدة

إن تطور الفكر الاقتصادي حول دور وأهمية تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع النفقات العامة وخاصة بعد ظهور النظرية العامة لكينز

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليل معاصر**، الاسكندرية، مصر،2011، ص: 484

* قانون أنجل (لمزيد من المعلومات حول قانون أنجل راجع كتب الاقتصاد الوحدوي- الجزئي)

[2] عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 95

1-3- المنافسة الاقتصادية

عندما تريد الدولة جعل أحد منتجاتها قادرة على المنافسة الخارجية فإنها تعمد إلى المساهمة في تقليل التكاليف التي يتحملها المنتج، سواء بتقرير إعفاءات ضريبية أو بمنح إعانات عينية أو نقدية. كل ذلك يساهم في ازدياد النفقات العامة[1]

2- الأسباب الاجتماعية

إن انتشار التعليم والوعي الاجتماعي يؤديان بالأفراد إلى مطالبة الدولة بالقيام بوظائف جديدة (كالمطالبة بالتأمين ضد البطالة والفقر، والمرض، والعجز، والشيخوخة...) كما تؤدي زيادة السكان إلى ضرورة زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية[2].

3- الأسباب السياسية

إن تطور الفلسفة السياسية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي تلعب دورا هاما في تطور حجم النفقات العامة وعليه يمكن تلخيص الأسباب السياسية في عدة نقاط أهمها[3]:

3-1- انتشار المبادئ الديمقراطية

يعتبر انتشار المبادئ الديمقراطية أحد العوامل الأساسية في ازدياد النفقات العامة وهذا راجع إلى صعود أفراد الشعب البسيط إلى الحكم، مما يجعلهم يعملون على رفع المستوى المعيشي وتلبية حاجات الأفراد، وهذا يكون بزيادة حجم النفقات. كما أن تعدد الأحزاب في الدولة الواحدة وعند فوز أي حزب فإنه يبالغ في الإنفاق إرضاء لناخبيه وأنصاره.

3-2- نمو مسؤولية الدولة

اختلفت النظرة إلى الدولة بانتشار المبادئ الديمقراطية، فلم تعد تلك السلطة الآمرة بل هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الشعب ولذا تقررت مسئوليتها، فإذا ترتب على نشاطها ضرر لأحد الأفراد فإنه يقاضيها لتعوضه حقه مما يزيد من حجم النفقات العامة[4].

---

[1] حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص: 25

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق**، ص484

[3] أعاد حمودة القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة 8 دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 56

[4] عبد الكريم صادق بركات وآخرون، مرجع سابق، ص: 106

3-3- نفقات الدولة في الخارج

أدى نمو العلاقات الدولية إلى زيادة أهمية التمثيل الدبلوماسي، وما يترتب عنه من ازدياد النفقات سواء المتعلقة بإنشاء قنصليات في الخارج أو المتعلقة برواتب الممثلين الدبلوماسيين. كما ازدادت نفقات الاشتراك في المنظمات العالمية والإقليمية وغيرها.

4-الأسباب الإدارية

نجم عن تطور دور الدولة وتدخلها في شتى مناحي حياة المجتمع ضرورة إنشاء العديد من الهيئات والإدارات العمومية التي تسهر على القيام بالوظائف الموكلة إليها، مما أدى إلى زيادة العمالة في القطاع الإداري بشكل مستمر[1].

5- الأسباب المالية

تستلزم ضروريات التنمية الاقتصادية في الدول التي تعاني شحا في الموارد المالية اللجوء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي، إضافة إلى ذلك فإن خدمة الدين العام وما ينجر عنها من دفع لأقساطه وفوائده تؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية[2].

6- الأسباب العسكرية

تولي الدولة الحديثة اهتماما خاصا للإنفاق الحربي، لذا تعتبر الأسباب العسكرية أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة، فالنفقات العسكرية تزداد في أوقات الحروب وتشكل نسبة لا بأس بها من الدخل القومي، إلا أنها تعود إلى الانخفاض عقب انتهاء الحرب، لكنها لا تنخفض عادة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب[3].

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة

تعددت وتنوعت تقسيمات النفقات العامة باتساع نشاط الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، بعدما كانت ذات طبيعة وهدف واحد اقتصر في القيام بالوظائف التقليدية اللازمة لسير المرافق العامة.

---

[1] فرحي محمد، **النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غير منشورة) 1999، ص:184

[2] نفس المرجع، ص:184

[3] نفس المرجع، ص:185

ومع ازدياد أهمية النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة والمنتجة، انصب اهتمام المحللين الماليين في البحث عن أسس علمية منطقية واضحة يمكن الاعتماد عليها في تقسيم وتصنيف النفقات العامة إلى أقسام متباينة، تيسيرا لدراستها وتتبع آثارها الاقتصادية والاجتماعية، المباشرة وغير المباشرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تقسيم عام متفق عليه من قبل كتاب المالية العامة بشكل مطلق، بل إن هذه التقسيمات تتميز بالنسبية. فما يمكن اعتباره ضروري لدولة ما، قد لا يكون ضروريا لدولة أخرى.

وقد تعددت أسس تقسيم النفقات العامة من إدارية ومالية واقتصادية، وإن كان التقسيم الاقتصادي لها أو التقسيم العلمي قد احتل المكانة الأولى بين هذه التقسيمات، لشموله من ناحية ولفائدته من ناحية أخرى. وعليه سيتم استعراض التقسيمات المستندة إلى معايير اقتصادية والمستندة إلى المعايير الغير اقتصادية.

المطلب الأول: التقسيمات المستندة إلى معايير اقتصادية

تعتبر تقسيمات النفقات العامة المستندة إلى معايير اقتصادية أهم التقسيمات، لما لها من أهمية في إظهار طبيعة الإنفاق العام، وأغراضه، وآثاره، الشيء الذي يساهم كثيرا في تسيير وإدارة الأموال العامة، بالإضافة إلى أنه يسهل معرفة مقدار ما تكلفه كل وظيفة من وظائف الدولة على حدة. سنحاول التعرض لأهم المعايير المتداولة في هذا الصدد.

أولا: تقسيم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي

تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى[1]:

- ✓ نفقات فعلية (حقيقية)؛
- ✓ نفقات تحويلية (ناقلة).

1- النفقات الفعلية

هي استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية في المجتمع على شكل إنفاق عام لغرض الحصول على سلع وخدمات، مما يساهم في زيادة الدخل الوطني• ويمكن تصنيفها إلى:

[1] أول من نادى بهذا التقسيم هو الإنجليزي بيجو.

• يحدث ذلك من خلال الأثر المضاعف للاستثمار، فزيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى رفع طاقة الإنتاج القومي للاقتصاد وبالتالي زيادة الدخل.

1-1- نفقات جارية

وهي التي تستخدم لإشباع حاجات عامة نهائية ذات طابع استهلاكي.

1-2- نفقات استثمارية

تمثل طلبا على سلع إنتاجية ينعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة. وقد أطلق عليها اسم النفقات المنشئة للخدمات كون أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها الحصول على خدمات ومنافع مباشرة لا غنى عنها للجهاز الحكومي[1].

2- النفقات التحويلية

فيقصد بها تلك النفقات العام التي من شأنها نقل قوة شرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى دون أن تزيد الدخل القومي. وقد ظهر هذا النوع من الإنفاق في المالية الحديثة انطلاقا من فكرة أن الدولة تستطيع أن تغير الهيكل الاجتماعي بأن تقتطع من الأفراد ذوي الدخول العالية لتعيد توزيعه على الأفراد محدودي الدخل.

وتشمل هذه النفقات كل المعونات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات، فوائد الدين العامة، السلف...إلخ.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النفقات التحويلية[2]:

2-1- نفقات تحويلية ذات طابع مالي

وتتمثل في فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية، وهي في الحقيقة ليست إلا نقل لمبالغ معينة من الذمة المالية لطائفة من الممولين إلى ذمة أصحاب المستندات.

2-2- نفقات تحويلية ذات طابع اجتماعي

الإعانات التي تدفعها الدولة لمساعدة ذوي الدخل المحدود في مواجهة أعباء المعيشة، ويدخل في نطاق هذه الإعانات التعويضات العائلية، والمبالغ التي تساعد بها الدولة في التأمينات الاجتماعية.

[1] أحمد عادل حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة، عمان، 1992، ص: 66

[2] كمال الغالي، **مبادئ الاقتصاد العالمي**، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثانية، 1967، ص: 162

2-3- نفقات تحويلية ذات طابع اقتصادي

هي عبارة عن إعانات تمنح بقصد تخفيض تكاليف إنتاج السلع الضرورية والمواد الغذائية لتكون في متناول أيدي الطبقات المحرومة في المجتمع.

من خلال ما سبق، يمكن القول أنه للتمييز بين النفقات الفعلية والتحويلية هناك عدة معايير منها:

- ✓ معيار المقابل المباشر.
- ✓ معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي.
- ✓ معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية.

إن تقسيم النفقات إلى حقيقية وتحويلية له مزايا عديدة نذكر من أهمها:

- ✓ يستند إليه في وضع السياسات الاقتصادية الكفيلة بزيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ توجيه النفقات نحو ما تراه مهما في تحقيق أهداف اجتماعية وثقافية.
- ✓ يسهل عملية تتبع تطور النفقات العامة وتحليل طبيعتها لتحديد آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة وفقا لطبيعة العملية التي أثارت وجودها

هذا التقسيم يتداخل مع التقسيمات الآنف ذكرها ووفقا لطبيعة العملية الاقتصادية يمكن التفرقة بين[1]:

1- الإنفاق على عملية متعلقة بتكوين رأس المال

وهي تلك التي تهدف الدولة من خلاله إلى خلق رؤوس أموال جديدة، وزيادة الناتج الوطني كشراء السلع والخدمات لأغراض استثمارية ودفع أجور ومرتبات العمال والموظفين التابعين للدولة.

2- الإنفاق المتعلق بعمليات ناقلة

ويتعلق الأمر بالإعانات الممنوحة للأفراد والمساهمات في التأمين الاجتماعي، ودفع فوائد الدين، بالإضافة إلى التعويض عن أضرار الحرب.

[1] أحمد عادل حشيش، مرجع سابق، ص: 68

3- الإنفاق المتعلق بعمليات مالية بحتة

مثل القروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة.

ثالثا: تقسيم الإنفاق العامة وفقا لعلاقته باقتصاد السوق

هذا التقسيم يفترض وجود اقتصاد رأسمالي يقوم أساسا على النشاط الفردي ويعمل تلقائيا من خلال آليات السوق، وتقوم فيه الدولة بدور أساسي من الناحية الاقتصادية. من وجهة النظر هذه يفرق بين:

- ✓ إنفاق لا علاقة له باقتصاد السوق، لكنه ضروري لوجود الدولة وحفظ كيانها كنفقات الدفاع عن حدودها الإقليمية.
- ✓ إنفاق يمثل شرط وجود السوق، ويمثل جزء من نفقات الإنتاج كنفقات تحقيق العدالة، والمتعلقة بالخدمات الإدارية للمشروع الخاص.
- ✓ إنفاق يكمل اقتصاد السوق، ويهدف إلى إشباع حاجات لا يقوم النشاط الفردي بإشباعها، ولكن الدولة تتولى إشباعها لما لها من أهمية اجتماعية خاصة (الإنفاق على خدمات التعليم والصحة)[1].

المطلب الثاني: تقسيمات المستندة على معايير غير اقتصادية

في كثير من الدول تدعو الحاجة إلى عدم الالتزام بالتقسيم الاقتصادي للنفقة العامة مراعاة لاعتبارات إدارية أو وظيفية أو سياسية، والتي تدعو إلى صياغة أنواع أخرى من التقسيمات تتلاءم وطبيعة الظروف الخاصة بها. ومن التقسيمات المعروفة في هذا المجال:

أولا: تلك التي تعتمد على مدى تكرارها الدوري في الميزانية

وفق هذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية وغير عادية:

1- النفقات العادية

هي النفقات التي تتكرر بشكل دوري خلال فترة زمنية معينة هي السنة في الغالب، دون أن يعني ذلك ثبات المقدار أو التكرار بالحجم ذاته وتشمل رواتب الموظفين التابعين للإدارات العمومية، النفقات الإدارية اللازمة

[1] كماسي محمد الأمين، **دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و2000 باستخدام طرق التحليل العاملي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص: 12

لسير الإدارات العامة، والإنفاق على الأمن والدفاع[1].

2- النفقات غير العادية

هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية بل قد تحدث عدة مرات في السنة ومن بين هذه النفقات تلك المتعلقة بالاستثمارات الضخمة، نفقات مكافحة البطالة، نفقات الحرب، والنفقات الموجهة لدرء خطر داهم متوقع[2].

وتتميز النفقات العادية عن النفقات غير العادية في أن الأولى تتصف بالتكرار الدوري، مما يسمح للحكومة بتقديرها وتدبير ما يلزم لتغطيتها من الإيرادات العامة (الضرائب، الرسوم، وإيرادات الأملاك العامة)، بينما الأخيرة عادة ما تكون غير متوقعة، تلجأ الحكومة في تمويلها إلى الإيرادات غير العادية (القروض العامة، الإصدار النقدي الجديد).

وهذا التقسيم فقد أهميته في الوقت الحالي نظرا لعدة اعتبارات:

- إنه يتفق مع الفكر المالي التقليدي ودور الدولة الحارسة أين تكون مجالات الإنفاق جد محدودة وواضحة، أما وقد تطور دور الدولة من التدخل لضمان الاستقرار الاقتصادي إلى الاستحواذ على معظم وسائل الإنتاج، فإن العديد من النفقات التي كان ينظر إليها بأنها غير عادية أصبحت أهم من النفقات العادية، مثل نفقات التجهيز المتعلقة ببناء السدود والطرق والمباني فهي لا تتكرر كل سنة بذاته وإنما تتكرر بنوعها.

- بعد التطور الذي طرأ على دور الموازنة العامة، لم يعد معيار التكرار السنوي النفقة العامة ذو أهمية، بل أصبحت الموازنة العامة الحديثة مرتبطة بالخطة الاقتصادية الإنمائية العامة التي توضع لعدة سنوات.

- هذا التقسيم يقوم على أساس نسبي وتحكيمي فهو يستند على معيار التكرار السنوي للنفقة العامة.

- من النادر أن تلتزم الدول بالقواعد الخاصة بالإيرادات العامة. فالكثير من الدول تلجأ إلى الإيرادات غير العادية لتمويل العجز في الموازنة العامة بصرف النظر عن مصدر العجز[3].

بصفة عامة هذا التقسيم محل انتقاد شديد نظرا لقصوره في بعض الأحيان، وافتقاره للضوابط التي تتسم بالموضوعية في أحيان أخرى

[1] نواز عبد الرحمان الهيثي، منجد علد اللطيف الخشالي، **الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج عمان، 2011، ص: 36
[2] المرجع السابق، ص: 37
[3] أحمد عادل حشيش، مرجع سابق، ص: 71

ثانيا- تلك التي تعتمد على طبيعة النفقة

اتجه الفكر المالي الحديث إلى تقسيم النفقات العامة إلى:

1- نفقات التسيير

هي تلك النفقات اللازمة لســـير المرافق العامة كمرتبات الموظفين العاملين بالإدارة العمومية، نفقات الصيانة، وغيرها.

2- نفقات الاستثمار (الرأسمالية)

وهي تلك المتعلقة بالثروة القومية للبلاد كنفقات إنشـــاء المشـــروعات الجديدة وطرق الســـكك الحديدية، والمنشآت القاعدية...إلخ.

هذا التقسيم يتحاشى الانتقادات الموجهة إلى سابقه، فهو يعتمد على طبيعة النفقة في حد ذاتها.

ثالثا: تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف الأساسية للدولة

يظهر هذا التقســـيم النفقات العامة للدولة حســـب الوظائف التي تقوم بها، وعليه يتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة، تخصص كل واحدة منها لوظيفة معينة من الوظائف ومن بين الوظائف التي يحصيها هذا التقسيم[1]:

1- الوظيفة الاجتماعية

وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للموظفين وهذا عن طريق توفير أسباب وامكانيات التعلم والصحة لهم ومساعدة الفئات التي تعاني من ظروف صعبة كإعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل منح البطالين...إلخ

2- الوظيفة الاقتصادية

وهي وظيفة القيام بخدمات عامة تحقيقا لهدف اقتصادي (مثل تزويد الاقتصاد بخدمات أساسية كالنقل، والكهرباء، وشبكات توزيع مياه الشرب).

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة، الطبعة**، 4 دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الردن، 2012 ص ص: 285-286

3- الوظيفة الإدارية

وتضم ما يسمى بالنفقات الإدارية ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها وتضم هذه النفقات كل نفقات الأمن والدفاع، العدالة والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية المجتمع والأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

يعد هذا التقسيم حديثا نسبيا فهو يعتمد على المفهوم الحديث للمالية العامة، التي لم تعد تقتصر على مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة، بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها. كما يسمح بتبيين الأهمية النسبية لكل من الوظائف الرئيسية للدولة، وما أنفق على هذه الوظيفة وعائد هذا الإنفاق. يعرف هذا التحليل بتحليل النفقة والعائد[1]، ومع ذلك يوجه له انتقاد من ناحية عدم قدرته على التغلب على بعض الصعوبات الفنية والعملية منها:

- ✓ بالنسبة للنفقات التي ليس لها طابع وظيفي أنها تخص أكثر من وظيفة واحدة، فإن احتسابها على وظيفة معينة سيتقرر بطريقة تحكيمية.
- ✓ تقسيم وظائف الدولة إلى عدد محدود، ينجم عنه عدم تجانس مكونات كل وظيفة[2].

ومع هذا يبقى لهذا التقسيم أهميته الخاصة في تحليل نشاط الدولة، وتتبع تطور هذا النشاط، وإجراء المقارنة بين الوظائف المختلفة للدولة الواحدة ومقارنتها مع الدول الأخرى.

رابعا- تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها (لنفقات القومية والمحلية)

يعتمد تقسيم النفقات العامة هنا على نطاق سريانها ومدى شمول الإنفاق لأفراد المجتمع كافة (نفقات قومية)، أو اقتصاره على سكان إقليم معين داخل الدولة(نفقات محلية). وللتمييز بين النوعين هناك ثلاثة معايير يمكن الاعتماد عليها وهي[3]:

- ✓ معيار من يستفيد من النفقة: فتعتبر النفقة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة(الأمن، الدفاع...إلخ)، ومحلية إذا كانت موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة (نفقات إيصال الكهرباء، الغاز، الماء، الهاتف...إلخ).
- ✓ معيار من يحتمل عبء النفقة العامة: فتكون النفقة العامة مركزية إذا تحمل عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتكون محلية إذا تحمل عبأها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية.

---

[1] باهر محمد علتم، سامي السيد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الثقافة العربية، 1998، ص: 40

[2] أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سابق ص: 42

[3] محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص: 61

- ✓ معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة: فالنفقة تكون مركزية إذا وردت في الموازنة العامة، وتكون محلية إذا وردت في ميزانية الإقليم.

والتقسيم الحالي للنفقات العامة ما بين محلية ومركزية له محاسنه، ولا يخلو من عيوب. فمن ناحية، يسهل للباحث مهمة الوقوف على حقيقة العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، كما يساعد في تحديد جوانب الإنفاق التي يتحتم على السلطة المركزية الإنفاق عليها من تلك التي تتكفل بها السلطات المحلية، وأخيرا فهو يساعد على إجراء المقارنة في الإنفاق على مستوى الأقاليم، وتحديد نصيب الفرد في هذا الإنفاق في كل إقليم، ومن ناحية أخرى يعاب عليه عدم وضوح معالمه فيما يتعلق بالنفقات المحلية، فهذه النفقات وإن كان القصد منها خدمة إقليم معين، ‘لا أن لها من الآثار ما يخدم المجتمع ككل، بالإضافة إلى أن عيبها لا يقع على الإقليم المستفيد وحده، بل تساهم فيه الدولة بما تمد هذا الإقليم من إعانات.

المطلب الثالث: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

لا تتقيد الدول في أغلب الأحيان بالضوابط والأسس العلمية لتقسيم النفقات العامة، ويرجع ذلك لاعتبارات وعوامل سياسية أو إدارية أو تاريخية، وسوف نستعرض بإيجاز شديد بعض التقسيمات الوضعية لعدد من الدول المختلفة.

أولا: تقسيم النفقات العامة في و.م.أ وفرنسا

سيتم استعراض التقسيم في الولايات المتحدة وفرنسا كنموذجين لدول فرنكوفونية ودول أنجلو سكسونية ثم بعد ذلك سيتم التطرق لتقسيم النفقات في القانون الجزائري.

1- التقسيم في الولايات المتحدة الأمريكية

تم اعتماد التقسيم الوظيفي ثم الإداري بهدف معرفة كلفة كل من الإدارات العامة ومدى إنتاجها بالمقارنة مع المؤسسات الخاصة، بحيث يخصص الاعتماد استنادا لهذه الكلفة. وتقسم النفقات العامة وظيفيا إلى الأقسام التالية الدفاع الوطني، الشؤون الدولية وتمويلها، المساعدات والخدمات الخاصة بالمحاربين القدماء، الرفاهية والصحة والتعليم، الزراعة والموارد الزراعية الثروة الطبيعية، التجارة والقوة العاملة، الإدارة الحكومية، فوائد الدين العام.

2- التقسيم في فرنسا

كانت تتبع التقسيم الإداري إلى غاية عام 1952. ولاعتبارات اقتصادية صدر مرسوم سنة 1956 يعدلان التقسيم السابق، الذي لا يزال ساري المفعول لحد الآن[1].

إن قانون الموازنة الفرنسي يوزع النفقات العمومية إلى نهائية ومؤقتة، فالنفقات النهائية هي النفقات التي تخرج من الذمة المالية للدولة بشكل قطعي (النفقات الاستثمارية ونفقات التشغيل)، فالدولة لا تنتظر دخول مبالغ مقابلة بعد إتمام عملية الإنفاق. أما النفقات المؤقتة فهي تلك التي ينتظر من خروجها من الذمة المالية للدولة دخول عوائد مرتبطة بهذه النفقات مثل القروض والسلفيات، بالإضافة إلى عمليات تدخل في إطار النشاط المصرفي للدولة (تقوم بها الخزينة العامة، لذا تسمى بعمليات الخزانة) هذه العمليات ذات طابع مؤقت هي الأخرى. ثم يضيف إلى ذلك تقسمين: الأول اقتصادي يميز بين النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية، والثاني إداري يصنف النفقات العمومية إلى مدنية وعسكرية وفق المجموعات التالية النفقات المدنية العادية، النفقات المدنية الرأسمالية، النفقات العسكرية العادية، النفقات العسكرية الرأسمالية، القروض والسلفيات[2].

بالإضافة إلى ذلك، تم التمييز بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة وحسابات الخزينة الخاصة، حيث نجد بعض المجموعات المذكورة أو جميعها في كل منها.

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، ونفقات الاستثمار[3]

1- نفقات التسيير

هي تلك النفقات اللازمة لضمان سير إدارات الدولة والقيام بوظائفها. وتشمل أجور موظفي الإدارة ومصاريف اقتناء وصيانة العتاد. وتجمع نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة في أربعة أبواب وهي:

1-1: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

هذا الباب يشمل النفقات المخصصة لخدمة ديون الدولة وهي على خمسة أقسام:

- ✓ الديون القابلة للاستهلاك (قروض الدولة)
- ✓ الديون الداخلية وسندات الخزينة
- ✓ الديون الخارجية

[1] A. Wogner: **traité de science des finances**, (sans date) , Paris PP191-192
[2] Maurice duverger, finance publiques, 8emed, PUF, 1975, p :49
[3] قانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

- ✓ الضمانات (المتعلقة بقروض وتسبيقات لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية).

القسم الخامس: تعويضات عن مختلف النواتج.

1-2: السلطات العامة

يشمل هذا الباب النفقات اللازمة لسير المؤسسات السياسية، مع الإشارة أن النفقات المذكورة في البابين السابقين، تعتبر نفقات مشتركة بين كل القطاعات (الوزارات)، لذا تظهر في ميزانية التسيير تحت عنوان الأعباء المشتركة.

1-3: وسائل أداء الخدمات

يشمل هذا الباب النفقات المخصصة لضمان سير مختلف القطاعات، سواء في الجانب البشري أو المادي، ويقسم إلى سبعة أقسام:

- ✓ الأجور الرئيسية الخاصة بالموظفين.
- ✓ المنح والعلاوات الخاصة بالموظفين.
- ✓ الأعباء الاجتماعية.
- ✓ عتاد سير المصالح.
- ✓ أعمال الصيانة.
- ✓ إعانات التسيير.
- ✓ نفقات مختلفة (المصاريف القضائية...إلخ)

1-4: التدخل العمومي

يحتوي هذا الباب على تدخلات الدولة في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، ويضم ما يلي:

- ✓ التدخل في المجال الإداري (الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية).
- ✓ التدخل في المجال الدولي (مساهمات ممنوحة للهيئات الدولية).
- ✓ التدخل في مجال التربية والثقافة (المنح الدراسية).
- ✓ التدخل في المجال الاقتصادي (الإعانات الاقتصادية، إعانات لمؤسسات اقتصادية ذات طابع وطني).
- ✓ التدخل في المجال الاجتماعي (المساعدات والتضامن، مساهمات الدولة في مختلف صناديق التأمين)

هذه النفقات مقسمة في الميزانية بموجب قانون مالية في جدول يسمى الجدول "ب" على النحو الآتي:

- ✓ النفقات المتعلقة بالبابين الثالث والرابع موزعة حسب الوزارات فهي ترد في الميزانية على شكل مبالغ إجمالية لكل وزارة، ثم يتم تقسيمها لاحقا – داخل كل وزارة– بموجب مراسيم.
- ✓ النفقات المتعلقة بالبابين الأول والثاني والتي تعتبر مشتركة بين كل الوزارات تظهر في الميزانية تحت عنوان "الأعباء المشتركة". والجدول التالي يوضح توزيع الاعتمادات في ميزانية التسيير.

جدول رقم (1): توزيع النفقات في ميزانية التسيير لسنة 2017

المبالغ: بآلاف دج

الرقم	الوزارات	المبالغ	الرقم	الوزارات	المبالغ
01	رئاسة الجمهورية	8387854	18	التكوين المهني	9131647
02	مصالح الوزير الأول	3683124	19	الشؤون الدينية والأوقاف	5406199
03	الدفاع الوطني	1047926000	20	السكن و العمران	18448445
04	العدل	10036739	21	الصناعة وإعادة الهيكلة	274838
05	الداخلية والجماعات المحلية	79978496	22	العمل والحماية الاجتماعية	37807552
06	الشؤون الخارجية	10039797	23	التضامن الوطني	68219
07	المالية	19552745	24	المجاهدين	81349481
08	المساهمة وتنسيق الإصلاحات	160694	25	الفلاحة	16569003
09	الموارد المائية	3226887	26	العلاقات مع البرلمان	30232
10	م.ص. الصغيرة والمتوسطة	70383	27	الصحة	38324796
11	الطاقة والمناجم	927725	28	الأشغال العمومية	2060842
12	التربية الوطنية	137413766	29	تهيئة الإقليم	379509
13	الاتصال والثقافة	4454559	30	السياحة والصناعة التقليدية	517444
14	التعليم العالي والبحث العلمي	43591873	31	النقل	3492054
15	الشباب والرياضة	5835582	32	الصيد البحري والموارد الصيدية	272741
16	التجارة	1955564	33	التكاليف المشتركة	151286299
17	البريد والمواصلات	1069033	34	المجموع العام	836294176

المصدر: قانون المالية لسنة 2017

2- نفقات الاستثمار

هي تلك النفقات المخصصة لبناء وتطوير الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، والإدارية وتكون وفقا للمخطط الإنمائي السنوي.

تتميز هذه النفقات باستعمالها في القطاع المنتج بصورة غير مباشرة (إنشاء السدود، الطرق، الهياكل الإدارية...إلخ)، وهي نفقات ذات طابع نهائي، تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة

(الجدول "ج" من قوانين المالية)، أما الاستثمارات المخططة التي تقوم بها المؤسسات العمومية الاقتصادية (القطاع العمومي المنتج) فاعتبرت نفقات خارج الميزانية وتمول بموارد غير عادية (القروض...إلخ).

جدول رقم (2): توزيع النفقات ذات طابع نهائي في المخطط الوطني لسنة2017

الوحدة:10^3 د ج

القطاعات	رخص البناء	اعتمادات الدفع
الصناعة	3611000	2757000
الفلاحة والري	101062200	151655000
دعم الخدمات المنتجة	5120500	13403500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	139940800	366811100
التربية والتكوين	90903440	103064910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30695710	60482110
دعم الحصول على سكن	14989500	287257000
مواضيع مختلفة	800000000	600000000
المخططات البلدية للتنمية	35000000	35000000
المجموع الفرعي للاستثمار	**122323120**	**1620430620**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد	-	504943000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	165350000	124000000
إعادة رسملة البنوك العمومية	–	42000000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**165350000**	**670943000**
مجموع ميزانية التجهيز	**1386673120**	**2291373620**

المصدر: نفس المصدر السابق

خلاصة الفصل

كخلاصة لما جاء في هذا الفصل، فإنه وللتمييز بين النفقات العامة والنفقة الخاصة يجب أن تكون النفقة صادرة عن الدولة أو أحد هيئاتها بصفة نقدية وهذا لتحقيق مصلحة عامة سواء كانت هذه المصلحة اقتصادية تهدف إلى الربح أو تهدف إلى تحقيق منفعة عامة اجتماعية ثقافية وغيرها.

ولقد تطورت النفقات العامة مع تطور دور الدولة التي خرجت من دورها الحيادي لتصبح مسئولة على التوازن الاقتصادي والاجتماعية، فبعد أن كانت لا تستخدم إلا لإشباع الحاجات العامة التي يفشل أو لا يرغب القطاع الخاص في إشباعها أصبحت من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي من خلالها يمكن للدولة أن توجه اقتصادها نحو النمو كما تساهم في الخروج من الأزمات كما حدث خلال أزمة الكساد العالمي.

هذا التطور في النفقات العامة صاحبته ظاهرة ازدياد النفقات العامة وتنوعها بحيث أصبحت من أهم الخصائص المميزة للمالية العامة والتي تتحقق في جميع الدول باختلاف هيكلها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تفسير هذه الظاهرة سواء بأسباب ظاهرية كالتغير في قيمة النقود واختلاف طرق المحاسبة وزيادة السكان في الدولة. كما يمكن تفسيرها بأسباب حقيقية كتحسين الخدمات المقدمة للأفراد وزيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

بالرغم من أهمية دراسة النفقات العامة إلا انه لم يعتمد تقسيما موحدا للنفقات العامة فهناك من يقسمها بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية وهناك من يقسمها تقسيما يستند إلى معايير أخرى وفي الجزائر يتم اعتماد تقسيم النفقات العامة إلى قسمين نفقات التسيير وهي النفقات اللازمة لضمان سير إدارات الدولة والقيام بوظائفها. ونفقات الاستثمار أو التجهيز وهي تلك النفقات المخصصة لبناء وتطوير الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية.

وتبقى للنفقات العامة آثار عديدة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية للبلد يمكن أن تنعكس بشكل إيجابي كما يمكن أن تنعكس بشكل يؤثر على نمو وتطور الحياة العامة للدولة والأفراد، وعليه وجب تقييم وتقدير هذه الآثار ودراسة كيف يمكن أن يستفاد منها بالشكل الإيجابي المطلوب.

الفصل الثاني الآثار الاقتصادية للنفقات العامة وتقييمها

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي بشكلين يأخذ الشكل الأول الشكل المباشر حيث يتضمن العديد من المؤشرات أهمها الإنتاج والاستهلاك القومي، بينما يأخذ الشكل الثاني الأثر غير المباشر من حيث مضاعفة حجم الإنتاج وهو ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل الأمر الذي يبين الحجم الكبير والأثر البالغ على النشاط الاقتصادي للنفقات العامة.

ولا يمكن الحديث عن أثر النفقات العامة دون الرجوع لضرورة تقييمها ودراسة مدى ملائمتها للنشاط الاقتصادي، حيث يتم تقييم النفقات العامة من خلال دراسة الجدوى منها وقياس التكاليف المترتبة عنها والنتائج المحصلة سواء كانت هذه النتائج اقتصادية أو حتى اجتماعية يصل مداها إلى الأفراد بالمجتمع.

ويبقى عنصر التمويل للنفقات العامة مصدر اهتمام من قبل الحكومات حيث رغم تنوع مصادر تمويل النفقات العامة إلا أن ظاهرة الازدياد يجعل من هذه المصادر عاجزة بشكل مستمر عن تغطية الاحتياجات من النفقات وهو ما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط الاقتصادي من الناحية التمويلية

وتعد قضية التوزيع العادل للنفقات العامة امر يخضع للكثير من الجدل مما جعل الكثير من الباحثين والكتاب يعالجون هذا الأمر بجدية، لصعوبة المفاضلة بين قطاعات النشاط السياسي والسيادي من جهة والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

فتبرز الكثير من القطاعات على انها قطاعات يجب ان تحظى بأولوية الإنفاق نظرا لأهميتها ووزنها في الدولة وهو أمر لا يتفق فيه الجميع مما يجعل الأمر فيه الكثير من الرؤى والنظريات فمنهم من يرى أن القطاعات السيادية هي الأولى بالإنفاق ومنهم من يرى أن القطاعات الاقتصادية أولى ويذهب البعض إلى الاهتمام بالصحة والتعليم والعدالة كقطاعات مجتمعية يجب ان تحظى بالإنفاق الكبير

وعليه ومن خلال هذا الفصل سنحاول معالجة هذه القضية في شقين أساسيين ومن خلال ما يلي:

- ✓ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
- ✓ تقييم برنامج النفقات العامة

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

لا يقتصر هدف النفقات العامة على إشباع الحاجات العامة بل تتعداه إلى التأثير على النشاط الاقتصادي قصد تحقيق التوازن وتحقيق إنعاش لهذا الاقتصاد خاصة بعد أن تطور دور الدولة. وتنقسم الآثار الاقتصادية إلى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة وهو ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة

تؤثر النفقات العامة إلى على الناتج القومي وعلى الاستهلاك والادخار والاستثمار بل أيضا على توزيع الدخول ومستوى السعار لكن هذه الآثار تتوقف على عوامل عديدة منها طبيعة النفقات، طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها، الوضع الاقتصادي السائد، مرونة القطاع الإنتاجي والطلب وغيرها.

أولا: أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي

يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، وهي غالبا سنة، والتي يمكن تقييمها نقدا[1].

تؤدي النفقات العامة إلى الزيادة في حجم الإنتاج القومي لكن هذا يتوقف على ما يتوافر للدول من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل ورأس المال، والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية[2].

ثانيا: أثر الإنفاق العام على الطلب الفعلي

تختلف آثار النفقات العامة على الطلب الفعلي حسب نوعها وحجمها[3]، فأثر المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع تختلف عن الآثار الناتجة عن سداد أصل الدين وفوائده، كما أن الآثار الاقتصادية لمشتريات الدولة تختلف عن الآثار الاقتصادية للإنفاق على بناء المرافق الحيوية للمجتمع، كالمياه والكهرباء وغيرها[4].

إذن فالنفقات العامة الحقيقية والتي تمثل طلبا مباشرا على السلع والخدمات مما يؤدي إلى رفع أسعارها مع مراعاة مدى مرونة الجهاز الإنتاجي على مقابلة الزيادة في الطلب بزيادة مماثلة في حجم الإنتاج وبالتالي حجم العرض من السلع والخدمات.

---

[1] حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص: 30

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص: 87

[3] عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص: 148

[4] المرسي السيد حازي، مرجع سابق، ص: 419

أما النفقات التحويلية (الإعانات) فإن آثارها تتوقف على طريقة استخدام المستفيدين منها سواء باكتنازها أو بتحويلها إلى الخارج أو ضخها في دورة الدخل.

ثالثا: أثر الإنفاق العام على حجم الإنتاج والتشغيل

إن التأثير الذي تحدثه النفقات العامة على الطلب الفعلي يتعدى إلى حجم الإنتاج والتشغيل. بحيث توزع الآثار على كل من الإنتاج والأسعار ومن ثمة التشغيل حسب ظروف المجتمع، فبالنسبة للمجتمعات التي تحقق درجة عالية من التقدم بحيث وصلت إلى ما يقارب مستوى التشغيل الكامل، أو بالنسبة للمجتمعات المتخلفة التي لم تبدأ بالفعل خطة حقيقية للتنمية الاقتصادية ويتميز الجهاز الإنتاجي فيها بانخفاض المرونة بصورة تقلل من قدرته على مقابلة الطلب الفعلي المتزايد، فإن تأثير هذه الزيادة والناتجة عن النفقات العامة يكون بارتفاع مستوى الأسعار. أما بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التي لا يعمل جهازها الإنتاجي بأقصى طاقاته أو تنتشر فيه البطالة فإن تأثير زيادة الطلب الفعلي لا تؤثر على مستوى السعار بقدر ما تؤثر على حجم الإنتاج والتشغيل والذي يزداد ليقابل حجم الطلب.

1- أثر النفقات العامة على الاستهلاك

إن الطلب على المواد الاستهلاكية يمثل جانبا هاما من النفقات العامة، وعليه يمكن للدولة أن تأثر في حجم الاستهلاك لكن هذا التأثير يختلف حسب نوع النفقة العامة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1-1- أثر شراء الدولة لمواد استهلاكية

عند قيام الدولة بشراء سلعه استهلاكية لتموين بعض الفئات كالطلبة أو أفراد الجيش مثلا فإن التأثير هنا يختلف من فئة إلى أخرى حسب مستوى الدخل للأفراد كما يختلف عن أثر توزيع دخول نقدية مخصصة للاستهلاك وعليه يمكن التمييز بين هذه الآثار كما يلي:

أ- أثر الاستهلاك الحكومة

يكون في صورة شراء سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وهو يمثل نوع من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة وقد لا يؤثر ذلك على حجم الأموال الموجهة للاستهلاك ولكنه يؤدي إلى تعديل هيكله مما يؤثر على هيكل الإنتاج والتشغيل.[1]

[1] حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص: 32

وقد تقوم الدولة كذلك بتقديم سلع استهلاكية مجانية مما ينتج عنه زيادة في مستوى الاستهلاك. أو قد تتوسع في خدماتها المجانية مما ينتج عنه رفع لمستوى الدخل الحقيقي للمستفيدين مما يؤثر على استهلاك سلع أخرى أو رفع مستوى الادخار.

ب- أثر توزيع الدخل

تكون في صورة مرتبات وأجور ومعاشات للعمال والموظفين لدى الدولة، ويوجه جزء منها إلى الاستهلاك مما يزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج في حالة الدول التي تتمتع بمرونة الجهاز الإنتاجي، أو تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم في حالة الدول المتخلفة.

2- أثر النفقات العامة على نمط توزيع الدخل

يقصد بنمط توزيع الدخل الكيفية التي يوزع بها بين الطبقات والفئات الاجتماعية وتحدد بالتالي نصيب كل طبقة من الطبقات والفئات. ويتوقف نمط توزيع الدخل على عدة عوامل منها[1]:

- ✓ العمل والإنتاجية التي تعتمد على إمكانيات الفرد وتطوير قدراته عن طريق التعليم.
- ✓ مقدار ما يمتلكه الفرد من وسائل تمكنه من الاستحواذ على نصيب من الدخل القومي.
- ✓ النفوذ الشخصي والسياسي.

تهدف الدول من إعادة توزيع الدخول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ويمكن أن تؤثر على نمط توزيع الدخل بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

2-1 الأثر المباشر

يكون هذا الأثر عن طريق الزيادة في القوة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق الإعانات النقدية أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق الإعانات المباشرة.

2-2 الأثر غير المباشر

ويكون عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من يعر التكلفة وذلك بدفع إعانات استغلال للمشروعات التي يقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات، كما يكون كذلك عن طريق منح سلع وخدمات مجانية أو بأثمان أقل من سعر التكلفة.

[1] د دويدار، **دراسات في الاقتصاد المالي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص: 109

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة

الآثار المباشرة للنفقات العامة على الدخل القومي بعنصريه الاستهلاك والاستثمار، بتتابعها واستمرارها تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي تفوق الزيادة في الإنفاق العام، ويرتبط هذا التأثير بما يعرف بأثر المضاعف وأثر المعجل ويمكن توضيح هذا الأثر بالشكل الموالي:

شكل رقم (1): الأثر الاقتصادي الغير مباشر للنفقات العامة

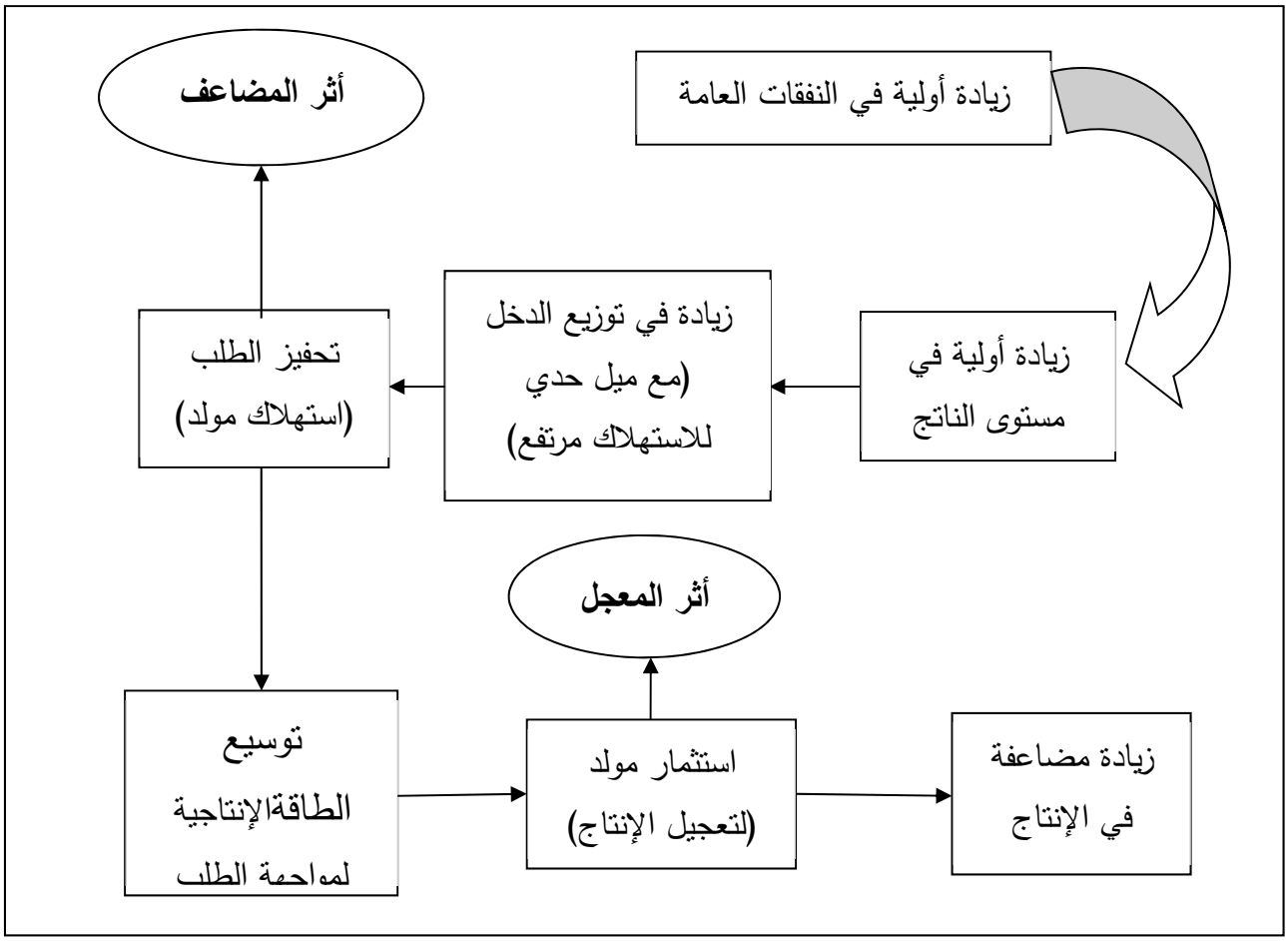

المصدر: نوازاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحسابي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشرو التوزيع –الطبعة الأولى 2006، ص: 67

أولا- أثر المضاعف

فكرة المضاعف هي أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تولد زيادات متوالية في الدخل والإنفاق، ويظهر المضاعف عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي نتيجة القيام بالإنفاق الحكومي[1]. وقد استخدم كينز فكرة المضاعف لتبيان هذا الأثر إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث اتجه إلى تعميم فكرة المضاعف بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى[2].

لتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفق الميل الحدي للاستهلاك والادخار والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وتستمر حلقة توزيع الدخل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، والاستهلاك مولدة زيادة في الإنتاج والدخل بحيث لا تتم بنفس مقدار زيادة النفقات العامة ولكن بزيادة مضاعفة لذلك يسمى بالمضاعف.

باعتبار النموذج الكينزي البسيط أي عدم وجود قطاع خارجي(عدم وجود الاستيراد والتصدير) يمكن اشتقاق المضاعف جبريا كما يلي[3]:

$$ل_ز = س_ز + ث_ز + ق_ز \quad \ldots\ldots (1)$$

$$س_ز = أ + ب\ ل_{م\,ز} \quad \ldots\ldots (2)$$

$$ل_{م\,ز} = (1-جـ)\ ل_ز \quad \ldots\ldots (3)$$

$$ض_ز = د + جـ\ ل_ز \quad \ldots\ldots (4)$$

$$ث_ز = ث' \quad \ldots\ldots (5)$$

$$ق_ز = ق' \quad \ldots\ldots (6)$$

حيث $ل_ز$ تمثل الدخل الإجمالي، $س_ز$ حجم الإنفاق الاستهلاكي، $ث_ز$ حجم الإنفاق الاستثماري، $ق_ز$ حجم الإنفاق الحكومي، $ض_ز$ حصيلة الضرائب، (كلها في الفترة ز) وتمثل ب و جـ الميل الحدي للاستهلاك والمعدل الحدي للضرائب على الترتيب، أ و د معلمات النموذج.

يفترض النموذج الكينزي البسيط ما يلي:

---

[1] المرسي السيد حازي، مرجع سابق، ص: 437

[2] أحمد عادل حشيش، مرجع سابق، ص: 90

[3] لمزيد من التفصيل أنظر كتب الإقتصاد الكلي.

- ✓ لا يوجد قطاع خارجي.
- ✓ حجم الاستثمار يعتمد على متغيرات غير اقتصادية وأيضا حجم الإنفاق العام يتحدد من خارج النموذج.

للوصول إلى المضاعف والذي يمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي يزيد بها الدخل القومي نتيجة زيادة أولية في الإنفاق الحكومي قدرها دينارا واحدا، ويعبر عنها كما يلي:

Δ ل / Δ ق وبالتعويض من المعادلة (5-2) في المعادلة (1) ينتج ما يلي:

ل$_{ز}$ = [1/ 1-ب(1-جـ)] (أ + ث'+ ق').....(7)

فإذا زاد الإنفاق بمقدار Δ ق وترتب عليه زيادة في الدخل القومي بمقدار Δ ل فإن مقدار المضاعف والمعبر عنه بـΔ ل / Δ ق يكون كما يلي:

Δ ل / Δ ق = 1/ 1-ب(1-جـ).....(8)

والمعادلة الأخيرة تعبر عن حجم مضاعف الإنفاق الحكومي وكما هو واضح فإنها تعتمد على كل من الميل الحدي للاستهلاك والمعدل الحدي للضرائب

تبين من خلال تجارب الدول في تطبيق نظرية كينز أن أثر المضاعف يختلف باختلاف درجة مرونة الجهاز الإنتاج فكلما كان الجهاز الإنتاجي مرنا كلما أمنه التجاوب مع الزيادات المتتالية للاستهلاك[1]، أما إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن أو يعمل بطاقته الكاملة فإن هذا الأثر يؤدي إلى نتائج سلبية كارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم وغيرها وهو ما حصل لبعض البلدان المتخلفة.

ويعتبر المضاعف من أهم المفاهيم في نظرية الدخل الوطني، حيث أنه يعتبر الوسيلة التي يمكن بواسطتها قياس أثر التغيرات في الطلب الكلي، أو أي من مكوناته، فإذا كان من المتوقع مثلا، أن يزداد الاستثمار في القطاع الخاص بمقدار(10) ملايين دينار في السنة القادمة، وإذا كانت قيمة المضاعف هي (5)، فمعنى ذلك أن هذا التغير في الاستثمار سيؤدي إلى زيادة قيمة الإنتاج في السنة القادمة إلى (50)مليون دينار ويتضح إذن، بأن دراسة المضاعف تعتبر على جانب كبير من الأهمية في السياسة الاقتصادية، خاصة في الأجل القصير، حيث تقل الاستفادة منه في الأجل الطويل بسبب صعوبة إمكانية التكهن بالاستثمار التابع.

ثانيا- أثر المعجل

لا تقتصر الآثار غير المباشرة التي يتركها الإنفاق العام على الإنتاج على الزيادات المتتالية في الاستهلاك

[1] باهر محمد علتم، سامي السيد، مرجع سابق، ص: 349

وإنما هناك آثار أخرى غير مباشرة تتركها هذه النفقات على حجم الاستثمار والذي يعرف بالاستثمار المولد أو المشتق والذي يحدث بفعل مبدأ تعجيل الطلب على السلع الرأسمالية والاستثمارية على أساس نسبة التغير في الاستثمار (ث) إلى التغير في الاستهلاك (س)[1]

ومنه فالمعجل (م) = Δ ث/Δ س

ويتوقف أثر المعجل على عدة اعتبارات من أهمها ما يتوافر من مخزون السلع الاستهلاكية ومقداره وما يتوافر من طاقات إنتاجية غير مستغلة وحجمها، كما يتوقف على الاعتبارات الفنية المتعلقة بأسلوب الإنتاج سواء من ناحية العمر الإنتاجي للآلات ومدى أهميتها بالنسبة لغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى وبصفة خاصة اليد العاملة المدربة، وعليه فإن المعجل يختلف من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر.

المطلب الثالث: علاقة تمويل النفقات العامة بآثارها الاقتصادية

تختلف أثار النفاق العامة وتبعاتها باختلاف مصادر تمويلها فالنفقات العامة الممولة عن طريق الضرائب ليست كتلك الممولة عن طريق القروض وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولا- علاقة تمويل النفقات العامة بالضرائب

الإنفاق العام على الاستثمار الممول بالضرائب عادة ما يمثل إنفاقا يحل محل الإنفاق آخر، إذ ينقص الإنفاق الخاص عن طريق الضرائب ويزيد الإنفاق العام عن طريق الاستثمار العام. فإذا أرادت الدولة أن تحدث آثارا توسعية ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، عليها الابتعاد عي الضرائب كوسيلة لتموين الإنفاق على الاستثمار العام. فالضرائب في غالب الأحيان ينتج عنها آثار انكماشية على أساس أن ما تحصل عليه الدولة كإيراد عن طريق الضرائب يحد ولو بشكل جزئي من الإنفاق الفردي الخاص. على أن هذا الأثر الانكماشي يختلف باختلاف أنواع الضرائب[2]:

- ✓ فإذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق ضرائب تمس أساسا أصحاب الدخول المنخفضة (الضرائب غير المباشرة مثلا) فإن هذه الطريقة في التمويل تؤدي إلى إنقاص الاستهلاك الخاص مما يعني تخفيض الطلب الكلي الفعال. وعليه فإن هذه الطريقة غير ملائمة في أوقات الكساد نظرا لتأثيرها السلبي على مستوى العمالة، كما أنها تزيد من التباين في توزيع الدخل.
- ✓ أما إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق ضرائب تمس بصفة رئيسية **ذوي** الدخول المرتفعة(الضرائب التصاعدية، ضرائب التركات) فإن الإنفاق الخاص على الاستهلاك لا ينقص كثيرا، إذ أن هؤلاء يحاولون

[1] عبد الكريم صادق بركات وآخرون، مرجع سابق، ص: 156.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، عمان، دار المعرفة، 1992، ص:

دائما أن يحافظوا على نفس الاستهلاك، شريطة أن لا يكون سعر الضريبة مرتفعا جدا لدرجة تحد أو تنقص من استهلاكهم[1]. هذه الطريقة في تمويل النفقات العامة تساهم أيضا في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة على حساب الطبقات الغنية.

ثانيا- علاقة تمويل النفقات العامة بالقروض

تتوقف الآثار الاقتصادية للقروض على عوامل عديدة منها مصدرها، طبيعة النفقات التي تمولها هذه القروض، نوعية التنظيم الفني المتبع في شأنها. وسنقوم فيما يلي بدراسة آثار إنفاق الأموال المقترضة حسب مصدرها، فهناك القروض الداخلية (التي مصدرها مدخرات الأفراد، أو الناجمة عن التوسع في الائتمان، أو الإصدار النقدي الجديد•) والقروض الخارجية (التي مصدرها هيئات أجنبية).

1- الآثار المرتبة عن إنفاق القروض الداخلية

قد يتوجب على الحكومات اللجوء إلى القروض الداخلية لتمويل الإنفاق العام بإصدار سندات تطرحها في السوق المالية للاكتتاب العام•. وهي بلجوئها إلي القروض العامة تهديف لإحداث آثار توسعية أو انكماشية.

يترتب عن إنفاق القروض الداخلي في الداخل آثارا توسعية خاصة إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموال عاطلة أو مكتنزة، أو أنها أموال خلقتها البنوك التجارية والبنك المركزي (عن طريق التوسيع في الائتمان)،في هذه الحالة يزداد الطلب الكلي بسبب طلب الدولة الإضافي الناجم عن إنفاق القرض. فإذا كان في الاقتصاد القومي جانب من القوى الإنتاجية عاطلا (وجود بطالة مثلا) فإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولا يكون تأثير القرض على مستوى الأثمان كبيرا. أما إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن فإن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا.

أما عندما تقوم الدولة بإنفاق القرض فإن ذلك سيترتب عنه آثار انكماشية، لأن الدولة عند قيامها بالاقتراض من المصادر الداخلية فإنها تمتص جزءا من القوة الشرائية الداخلية لتستعملها في الخارج••، فهذا النوع من الإنفاق يساهم في التخفيف من حدة التضخم.

2- الآثار المرتبة عن إنفاق القروض

تختلف الآثار الناجمة عن إنفاق القروض الخارجية بحسب أوجه استخدام مبالغ القروض. فإذا كانت هذه

---

[1] دويدار محمد، **دراسات في الاقتصاد المالي**، القاهرة، دار المعرفة، 1992، ص:

• عادة ما يمول الإصدار النقدي الجديد عجز الموازنة.

• في حالات عدم قدرتها على العبء الضريبي.

•• كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الأولى من إنفاق لجزء كبير من حصيلة قروضها الداخلية في شراء سلع فرنسية.

القروض موجهة لاقتناء سلع استهلاكية مما يعني زيادة الطلب على هذه السلع، وكان الجهاز الإنتاجي قابل لمواجهة هذه الزيادة، فإن هذه القروض لها أثر توسعي. أما في الحالة العكسية (عدم قابلية الجهاز الإنتاجي للتوسع) فإن هذه القروض لا تلبث أن تحدث آثارا تضخمية. أما في حالة توجيه هذه القروض لاقتناء سلع إنتاجية فإن ذلك سيؤدي إلى التوسع في الاستثمار ورفع مستوى الدخل. ويؤخذ على التمويل بالقروض عدة ملاحظات منها[1]:

- ✓ أن الإنفاق العام ذو المردودية الآنية أو القصيرة الأجل يؤدي إلى أن تتحمل الأجيال اللاحقة التي لم تستفد من عائد عوامل التسديد.
- ✓ أن عبء تمويل التنمية الاقتصادية يقع على كاهل ذوي الدخول الضعيفة لصالح ذوي الدخول المرتفعة وهذا في حالة ما إذا كان الهيكل الضريبي يرتكز الضرائب غير المباشرة وقيام أصحاب الدخول العليا بالاكتتاب في القرض فإنهم يحصلون على أقساط الاستهلاك والفوائد من حصيلة الضرائب غير المباشرة التي تدفعها الفئات ذوات الدخول الدنيا. أي إعادة توزيع الدخول من الأفراد ذوي الدخول المنخفضة إلى الأفراد ذوي الدخول المرتفعة.
- ✓ يؤدي تمويل الإنفاق بالقروض العامة إلى إحداث حلقة مفرغة من العجز نتيجة تصاعد معدلات الفائدة وهذا راجع لأربعة عوامل[2]:
  - نسبة التغير في معدل الفائدة منسوبا إلى الدين العام.
  - نسبة التغير في الدين العمومي إلى الناتج الداخلي.
  - قيمة الدين العمومي منسوبا إلى الناتج الداخلي.
  - معدل الفائدة منسوبا إلى حجم الدين العمومي.

- اتجاه الاستثمار نحو الانخفاض بفعل ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة عن التوسع في التمويل عن طريق القروض العامة وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي إلغاء أثر زيادة النفقات العامة.

المبحث الثاني: تقييم برنامج النفقات العامة

مدى فعالية النفقات العامة تعني كفاءة استخدام إنفاق معين في سبيل الحصول على نتيجة معينة، فكلما كانت النتيجة أكبر (إذا ما تحدد حجم النفقات) أو كلما كانت النفقة اقل (إذا ما تحددت النتيجة) كلما زادت كفاءة النفقات العامة ومن ثمة زادت فعالية أثرها على التنمية الاقتصادية.[3]

[1] قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص: 44.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 45.

[3] محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص: 99

وفي قياس الفعالية يجب تحديد جوانب تقييم المشروعات العامة والتي تأتي كنتيجة للإنفاق العام وعليه سيتم التعرض إلى هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

- ✓ دراسة جدوى المشاريع العامة؛
- ✓ قياس المنافع والتكاليف
- ✓ معايير توزيع النفقات العامة بين القطاعات

المطلب الأول: دراسة جدوى المشاريع العامة

من المعروف أنه لتنفيذ مشروع عام ينبغي أن تكون التكاليف الكلية للمشروع أقل من الوفر في الموارد التي يحققها المشروع، ويعتمد ذلك بالطبع على تقييم كل من الوفر والتكلفة للمشروع، وفي الحقيقة ينبغي أن يراعى دائما تقييم المشروع في إطار آثاره الاقتصادية الشاملة على المدخلات والمنتجات في القطاع الذي ينتمي إليه المشروع، كما ينبغي وجود معيار لقبول أو رفض المشروع يعتمد علي أهداف محددة من قبل، ولذا يراعى تحديد هذه الأهداف بدقة، فإذا ما تحددت أهداف المشروع العام فإن الإطار العام لمشكلة تقييم المشروع يمكن أن يوضع على النحو التالي[1]:

المطلوب تعظيم صافي المنافع الكلية لمشروع مع مراعاة تحقق القيود التالية:

- ✓ دالة الإنتاج.
- ✓ بعض القيود الأخرى.

أما عن صافي المنافع الكلية التي يراد تعظيمها (أو الفرق بين المنافع الكلية والتكاليف الكلية للمشروع) فهي تمثل التكاليف التي يرغب المستفيدون من المشروع العام في دفعها مقابل الانتفاع من المنتجات العامة التي يحققها المشروع مطروحا منها التعويضات التي يجب أن تدفع لأصحاب الموارد الاقتصادية المستخدمة في المشروع مقابل تنازلهم عن هذه الموارد، أما عن القيود التي تواجه تعظيم المنافع الصافية للمشروع العام فتتمثل أولا في دالة الإنتاج أو العلاقة الفنية بين المدخلات والمنتجات وثانيا في كمية الاعتمادات المالية المتاحة أمام المشروع وأخيرا في بعض القيود الأخرى قد تكون سياسية أو اجتماعية منها مثلا تحديد مستوى أدنى من الأجور ينبغي على المشروع دفعه للعامل، أو عدم توطين صناعة معينة في منطقة حدودية مثلا لاعتبارات أمنية عسكرية.

[1] نفس المرجع، ص: 102

أولا: أنواع المنافع والتكاليف

نتساءل الآن عن المنافع والتكاليف التي ينبغي الاهتمام بها عند تقييم المشروعات؟ ذلك بسبب أن المنافع والتكاليف تنقسم إلى عدة أنواع[1] قد تكون حقيقية أو اسمية والمنافع والتكاليف الحقيقة تنقسم بدورها إلى مباشرة وغير مباشرة، ملموسة وغير ملموسة.

1- المنافع والتكاليف المباشرة وغير المباشرة أو الأولية والثانوية

المنافع والتكاليف المباشرة هي تلك المتصلة بصلة وثيقة بالأهداف الرئيسية للمشروع بينما تأخذ التكاليف والمنافع غير المباشرة شكل المنتجات الجانبية للمشروع، ويصعب في بعض الأوقات التمييز بين النوعيين ولكن التفسير الأكثر قبولا يكون من وجهة نظر المشروع فمثلا برنامجا لتنمية نهر قد يكون التحكم في الفيضان لهذا النهر هو الهدف الأول للمشروع ولكن المشروع قد تكون له أثار هامة على توفير الطاقة الكهربائية، وعلى الري، وعلى نحر التربة على ضفاف النهر، وفي خدمة الدفاع مثلا فإن التطوير التكنولوجي الدفاعي قد يكون الهدف الأساسي له هو زيادة القدرة الدفاعية، ولكن قد يكون له أثار جانبية على اختيار التكنولوجي في القطاع الخاص، وأخيرا فإن الهدف من برنامج تعليمي هو زيادة قوة الكسب للطلاب، ولكن هذا البرنامج قد يترتب عليه توفير المهارات المختلفة التي تقلل الحاجة إلى الاستعانة بالمهارات الأجنبية، وفي كل هذه الأحوال تكون النتائج الجانبية (أو الثانوية) متميزة عن الأهداف الرئيسية أو الأولية ولكن في أحيان أخرى يصعب إيجاد ذلك الفرق، ومن الواضح أن هذه المنافع هي منافع حقيقية يجب إدخالها في الحسبان، مع إدراك أن تتبع كل هذه المنافع الجانبية قد يكون صعابا ولكن تقييم المشروع يجب أن يشتمل عليها.

2- المنافع والتكاليف الملموسة وغير الملموسة

تكون المنافع والتكاليف ملموسة عندما يمكن تقويمها في السوق وتكون المنافع والتكاليف التي تنطبق عليها هذه الصفة غير ملموسة مثال المنتجات الاجتماعية والنفقات الاجتماعية، وهكذا فإن تجميل منطقة والتي تنشأ من إقامة مشروع للري هي منفعة غير ملموسة بينما زيادة إنتاج المزارع نتيجة للمشروع هي منفعة ملموسة وعلى الرغم من صعوبة تقدير المنافع والتكاليف غير الملموسة إلا أنه يجب أن يشتمل عليها في تقييم المشروع.

3- منافع وتكاليف وسيطية ومنافع وتكاليف نهائية

هناك اختلاف بين المشروعات التي تقدم منافعها للمستهلكين مباشرة (التي تقدم سلعة أو خدمة نهائية) وتلك التي تدخل في إنتاج سلع أخرى أو إنتاج وسيط. وقد يقدم المشروع هذين النوعيين من المنافع فتنبؤات الطقس

[1] محمد حمدي السبخي، التقويم الاجتماعي للمشروعات: تحليل الجدوى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص ص: 85-112

يمكن أن ينظر إليها على أنها منتجات نهائية بالنسبة للأفراد الذين يرغبون في القيام بالرحلات والاستجمام بينما تكون منتجات وسيطة بالنسبة للملاحة.

4- منافع وتكاليف داخلية ومنافع وتكاليف خارجية

إن مشروعات التحكم في الفيضان من جانب إحدى المحافظات التي تقع على نهر سوف يؤدي إلى التحكم في الفيضان في المحافظات الأخرى التي تقع على هذا النهر ويعني ذلك أن تحقق منافع داخلية وخارجية لمشروع التحكم في الفيضان داخلية لتلك المحافظة التي قامت ببناء المشروع وخارجية بالنسبة للمحافظات الأخرى التي تقع على هذا النهر، ويوضح الجدول الموالي بعض أنواع المنافع والتكاليف لمشروعات معينة أولهما خاص بمشروعات الري بينما يتصل ثانيهما بالمشروعات التعليمية.

جدول رقم (3): المنافع والتكاليف لمشروعات معينة

النوع	المنافع*	التكاليف*
حقيقية اسمية	مشروعات الري مباشرة: ملموسة: زيادة إنتاجية الأرض غير ملموسة تجميل المنطقة غير مباشرة: ملموسة: تخفيض تفتيت التربة غير ملموسة: الحفاظ على المجتمع الريفي التحسن النسبي في مركز صناعة الآلات الزراعية	تكاليف أنابيب الري الخسائر في الحياة البرية تحويل المياه تدمير الحياة البرية
حقيقية اسمية	المشروعات التعليمية مباشرة: ملموسة: زيادة المكاسب المستقبلة غير ملموسة: إثراء الحياة غير مباشرة: ملموسة: تخفيض تكاليف منع الجريمة غير ملموسة: ناخبين اكثر وعي وذكاء الزيادة النسبية في دخول المدرسيين	الخسارة في المكاسب المضحى بها للطلاب مرتبات المدرسين وقت الفراغ المضحى به.

المصدر: محمد دويدار، ص: 99

*المنافع والتكاليف المشتمل عليها الجدول على سبيل التوضيح وليست شاملة

بعد تحديد أنواع التكاليف والمنافع التي ينبغي الاشتمال عليها في تقييم المشروعات العامة ينبغي أن تحدد الآن كيفية قياسها.

المطلب الثاني: قياس المنافع والتكاليف

يكون قياس المنافع والتكاليف[1] سهلا إذا أمكن ملاحظة هذه المنافع والتكاليف بدلالة أسعار السوق، ولكن ذلك بالطبع غير ممكن حيث أن الكثير من المنافع والتكاليف هذه غير ملموسة كما أن أسعار السوق عادة لا تعكس الندرة الحقيقية للموارد وبالتالي نحتاج إلى تعديل هذه الأسعار لأن الأسواق غير كاملة.

أولا- قياس المنافع والتكاليف غير الملموسة

يمكن توضيح هذه الفكرة بذكر بعض الأمثلة، والمثال الأول هو إذا نجحت البحوث المتصلة بالوقاية من مرض البلهارسيا، وترتب على ذلك نقص في معدلات الإصابة به، كيف نقدر المنافع المترتبة على نقص المعاناة من هذا المرض؟ ومثال آخر هو كيف نقيم تكاليف الإصابة والموت التي تنتج من الحوادث نتيجة بناء طريق سريع بين المدن؟ ومثال ثالث هو كيف تقدر المنافع المترتبة على منع أو تخفيض معدلات الجرائم؟

في معظم هذه الحالات تستخدم طرقا تقريبية لحساب كل من المنافع والتكاليف ففي حال نجاح البحوث الخاصة بمرض البلهارسيا فإنه يمكن تقدير المنافع بمعرفة معدلات النقص في الوفيات بسببه والنقص في معدلات التغيب عن العمل بسبب الإصابة به، ثم نحسب القيمة الحالية للمكاسب المتوقعة نتيجة لذلك أما في حال الطريق السريع بين المدن يمكن تقدير الخسارة نتيجة الموت بمعرفة متوسط عدد حالات الوفاة على هذا الطريق ثم نحسب القيمة الحالية للمكاسب المتوقعة نتيجة لذلك أما في حال الطريق السريع بين المدن يمكن تقدير الخسارة نتيجة الموت بمعرفة متوسط عدد حالات الوفاة على هذا الطريق ثم نحسب القيمة الحالية للمكاسب المتوقعة للأفراد الذين فقدوا حياتهم على هذا الطريق، أما بالنسبة للمنافع المترتبة على نقص معدلات الجرائم يبغي تحديد أنواع هذه الجرائم ثم يستخدم تكلفة الفرصة البديلة في حساب المنافع المستغلة من تخفيض كل نوع منها

وفي بعض الحالات الأخرى يمكن قياس المنافع التي يحققها مشروع معين على أساس التكاليف التي أمكن توفيرها في إدارة وتشغيل بعض المشروعات المرتبطة بها فعلى سبيل المثال فإن منافع هذا البرنامج الذي يترتب عليه تقليل العدد الذين لا يكملون مرحلة التعليم الأولى، يمكن أن تقاس بدلالة الادخار في الإنفاق على مؤسسات الإصلاح، أو أن منافع ارتفاع مستوى الصحة العامة يمكن أن يقيم بدلالة النقص في تكاليف المستشفيات.

[1] جيمس جواؤتيني، ريجارد استروب، ترجمة عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، 2002 ص ص: 702-731

ثانيا- قياس المنافع للمنتجات الوسيطة

يسهل في كثير من الأحيان تقييم المنافع التي تتحقق للمشروعات العامة التي تقوم بإنتاج السلع الوسيطة عن تلك المشروعات التي تقوم بإنتاج المنتجات النهائية ففي حالة المنتجات النهائية فإن تقيم هذه المنتجات يجب أن تتم بطريقة محددة، بينما في حالة المنتجات الوسيطة كما هو الحال بالنسبة لصناعة النقل مثلا فإن منفعة الطريق يمكن تقويمها على أساس تكلفة النقل للصناعات المختلفة حيث يمكن اعتبار خدمة النقل منتج وسيط يساهم في إنتاج منتجات نهائية في السلع المختلفة والتي تكون قيمتها معروفة في السوق.

ثالثا- تقييم المشروعات العامة من خلال آليات السوق

نعود الآن إلى تقييم المنافع والتكاليف الملموسة أي تلك التي تم تسجليها في السوق، وفي الحقيقة فإن تقييم المنافع والتكاليف هذه تكون سهلة إذا ما كنا نتعامل مع أسواق تنافسية لكل من السلع والخدمات التي يوفرها المشروع العام ففي هذه الحالة فإن المنافع الملموسة تقاس بالسعر الذي تواجهه في السوق، أو السعر الذي تباع به خدمة خاصة مشابهة كما تقاس التكاليف الملموسة أيضا بالسعر الذي تدفعه الحكومة من أجل الحصول على الإنتاج إذا قامت الحكومة بالشراء من القطاع الخاص، أو بالتكلفة التي تدفعها (وهي تكلفة عناصر الإنتاج) إذا ما قامت بالنتاج نفسها وهكذا فإن هذه التكلفة تقيس تكلفة الفرصة البديلة للاستخدام الخاص للمورد الاقتصادي.

فإذا أردنا أن نقترب من الواقع فسوف نجد أن حال المنافسة الكاملة في أسواق السلع وفي أسواق خدمات وعوامل الإنتاج حالة نادرة وتظهر بدلا منها حالات المنافسة الاحتكارية والاحتكار كما أن الدولة تقوم عادة بفرض الضرائب على الإنتاج، وتوجد أيضا حالات من الموارد العاطلة ومن السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف لعملاتها، كل هذه الظروف الاقتصادية تجعل من أسعار السلع والخدمات في السوق تنحرف عن الأسعار التي يمكن أن تسود في حالة المنافسة الكاملة ويستدعي الأمر إذا تعديل الأسعار التي يوجدها السوق لعوامل الإنتاج والسلع المختلفة لتعبر عن الندرة الحقيقية لتلك الموارد ويسمى هذا الأسلوب باستخدام أسعار الظل للموارد الاقتصادية بدلا من الأسعار السوقية وسنعرض لمختلف هذه الظروف ولماذا ينبغي استخدام أسعار الظل في تقييم المنافع والتكاليف للمشروعات العامة.

1- الاحتكار

في حالة الأسواق غير التنافسية يصبح تقييم المنافع والتكاليف أكثر صعوبة وترجع هذه الصعوبة لأن الأسعار والتكاليف لا تعكس التقييم الاجتماعي الحقيقي، ويتطلب الأمر إجراء تعديلات، ومثل هذه القيم المعدلة يطلق عليها كما ذكرنا أسعار الظل، وفي هذه الحالة فإن الأرباح الاحتكارية لا يجب أن تحسب، افترض مثلا أن التكلفة السوقية لمنتج معين مليون جنيه ولكن إذا ما تم إنتاجها في حاله كسوق تنافسي فأن التكلفة تصل إلى تسعمائة ألف جنية تكون التكلفة الحقيقية في هذه الحالة هي التسعمائة ألف وليست مليونا من الجنيهات على

الرغم من أن الحكومة تدفع سعرا أعلى، فالربح الذي يقدر ب مائة ألف جنيه إنما هو ربح اسمي للمحتكر ولكنه لا يمثل تكلفة حقيقية للمجتمع.

وتثار أيضا مشكلة أسعار الظل في حال ما إذا ترتب على تحويل عنصر إنتاجي أو عناصر إنتاجية من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام رفع أسعار عناصر الإنتاج هذه في الاستخدام الخاص، وتثار المشكلة بالتحديد حول ماهية تكلفة الفرصة البديلة لهذه العناصر الإنتاجية، ويقترح البعض حلا وسطا لقيمة عنصر الإنتاج وهو متوسط قيمة العنصر في الاستخدام الخاص والاستخدام العام.

2- الضرائب

تنشأ مشكلة مشابهة لمشكلة الاحتكار بالنسبة لأسعار الظل وهذه ترتبط بالضرائب، فإذا ما قامت الحكومة بشراء المدخلات المطلوبة في بناء المشروع، فإن سعر السوق قد يتضمن ضرائب المبيعات أو ضرائب الإنتاج، ولا يعكس هذا الجزء من السعر بطبيعة الحال تكلفة اجتماعية، ولذا يجب ألا يسمح به في حساب تكلفة المشروع، (وهذه تمثل فقط تحويلات من المشتريين الى الحكومة).

3- الموارد العاطلة

هناك جانب هام من جوانب تسعير الظل وذلك مرتبط بتكلفة الموارد العاطلة ذلك أن تكلفة الموارد التي توضع للاستخدام العام هي تكلفة الفرصة البديلة المضحى بها لوضع هذه الموارد للاستخدامات البديلة بواسطة المشروعات العامة الأخرى (في حالة الميزانية الثابتة) أو المشروعات الخاصة (في حالة الموازنة المتغيرة)

ينهار هذا المنطق إذا كانت الموارد عاطلة وتصبح تكلفة الفرصة البديلة لها تساوي الصفر وهكذا فقد يثير البعض أن المشروعات العامة لا تكلفة لها في أوقات البطالة، أو أن لها منفعة لا تنعكس في حسابات المنافع وهي أنها تخلق عمالة إضافية بواسطة أثار المضاعف.

المطلب الثالث: معايير توزيع النفقات العامة بين القطاعات المختلفة

يمكن تقسيم القطاعات الحكومية إلى قطاعين أولهما قطاع الخدمات السيادية للدولة ويشتمل على خدمات الدفاع والأمن والعلاقات الدولية وخدمات الإدارة العامة. وثانيهما قطاع الخدمات الأساسية للتنمية وتشتمل على خدمات الرأس مال الاجتماعي المادي وخدمات رأس المال الاجتماعي البشري.

بمعرفة هذه القطاعات يمكن تقدير الأهمية النسبية لكل قطاع في الاقتصاد الوطني ومن ثمة معرفة مدى الحاجة على زيادة الإنفاق أو تقليصها في سبيل تحقيق إنعاشا اقتصادي وبالتالي تنمية مستديمة.

أولا: قطاع الخدمات السيادية للدولة

وهو ما كان يعرف بالخدمات التقليدية للدولة، ويهدف إلى الحفاظ على كيان الدولة وإداراتها وتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع وتشتمل على ما يلي:

1- الدفاع الخارجي

بدأ الإنفاق العسكري يزداد منذ الحرب العالمية الثانية حتى اصبح يستحوذ على نسبة عالية من الإنفاق العام، ومن الملاحظ أن نسب الإنفاق العسكري بعد الحرب لا تعود إلى مستواها قبل الحرب وعليه فإنها تعتبر نفقات عادية كما أن أعباءها تتجدد دوريا ومن أهم العوامل المتحكمة في حجم النفقات العسكرية[1] تتمثل في:

- ✓ موقع الدولة الجغرافي ومدى وجود مشاكل بينها وبين جيرانها من الدول الأخرى
- ✓ الوضع الدولي ومدى الاستقرار السياسي
- ✓ تقدم العلوم العسكرية وتعقد معداتها.
- ✓ الحاجة إلى توفير الخدمات لرجال القوات المسلحة في النواحي الاجتماعية والثقافية، والتزام الحكومات بتقديم الإعانات للجنود المصابين وتعويض ذويهم في حالة وفاتهم.
- ✓ طابع السرعة والسرية التي يتسم بها الإنفاق العسكري خاصة في أوقات الحروب مما يؤدي إلى التبذير والإسراف وهي من أهم ظواهر هذا الإنفاق.

2- العلاقات السياسية العامة

ازدادت المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية مما أستدعى ضرورة الاشتراك فيها وهذا لما لها من آثار على الاقتصاد والسياسة بالنسبة للدول ومن أهم ما تصبو إليه الدول من الاشتراك فيها هو تحقيق الأمن والسلم الدوليين وتدعيم التعاون بين الدول الأعضاء في ميادين الاقتصاد والاجتماع والصحة والثقافة إلى غير ذلك من الأغراض.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن هذه الخدمات يمكن أن تلعب دورا هاما في تخفيض حجم الإنفاق العسكري إذا ما نجحت تلك المنضمات في تحقيق أهدافها.

هذه النفقات وإن كان لا يظهر أثرها في تحقيق إنعاش اقتصادي إلا أنها ضرورية لدعم ركائزه، ولا يسمح المجال هي هذه الدراسة إلى استعراض آثارها خاصة وأن ميدان الدراسة محلي وليس وطني.

[1] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص ص: 360-361.

3- الأمن الداخلي

تضم خدمات الأمن الداخلي الشرطة والعدالة، وبالرغم من أن الإنفاق عليه يتسم بالاستقرار بالمقارنة مع الإنفاق العسكري فإن حجمه يكون مرتفعا نسبيا في معظم الأحوال، وذلك لارتفاع مستوى مرتبات موظفي الخدمات العامة، ويمكن تحديد الحجم المناسب بمعايير عديدة من أهمها ما يلي:

- ✓ تخطيط المدن والذي يؤثر على حجم الخدمة المطلوبة.
- ✓ مدى انتشار وسائل النقل العام
- ✓ مدى انتشار الجريمة

وعموما فإن توفر مستوى مقبول من الأمن والعدالة ضروري للحفاظ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار.

4- خدمات الإدارة العامة

تلعب الإدارة العامة دورا هاما في تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة وبين المواطنين بعضهم ببعض، وتقدم الخدمات الإجرائية للمواطنين وفقا لتنظيمات محددة تحددها القوانين. إذن فنفقات الإدارة يمكن أن تلعب دورا هاما فبعضها تساهم في النمو والتقدم وزيادة إنتاجية الدولة.

وفي الدول التي تعتمد على القطاع العام تتصل نفقات الإدارة بها اتصالا وثيقا بتنظيم الإدارة الاقتصادية، ويذهب الجانب الأكبر منها إلى مرتبات الموظفين.

ثانيا: قطاع الخدمات للتنمية

تهدف خدمات هذا القطاع إلى تكوين القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية وهي تشتمل على نوعين من رأس المال الاجتماعي:

- ✓ رأس المال الاجتماعي المادي؛
- ✓ رأس المال الاجتماعي البشري.

1- رأس المال الاجتماعي المادي

تهدف هذه الخدمات إلى تنمية المجال الملائم للتنمية الاقتصادية بتوفير المرافق الأساسية لإنعاش القطاع الاقتصادي، وتتميز الاستثمارات في هذا النوع بضخامتها وطول فترة الإعداد، إذ تقوم الحكومات بالتخطيط المسبق لهذه الخدمات لتحقيق التكامل بين المشروعات الرئيسية والمشروعات الفرعية المتصلة بها. وتتمثل مشروعات رأس المال الاجتماعي المادي في مصادر المياه، الطرق، الإسكان والمرافق العامة.

1-1- مصادر المياه (الري)

بدأ الاهتمام بمصادر المياه ومعايير الإنفاق الاستثماري منذ القديم، ومن أهم معايير الإنفاق على هذه المشروعات هو الموقع الجغرافي للدولة ووجود مجاري مائية به.

وتحيد كفاءة هذا الإنفاق تتم وفق دراسة وتحليل التكلفة والعائد المتصلة بقيمة الموارد المائية (تقييم مشروعات الري، توليد الطاقة والتحكم في الفيضانات وتحسين الملاحة) ويحتاج تطبيق هذا المعيار إلى الكثير من البيانات حول التكاليف والعوائد، وخاصة الحقيقية منها مباشرة أو غير مباشرة ملموسة وغير ملموسة والتي يمكن تقويمها بالنقود.

وفي الجزائر فإن النفقات المتعلقة بالمياه يمكن ربطها بالري والفلاحة وكذا بالغابات، وهذا للترابط بينها وتداخل نتائجها وهو ما سيتم التعرض له على المستوى المحلي في الفصل التطبيقي من هذا البحث.

1-2- الطرق (النقل)

بدأ الاهتمام بالدراسات الاقتصادية الخاصة بالطرق منذ الثلاثينيات من هذا القرن العشرين وهو نفس الوقت الذي بدأ الاهتمام فيه بمشروعات المياه. ويرجع ذلك جزئيا إلى الآثار الاقتصادية التي خلفها الكساد الكبير 1929-1933 حيث نشأت الأفكار التي تنادي بضرورة تدخل الدولة (الإنفاق العام) لإنعاش الاقتصاد الوطني.

أحدث تدخل الدول وزيادة حجم الإنفاق بعد أزمة الكساد موجة من التفاؤل حول مستقبل مسار الاقتصاد الوطني مما دفع بأصحاب المشروعات الخاصة لإقامة استثمارات جديدة وتوسيع حجم مشاريعهم، وترتب على ذلك الاتجاه وبسبب اكتشاف ارتفاع معدل العائد على الاستثمار في الطرق. كما أن اتصال مشاريع الطرق بمختلف القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها وأيضا الدور الذي تلعبه المواصلات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية أعطت لهذا القطاع الأهمية الكبرى في هيكل النفقات العامة.

إن توفير وسائل النقل ضرورة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وزيادة حجم الناتج القومي الإجمالي، فانقل ليس فقط حمل الأشخاص والبضائع وإنما أيضا نقل المعارف والتقنيات من مكان إلى آخر عبر مسافات متباينة بسرعة ومرونة وأمان وفق أقصر الطرق واقل تكلفة، لتوليد وتعظيم المنافع الاستهلاكية والإنتاجية، وتوسيع نطاق السوق، مما يحقق وفورات خارجية هامة للصناعات التحويلية، إضافة إلى دعم بعض الخدمات كالسياحة وغيرها.

وعلى الصعيد الوطني فإن الميزانيات المتعلقة بالطرق تدخل في إطار نفقات النقل والهياكل القاعدية كما تدخل ضمن قطاع الخدمات هذه الأخيرة والتي تحوي نفقات النقل والتوزيع وشبكات المواصلات، وعليه فإن دراسة هذا الجانب من النفقات من الناحية الكلية يحتاج إلى تفصيل في هذه النفقات الأمر الذي يخرج بنا عن نطاق هذا البحث والذي سيتم التركيز فيه على النطاق المحلي وهو ما سيتم التطرق إليه في هذه الأطروحة.

1-3- خدمات الإسكان

تعد خدمات الإسكان همزة الوصل بين رأس المال المادي والبشري، إذ يعرف الإسكان بأنه استثمار للمواطن الصالح، فالإسكان الملائم يساعد على رفع إنتاجية أفراد المجتمع. فالإسكان المناسب في حقيقة الأمر عبارة عن خطة وقائية من الدولة لخلق المواطن الصالح. وكلما زادت كفاءة هذه الخطة كلما قلت تكاليف خطتها العلاجية بالنسبة للأمراض والجرائم وغيرها من الأمراض الاجتماعية والصحية.

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك أي دولة ترتبط فيها سياسة الإسكان مع خطنها التنموية مما أدى إلى مواجهة أغلب الدول بمشكلة الإسكان في الوقت الحاضر. والواقع أنها مشكلة خطيرة تعيشها غالبية الشعوب لهذا وجب أخذ مشكلة الإسكان في الحسبان عند وضع خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني.

ويتطلب تحديد الاحتياجات السكنية الأساسية تعريف ماهية هذه الاحتياجات ومكونات ومواصفات المسكن الذي يمثل الحاجة الأساسية للمواطن ويمكن التعبير عن هذه الاحتياجات في شكل عناصر أساسية هي:

- ✓ نصيب الفرد من الوحدة السكنية ويتطلب ذلك دراسة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع والعادات والتقاليد وحجم السرة وغيرها.
- ✓ الخدمات والمرافق والتي يجب تخطيطها قبل عملية التوسع العمراني.
- ✓ ضرورة وجود خطة لإزالة المساكن القصديرية أو المساكن الآيلة للسقوط.
- ✓ تدخل نفقات الإسكان في الجزائر في الجانب الاجتماعي والثقافي والذي يشتمل على النفقات المتعلقة بمجالات التربية والتعليم، والرعاية الصحية ومجالات الإسكان بالإضافة إلى الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية الاجتماعية والثقافية.

كما قامت الجزائر بتبني عدة سياسات من أجل القضاء على مشكلة الإسكان كالبرامج المتعلقة بترقية السكن الاجتماعي واليكن التطوري والبيع بالإيجار وغيرها من البرامج.

2- رأس المال الاجتماعي البشري

ما تزال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة في بعض الدول وخاصة المتخلفة تعاني قصور بسبب انخفاض الإنفاق على هذا الجانب. ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين أولهما أن هذا الإنفاق تنتج عنه خدمات وليس سلع حيث يصعب قياس المنتج مما قد يقلل من أهميته، وثانيهما طبيعة الأفكار الاقتصادية المرتبطة بهذه الخدمات حيث تسود الفكرة بأن خدمات التعليم والصحة هي خدمات استهلاكية أساسا وليست إنتاجية.

تهدف خدمات التعليم والصحة أساسا إلى رفع المستوى الثقافي والصحي لأفراد المجتمع، الأمر إلى يزيد من كفاءة الأفراد الإنتاجية ويزيد من الرفاهية الاقتصادية.

ويحتل هذا الجانب مكانة هامة في الإنفاق العام في الجزائر خاصة وأن الجزائر ما تزال تقدم خدمات صحية مجانية أو بأسعار رمزية إضافة إلى أن التعليم بجميع أطواره لا يزال مجاني. وكما سبقت الإشارة إليه فإن النفقات المتعلقة بالجانب الصحي في الجزائر تظهر في الجانب الاجتماعي.

2-1- التعليم

يعتبر التعليم من أهم أنواع الخدمات الهامة، إذ بدأ الاهتمام بدراسة اقتصاديات التعليم مؤخرا في الستينات عندما بدأ الحديث عن رأس المال البشري ورائد هذه التسمية هو شولتز الذي يرى أنه يجب الاهتمام بتكوين رأس المال البشري بنفس القدر يهتم فيه بتكوين راس المال المادي ويرجع تأخر الاهتمام بهذا الجانب لصعوبة الربط بين خدمة التعليم وإنتاجية الفرد.

وبدأت العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية وبدأ الاهتمام بزيادة نسبة المنفق على التعليم باعتباره استثمارا وبدأ الاهتمام موجها نحو تخطيط تلك الاستثمارات بما يناسب احتياجات التنمية الاقتصادية.

نتيجة لهذا الاهتمام بالتعليم ارتفع الإنفاق على التعليم وأصبح يمثل المركز الثاني من الإنفاق العام بعد الإنفاق العسكري. ويمكن ملاحظة تطور نفقات التعليم في الجزائر من خلال الجدول في (الملحق رقم.....) أما فعالية هذه النفقات على المستوى المحلي فسيتم دراستها في الفصل التطبيقي من هذه الدراسة.

2-2- الصحة

كانت النظرة قديما إلى خدمات الصحة على أنها نوعا من الإنفاق الاستهلاكي أما في الوقت الحاضر فإن خدمات الصحة العامة تمثل أهمية متزايدة من وظائف الدولة لاعتبارات إنسانية، قبل أن تكون لاعتبارات إنتاجية. ومن ناحية أخرى اكتشفت العلاقة بين الصحة وإنتاجية الفرد مما يبرر التوسع في مثل هذه الخدمات.

يمكن تقسيم خدمات الصحة إلى مرحلتين متتاليتين الصحة العامة الوقائية والصحة العامة العلاجية، وهناك ارتباط وثيق بين هاتين المرحلتين، فزيادة الإنفاق على المرحلة الأولى يقلل من الحاجة إلى زيادة الإنفاق على الثانية.

ونتيجة لتطور المفاهيم الخاصة بكل من التعليم والصحة أصبحت سياسات الإنعاش الاقتصادي للدولة لا تبنى إلا بأخذهما في الاعتبار، وعليه فإن اعتبار اقتصاد أحد الدول منتعش يعتمد على ما حققته في مجال التعليم والصحة.

2-3- الشغل

يعتبر الشغل من أهم ومن أقدم اهتمامات علم الاقتصاد، فهو أحد عناصر الإنتاج المهمة والذي لا يمكن الاستغناء عنه حتى في ظل التطور التكنولوجي الحاصل في عصرنا هذا. كما يعتبر أحد أهم النتائج التي ترمي إليها كل السياسات الاقتصادية مهما اختلفت الأفكار وتعارضت فكلها تسعى لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على مشكلة البطالة.

وقد تم إدراج الشغل في آخر عناصر رأس المال الاجتماعي البشري مع أنه يمكن أن يكون أيضا من أحد عناصر رأس المال الاجتماعي المادي، لأنه يمكن اعتباره نتيجة كما يمكن اعتباره وسيلة. فتضافر السياسات وكفاءتها يمكن قياسها بمدى قضائها على البطالة في المجتمع.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين أن النفقات العام لها تأثير بليغ على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تؤدي النفقات العامة إلى الزيادة في حجم الإنتاج القومي لكن هذا يتوقف على ما يتوافر مدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على مواجهة الطلب المتولد عن الزيادة في النفقات العامة.

تظهر الآثار المباشرة للنفقات العامة حجم الإنتاج الوطني، وكذلك على الاستهلاك وأخيرا أثارها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني.

فيتجلى أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال دوره افي زيادة حجم الموارد الاقتصـادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، ويســـاهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية لاختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام.

من الناحية الاجتماعية إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية إعانات، أو تحويلات مباشرة فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليم والصحة، التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي من مختلف النواحي، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج.

تظهر آثار النفقات العامة عندما تخصص الدولة جزء منها للرواتب والأجور لموظفيها وعمالها مقابل ما يؤديه هؤلاء من أعمال مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

أما بخصوص الأثار غير المباشرة للنفقات العامة فإنها تأتي نتيجة للأثر المباشر للنفقات العامة حيث أنه لا يتوقف عنده ذا الحد بل سوف يتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن ليولد تأثيرا على الدخل والاستخدام وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف وأثر المعجل، فهو يرى أن زيادة أولية في الإنفاق العام كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع وهذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي، فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل زيادة مضاعفة.

ومن حيث أن هناك مصادر متعدد لتمويل النفقات العامة فإن آثارها تتوقف على هذه المصادر فالنفقات العامة الممولة عن طريق الضرائب في غالب الأحيان ينتج عنها آثار انكماشية على أساس أن ما تحصل عليه الدولة كإيراد عن طريق الضرائب يحد ولو بشكل جزئي من الإنفاق الفردي الخاص.

تؤدي النفقات العامة الممولة عن طريق القروض الداخلية إلى آثارا توسعية خاصة إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموال عاطلة أو مكتنزة، أو أنها أموال خلقتها البنوك التجارية والبنك المركزي (عن طريق التوسيع في الائتمان)،في هذه الحالة يزداد الطلب الكلي بسبب طلب الدولة الإضافي الناجم عن إنفاق القرض.

تختلف الآثار الناجمة عن إنفاق القروض الخارجية بحسب أوجه استخدام مبالغ القروض. فإذا كانت هذه القروض موجهة لاقتناء سلع استهلاكية مما يعني زيادة الطلب على هذه السلع، وكان الجهاز الإنتاجي قابل لمواجهة هذه الزيادة، فإن هذه القروض لها أثر توسعي. أما في الحالة العكسية (عدم قابلية الجهاز الإنتاجي للتوسع) فإن هذه القروض لا تلبث أن تحدث آثارا تضخمية. أما في حالة توجيه هذه القروض لاقتناء سلع إنتاجية فإن ذلك سيؤدي إلى التوسع في الاستثمار ورفع مستوى الدخل.

حتى تبرز أهمية النفقات العامة وتكون الزيادة فيها ذات أثار إيجابية يجب أن تمتاز بالفعالية وهذا من خلال الموازنة بين المنافع والتكاليف المترتبة عنها، فتظهر من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه النفقات جملة من المنافع والتكاليف المباشرة غير المباشرة الملوسة وغير الملموسة، فإذا كانت المنافع أكبر من التكليف فإن النفقات العامة تمتاز بالفعالية أما إذا كان العكس فإنها تكون هدرا للطاقة.

تختلف أثار النفقات العامة من قطاع إلى آخر تبعا للظروف السياسية والاقتصادية للبلاد وعليه يجب تحديد الأولوية في قطاعات توزيع هذه النفقات فمن خلال معرفة هذه القطاعات يمكن تقدير الأهمية النسبية لكل قطاع في الاقتصاد الوطني ومن ثمة معرفة مدى الحاجة على زيادة الإنفاق أو تقليصها في سبيل تحقيق إنعاشا اقتصادي وبالتالي تنمية مستديمة.

الفصل الثالث الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

بعد ما تم التطرق إلى الجوانب الفنية المتعلقة بالإنفاق العام، يستوجب علينا التطرق إلى مفهوم الإنعاش الاقتصـادي، سـواء المفهوم العام أو المفهوم الخاص أي من وجهة نظر جهاز التخطيط والذي يسـعى من وراء برامجه الإنفاقية إلى تحقيق إنعاش اقتصادي.

وينبثق مفهوم الإنعاش الاقتصادي من خلال مدرستين أساسيتين في الفكر الاقتصادي ألا وهما المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الكنزية حيث اهتمت كلا المدرستين بالنشاط الاقتصادي والنمو من خلال تحليل ما يسمى بالدورة الاقتصادية حيث ركزا على سبل تنشيط الاقتصاد والنهوض به فتم تقسيم الدورة الاقتصادية إلى مجموعة من المراحل كان أبرزها مرحلة الانكماش التي تحتاج إلى إعادة تدوير وبالتالي ظهرت الحاجة إلى إنعاش وإنقاذ الدورة الاقتصادية.

إن تحقيق انتعاش للاقتصاد يتحقق من خلال التشغيل الذي ركزت عليه المدرسة الكنزية حيث اهتمت بمشكل جوهري يتمثل في معالجة إشكالية البطالة.

وقد حقق الاقتصاد الجزائري عبر مراحله المختلفة حالات من الانتعاش والانكماش والنمو وكانت المرحلة الأصعب المرحلة التي احتاج فيها إلى إنعاش مما جعل الدولة الجزائرية تخصص برامج متكاملة وموازنات كاملة من أجل تحقيق هاته الغاية.

فتنوعت برامج الإنعاش عبر مراحل زمنية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو إلى المخطط الخماسي للتنمية، حيث خصصت في كل مرحلة موازنة وأهداف من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو ومعدلات معقولة من التشغيل.

إلا ان هذه البرامج تحتاج إلى تقييم موضوعي من أجل الوقوف على مدى تحقيقها للأهداف الي كانت مسطرة وإلى مدى معالجة الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في مراحل زمنية مختلفة.

وعليه سيتم التفصيل في هذا الفصل من خلال المباحث الموالية:

- ✓ مفهوم الإنعاش الاقتصادي والنظريات المفسرة له؛
- ✓ برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم الإنعاش الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

الإنعاش الاقتصادي موضوع ظهر مع ظهور الأزمات الاقتصادية في نهاية القرن العشرين ويرجع مباشرة إلى سياسات التشغيل لإعطاء الاقتصاد الحركية اللازمة لتحقيق النمو.

فعالية التدخل لإعطاء هذه الحركية تقابل مدرستين، المدرسة الكلاسيكية والتي تنادي بحرية الأسواق، والمدرسة الكينزية والتي تنادي بتدخل الدولة من أجل إعطاء الحركية اللازمة للاقتصاد.

وحتى يتم الإلمام بجميع هذه الجوانب سيتم التعرض لهذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

- ✓ دورة النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تفسير الانعاش الاقتصادي؛
- ✓ مفهوم الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: دورة النشاط الاقتصادي

دورة النشاط الاقتصادي أو ما يطلق عليها الدورة الاقتصادية هي من القضايا التي يدرسها موضوع التحليل الاقتصادي الكلي والتي من خلالها يمكن أن نعطي مفهوم للإنعاش الاقتصادي وهو ما سيتم تبيانه في هذا المطلب.

أولا: مفهوم دورة النشاط الاقتصادي

يطلق مصطلح "الدورة الاقتصادية " على تلك التقلبات التي تنتاب العديد من الكميات الاقتصادية الكلية، وتكون ذات صلة وثيقة بمستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، ومن هنا فإن نظرية الدورة الاقتصادية تدخل في صميم النظرية الاقتصادية الكلية، أي في إطار التحليل الكلي، طالما أنها تتعامل مع الكميات الكلية في تفسير ظاهرة اقتصادية تتمثل في التقلبات الدورية في الاقتصاديات الحديثة.[1]

ويشير أيضا مصطلح الدورة الاقتصادية إلى التكرار الدوري هبوطا وصعودا في مستويات النشاط الاقتصادي، والتي توسعت أكثر من مرة عبر فترات عدة من الزمن.[2]ويطلق الاقتصاديون على تقلب الظروف هذه مصطلح الدورات الاقتصادية، وهي تعبر عن أنها فترات تتميز بالحركة إلى أعلى أو إلى أسفل في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي والدخل الجاري[3].

[1] حسين عمر، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الشروق، السعودية،1982 ، ص: 803

[2]محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار الناشر، القاهرة،2001، ص:131

[3] .بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، جامعة عنابة، الجزائر، 2003، ص:60

فجون مينارد كينز عرف الدورة الاقتصادية في كتابه (النظرية العامة في الاقتصاد) بأنها تعني ظاهرة الأزمة، أي الانتقال من مرحلة صاعدة إلى مرحلة نازلة يكون هذا الانتقال في الغالب عنيف وفجائي، في حين أن الانتقال من مرحلة الانخفاض إلى مرحلة الارتفاع لا يكون بوجه عام واضح[1]. وقد عرفها آخرون بأن الدورة الاقتصادية هي " تغير كمي حسابي يطرأ على النشاط الاقتصادي الكلي، ومن ثمة فإن الدورة الاقتصادية إن هي إلا انعكاس للتقلبات في الكميات أو (المؤشرات) الاقتصادية الكلية، كما أن أوضح مظهر لهذا التقلب في النشاط الاقتصادي الكلي إنما يتمثل في التقلبات في حجم الناتج الكلي الحقيقي ذلك أن التغير في حجم الدخل الحقيقي إنما هو خلاصة سلسلة طويلة من التغيرات في عديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة، فإذا تغير مستوى الإنفاق الكلي الوطني، تغير تبعا لذلك مستوى الإنتاج الوطني، وهو ما يستتبع بالضرورة تغير مستوى التشغيل الوطني، وإذا تغير مستوى الإنتاج ومستوى التشغيل فإن الأسعار تتحرك بنسب متفاوتة، استجابة للتغيرات التي تطرأ على الطلب الكلي من ناحية والتغيرات التي تلحق بنفقات الإنتاج الحدية من ناحية أخرى وتنعكس على التغيرات في الإنتاج الكلي، وفي مستوى الأسعار على القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة.

وخلاصة كل هذا هو القول اختصارا بأن الدورة الاقتصادية إنما تتمثل في تقلبات في كل من مستويات التشغيل، الإنتاج، والأسعار وبالتالي فإن ظاهرة التقلبات الاقتصادية هي ليست مجرد سلسلة من عوامل مرتبطة مع بعضها بالبعض الأخر، خلفتها ظروف معينة وأوجدت من تلك الظروف ظاهرة هي الأخرى قد تعاقبت.

ثانيا: عناصر الدورة الاقتصادية

تتكون الدورة الاقتصادية من أربع مراحل هامة يمكن تبيانها في الشكل المولي:

[1] جون مينارد كينز، ترجمة :نهاد رضا، **النظرية العامة**، الأنيس للنشر، الجزائر،1991، ص:452 .

شكل رقم (2): مراحل دورة النشاط الاقتصادي

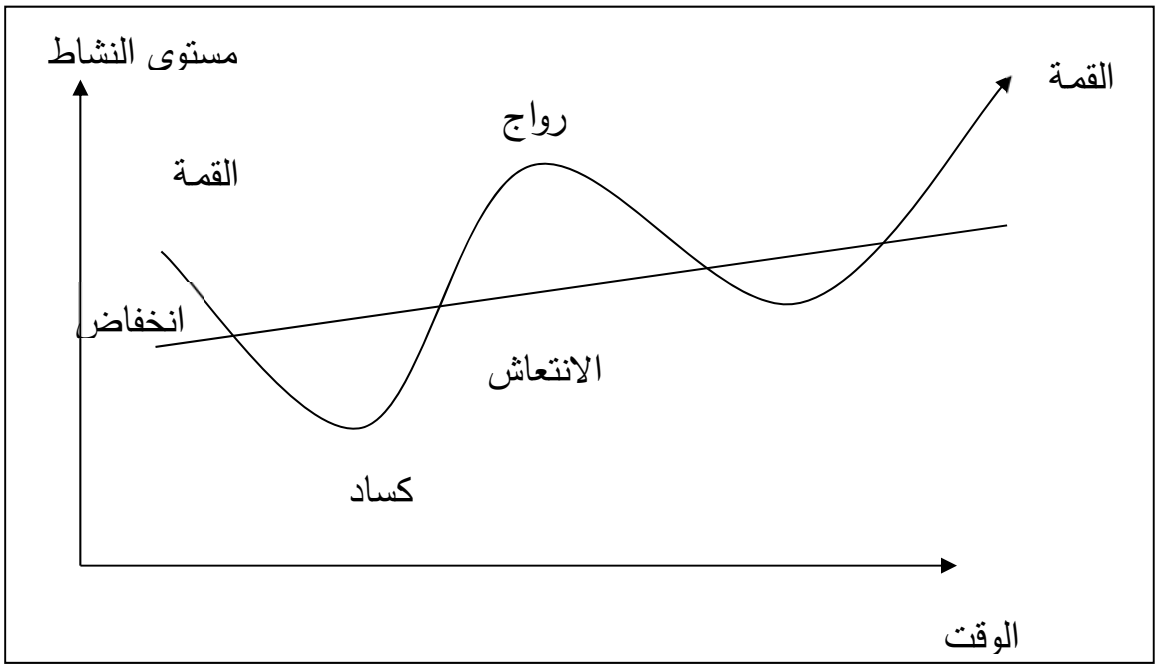

المصدر: الكريم مبارك، الدورات الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة-العدد 34 -السنة 1982م ص:24

1- مرحلة الركود أو الانكماش

وتعرف على أنها الانخفاض في الناتج الكلي والدخل والاستخدام والتجارة وتستمر عادة لمدة ستة أشهر أو أكثر ويتصف بشكل عام بتقلص النشاط الاقتصادي في غالبية القطاعات الاقتصادية وتستبعد منها التغيرات الفصلية والموسمية التي تطرأ على بعض القطاعات دون الأخرى بحيث يؤخذ الاتجاه العام لقياس النشاط الاقتصادي الكلي بعين الاعتبار في تحديد هذه المرحلة[1].

2- مرحلة الكساد

وتحل هذه المرحلة عندما يصل النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى بعد استمرار حالة الانكماش أو الفتور الاقتصادي وتوقف هذا الهبوط عند أدنى مستوى.

3- مرحلة الانتعاش

تبدأ مرحلة الانتعاش عندما يتجه الاقتصـــاد الكلي نحو التزايد التدريجي وترتفع معه عادة الأرباح الكلية والاستخدام والأجور ويعر الفائدة وكلما اقتربت مرحلة الانتعاش من القمة تبدأ الأسعار بالارتفاع أيضا.

[1] محمد ناجي خليفة، النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم- ، دار القاهرة، 2001، ص: 134

4- مرحلة الازدهار

وهي المرحلة التي يصل فيها الإنتاج إلى أعلى مستوى له بعد فترة من الانتعاش التي يكون خلالها الإنتاج بتزايد مستمر ويتوقف بعدها عند أعلى مستوى يمكن أن يصل إليه وغالبا ما يتميز بالارتفاع السريع في مستوى الأسعار.

كخلاصة لما تم التعرض إليه وفي سبيل التعريف بالإنعاش الاقتصادي فإنه يمكن أن نعتبر أهم مرحلة من هذه المراحل هي فترة الانكماش الاقتصادي لأنها المرحلة التي يبدأ عندها التفكير في إنعاش الاقتصاد الوطني ومن أهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي[1]:

- ✓ انخفاض الناتج القومي الإجمالي وبالتالي الدخل القومي وبمعدلات عالية.
- ✓ اختلاف القطاعات الاقتصادية بمدى تأثرها بالانكماش الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة بنســب مرتفعة وهذا أكثر ما يقلق في هذه المرحلة نظرا لما ينجر عنه من نتائج سلبية على المجتمع.

وقد اختلفت تفسيرات هذه المرحلة والحلول المقترحة لبعث الإنعاش الاقتصادي حسب المدارس الاقتصادية ومن أهم هذه المدارس نجد المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية.

المطلب الثاني: تفسيرات الإنعاش في المدارس

اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير التقلبات الاقتصادي ولاسيما الإنعاش الاقتصادي وأهم هذه المدراس هي المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكنزية، وسيتم فيما يلي تبيان أهم التفسيرات لهذه المدارس.

أولا: تفسيرات المدرسة الكلاسيكية

وهي النظرية الأقدم في تفسير التقلبات الاقتصادية والتي تكونت خلال حقبة طويلة من الزمن ومساهمات العديد من الاقتصاديين في القرن الثامن والتسع عشر وبقيت حتى الثلاثينات من القرن العشرين.

1- تفسير الانكماش عند المدرسة الكلاسيكية

كانت تركز النظرية الكلاسيكية بشكل خاص على دور كمية النقود في تقرير مستوى النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك في أسباب التقلبات الاقتصادية أو في طريقة معالجتها ولذلك فإن استخدام السياسة النقدية التي تتحكم بكمية النقود في التداول يعتبر المحور الأساسي للسياسة الاقتصادية.

[1] نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 180.

توافق النظرية الكلاسيكية على أن التقلبات الاقتصادية تحدث نتيجة لتغير الطلب الكلي إلا أن هذا التغير يعزى بشكل رئيسي للاختلال الذي قد يحدث في النظام المالي والمصرفي ويؤثر على كمية النقود المتداولة نحو الانخفاض وهذا هو التفسير الكلاسيكي للانكماش.

2- تحقيق الإنعاش عند المدرسة الكلاسيكية

تعطي هذه النظرية الأولوية لآلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي ومن ثمة تحقيق الإنعاش، وتنادي هذه النظرية بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بحجة أن آلية السوق كفيلة بإعادة التوازن والتخلص من التقلبات الحاصلة في الاقتصاد.

التوازن لا يمكن أن يحصل في الاقتصاد الكلي إلا عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد لذا فإن أي اختلال في هذا التوازن نتيجة التقلبات الاقتصادية في الأسواق سيولد تغيرات في الأسعار والأجور باتجاه حالة التوازن الكلي، أي أن الركود الاقتصادي هو ظاهرة مؤقتة وأن آلية السوق كفيلة بمعالجتها بشكل تلقائي.

في حالة انخفاض الطلب الكلي وعدم انخفاض الأسعار والأجور بالسرعة اللازمة لعودة الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل، أي استمرار حالة الركود والانكماش الاقتصادي، فإن مسؤولية الحكومة تقتصر على تحقيق الموازنة بين كمية النقود في التداول وزيادة الطلب بما يضمن استقرار الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل لأن زيادة كمية النقود في التداول عند الكلاسيكيين تؤدي إلى ارتفاع منحنى الطلب الكلي، بأكمله فيعود الطلب الكلي إلى مستواه السابق[1].

ثانيا: تفسيرات المدرسة الكنزية

ركزت المدرسة الكنزية على مشكلة البطالة باعتبار أنها المشكلة الجوهرية والتي من خلال القضاء عليها يتم تحقيق إنعاش اقتصادي وعليه فسوف نركز على رأي هذه المدرسة في البطالة وكيفية القضاء عليها.

1: تفسير الانكماش عند المدرسة الكنزية

المنطلق الأول هو اعتقاد كينز بأن اقتصاد السوق الحر لا يتوجه بشكل تلقائي نحو التوازن الذي يحقق الاستخدام الكامل كما يعتقد الكلاسيكيون وأن حالة التوازن قد تستقر عند مستوى إنتاج كلي يقل كثيرا عن المستوى المطلوب لتحقيق الاستخدام الكامل. وهذا يعني أن اقتصاد السوق يعاني من نقصين أساسين لا يمكن أن يعالجا تلقائيا وهما:

- ✓ احتمال وقوع هذا الاقتصاد في فترات كساد متواصلة ومزمنة كما حصل في الثلاثينات.

[1] نفس المرجع السابق، ص: 218

- ✓ أن هذا الاقتصاد غير مستقر بطبيعته ولذلك فإن حالة الاستخدام الكامل إذا ما تحققت فإنها قد لا تدوم لفترة طويلة وسرعان ما يعود الاقتصاد إلى مستوى إنتاج يقل عن الاستخدام الكامل نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسواق وانتقالها من حالة توازن إلى أخرى كما أن التقلبات الاقتصادية هي سمة دائمة لاقتصاد السوق.

2: أسباب البطالة

إن السبب الرئيسي للبطالة في النظرية الكنزية هو عدم كفاية الطلب الكلي أي النقص بالإنفاق على السلع والخدمات بحيث لا يكفي لعمل الاقتصاد بكامل طاقاته الإنتاجية التي لا تتغير في الأمد القصير.

3: معالجة البطالة

يرى كينز أن معالجة البطالة لا يمكن أن تتم إلا بزيادة الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وأن أفضل طريقة لذلك في فترات الكساد أو الركود الاقتصادي هي زيادة الإنفاق عندما يكون الاقتصاد الكلي في حالة كساد.

وبهذا وضع كينز مسؤولية معالجة البطالة على عاتق الحكومة وبخاصة أن التوجه الكلاسيكي التلقائي للاقتصاد نحو الاستخدام الكامل لم تحدد له فترة زمنية محددة أي أن هذه الفترة قد تطول لعدة سنوات إذا لم تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لمعالجة ذلك بالتدخل المباشر في الحياة الاقتصادية وزيادة الإنفاق الحكومي بالدرجة التي تساعد على انتشال الاقتصاد من دوامة الكساد الاقتصادي خلال فترة قصيرة مما يستوجب عدم الانتظار طويلا لحين انخفاض الأسعار والأجور وتحقيق التكيف التلقائي للاقتصاد في الأمد البعيد. وعندما سئل عن أسباب عدم الانتظار والتسرع في التدخل الحكومي أجاب كينز "في الأمد البعيد سنموت جميعا"[1]

إن المنطلقات الثلاثة التي هاجم بها كينز الفكر الكلاسيكي لم تكن صادرة عن اعتبارات إيديولوجية خاصة بكينز إنما استندت إلى نظرة جديدة أسس نظرية للعرض الكلي والطلب الكلي تختلف جذريا عن النظرة الكلاسيكية.

وتستند هذه النظرية إلى الأركان الثلاثة التالية:

- ✓ إن اقتصاد السوق يمكن أن يستقر في حالة توازن عند مستوى إنتاج يقل كثيرا عن مستوى الاستخدام الكامل للأيدي العاملة أي بوجود معدلات مرتفعة للبطالة.
- ✓ أن السبب الرئيسي للبطالة هو تدني مستوى الإنفاق الكلي في القطاعات الخاصة والعامة
- ✓ التدخل المباشر في الاقتصاد هو الطريقة المثلى للقضاء على البطالة ولو بصورة نسبية، وهذا باستخدام أدوات السياسة المالية وبالأخص زيادة الإنفاق الحكومي، أو باستخدام أدوات السياسة النقدية.

[1] نفس المرجع السابق، ص: 254

المطلب الثالث: مفهوم الإنعاش الاقتصادي

يعتبر مصطلح الإنعاش الاقتصادي من المصطلحات المتداولة سواء في البحوث الأكاديمية او في البرامج السياسية المنتهجة من طرف الدول، إلا أنه لم يحظى بتعريف واضح، حيث انه اقترن بمرحلة الانتعاش الاقتصادي في الدورة الاقتصادية.

أولا: مفهوم الإنعاش عامة

من خلال ما تم التعرض إليه يمكن أن نستخلص مفهوم عام لإنعاش الاقتصادي على انه الانتقال من حالة الركود والانكماش إلى حالة الازدهار وفق القضاء على مظاهر الركود السالفة الذكر. ويمكن القول أن أحد الدول حققت انتعاشا اقتصاديا إذا وصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ ارتفاع الناتج القومي الإجمالي
- ✓ ارتفاع الدخل القومي.
- ✓ انخفاض معدلات البطالة.
- ✓ استقرار الأسعار، وارتفاع القدرة الشرائية للأفراد.
- ✓ انتشار الانتعاش لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية، حتى وإن انطلقت من قطاع واحد.
- ✓ استمرار فترة الانتعاش حتى تتحقق التنمية الاقتصادية.

في حالة تحقق الإنعاش في قطاع معين أو لم يدم إلا فترة قصيرة نكون بصدد ما يسمى بالانتعاش المحدود والذي يعرف بما يلي:

هو الذي يحدثه الإنفاق الاستهلاكي الناتج عن التوسع في الائتمان ونمو التجارة الخارجية نتيجة للتوسع الدولي في عرض الائتمان، هذا في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد بادي الضعف مما يؤدي إلى تناقض بين حركة الأسواق البطيئة والتوسع الاقتصادي غير العادي ويتميز هذا النوع من الانتعاش بقصر مدته ومحدود يته على قطاع معين[1].

ثانيا: الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

يقول بن أسعد حسين وزير المالية السابق "برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر جاء بناءا على فكرة مفادها أن الزيادة في الإنفاق العمومي سيؤدي إلى إنشاء مناصب الشغل وتحقيق مداخيل جديدة وهو ما سيؤدي إلى دعم وتشجيع المنتوج الجزائري والتشغيل[2]

[1] روبرت كارسون، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2000،، ص: 85

[2] يومية الخبر، عدد رقم 4046 بتاريخ 29 مارس 2004، ص: 03

ويمكن أن نلاحظ أن الاقتصادي الجزائري قد حدد واقتصر على مفهوم الإنعاش الاقتصادي اعتمادا على عنصرين وهما:

- ✓ انخفاض معدلات البطالة
- ✓ ارتفاع الدخل القومي

فضلا عن كونه انطلق من الزيادة في النفقات العامة والتي يرى أنها تؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي إلى مداخيل إضافية ومن ثمة تشجيع استهلاك المنتوج المحلي، وفي النهاية إلى التشغيل وفق مبدأ التغذية العكسية.

وإذا ما نظرنا إلى النظرية الكنزية نلاحظ أن الاقتصادي الجزائري قد أهمل عنصر مهم جدا وهو الاستثمار وبالتالي يمكن أن نعدل تركيبة العناصر السابقة كما يلي:

الزيادة في النفقات العامة من أجل الاستثمار مما يساعد على خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي توزيع مداخيل إضافية مما يعطي فرصة للاستهلاك وامتصاص البطالة نتيجة التوظيف وفق نظرية كينز. ولا يتم ذلك إلا في إطار نظام مخطط أو تخطيط يشمل كل حلقات الدورة الإنتاجية مما يساعد كثير على استغلال التغذية الرجعية[1].

المبحث الثاني: برامج الإنعاش في الجزائر

بعد تنامي حدة الأزمة الاقتصادية في الجزائر وفي سبيل بعث إنعاش اقتصادي تهدف من خلاله الدولة إلى الرفع من المؤشرات الاقتصادية وتخفيض حدة البطالة مع توفير جل الخدمات الأساسية كشق الطرق وضمان المواصلات وتوفير الكهرباء والمياه وأنظمة الري والصرف الحي، وضمان جودة عالية في التعليم والصحة لأفراد المجتمع.

وفي هذا الإطار انطلقت السلطات العمومية في الجزائر ابتداء من سنة 2001 في سلسلة من الاستثمارات العمومية في شكل مخططات تنموية متتالية ومتكاملة، يتضمن كل برنامج مجموعة من المحاور، وتتمثل هذه المخططات في برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005-2009، إضافة إلى المخطط الخماسي للتنمية الخاص بالفترة 2010-2014، وهو ما سيتم التفصيل فيه في هذا المبحث.

[1] جون مينارد كينز، ترجمة :نهاد رضا، **النظرية العامة**، الأنيس للنشر، الجزائر،1991 ،ص 322

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

يعتبر برنامج دعم الاقتصادي المخطط الأول الذي أطلقته الجزائر لإنعاش الاقتصاد الوطني من جميع النواحي حيث صاحبته مجموعة من الإجراءات سواء على المستوى الهيكلي او التنظيمي، وهذا خلال الفترة 2001-2005 وقد رصدت له مبالغ هامة.

أولا: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية [1].

رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج (أكثر من 07 مليار دولار) لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ويمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة (2001-2004).

لقد أدت برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها السلطات الجزائرية في التسعينات من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض في مستوى معيشة السكان، حتى وإن كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل بكثير من الأهداف المرسومة، وهذا ما ساهم في تدهور الأوضاع أكثر وتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان[2] ، يضاف إليها تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في تلك الفترة وما صاحبها من خسائر اقتصادية كبيرة قدرتها بعض الأوساط بحوالي20مليار دولار.

وأمام حتمية الإصلاح الكامل والفعال للأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية المنتجة وفي المقابل التخوف ض محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية، أدركت السلطات العمومية أنه يجب أن يكون هناك مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم يسمح بإحداث التنمية المطلوبة، وأنه لا يمكن شية الكثير من المناطق في الجزائر بدون ندخل الدولة ومساهمتها في رفع القدرة الشرائية وتعزيز الموارد المالية المحلية وتحسين الموارد البشرية وتشجيع الاستثمارات الخاصة، لذلك كان

[1] Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement « Algérie », le Gouvernement Algérien, juillet 2005, p11.

[2] شرفاوي حاج عبو، **الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، 20/21أفريل 2004، المركز الجامعي ببشار

من الضروري على السلطات العمومية معالجة الآثار الطبية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إحداث الإنعاش الاقتصادي.

وفي هذا الإطار سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على سلسلة من العمليات أهمها:[1]

- ✓ تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات كثيفة العمالة.
- ✓ تطوير المشاريع الصغيرة.
- ✓ إنشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية.
- ✓ تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.
- ✓ تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية

كما أن الاستراتيجية الحكومية التي كانت تهدف لاستعادة عملية النمو والانتعاش المرفقة بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وضعت أيضا من بين شروطها الرئيسية تعزيز القدرة الشرائية وتنمية الموارد البشرية وخلق توازن إقليمي في إطار تنمية محلية متكاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة التي كانت سائدة طيلة فترة التسعينات لم تسمح بإطلاق مثل هذه البرامج التنموية، بسبب عبء المديونية خلال تلك الفترة وتدهور أسعار النفط من جهة وتنفيذ شروط الإصلاح الهيكلي من جهة أخرى، لذلك اغتنمت السلطات العمومية بعد ذلك فرصة ارتفاع العائدات النفطية واستعادة التوازنات الكلية من أجل توسيع الإنفاق العام وأطلقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

ثانيا: الأهداف العامة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على السنوات الأربعة للفترة 2001-2004يستهدف في إطاره العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين5% و6% ودعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية ومختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ويركز على تعزيز خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية، كما يستهدف أيضا إنعاش التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.

[1] ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.

وحرصت السلطات العمومية على أن يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن من أجل خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشاملة. وفى هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها انتقاء الأنشطة والمشاريع، وتتمثل هذه المعايير في:

- ✓ استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي في قيد الإنجاز.
- ✓ إعادة تأهيل وصيانة المنشآت القاعدية
- ✓ مدى استكمال المخططات ونضج المشاريع المطروحة.
- ✓ توفر وسائل وإمكانيات الإنجاز، خاصة المحلية منها.
- ✓ الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهداف البرنامج والجاهزة للشروع فيها.

ثالثا: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مجموعة من القطاعات الهامة في سبيل تحقيق دفع للاقتصاد الوطني نحو سواء على المستوى الكلي أو المحلي.

1- القطاعات المستهدفة من برنامج الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525مليار دينار جزائري تم تقسيمه من حيث القطاعات إلى أربعة (04) قطاعات رئيسية، كل قطاع رئيسي تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية، بالرجوع (للملحق 02) يبين هذا التقسيم القطاعي والمبالغ المالية المخصصة لكل قطاع

يتبين أن قطاع الأشغال الكبير والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية قد حصلا في برامج الإنعاش الاقتصادي على ما يقارب 80%من المبلغ الإجمالي للمشروع بمجموع يفوق 414 مليار دينار، وفي المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي 21% من القيمة الإجمالية للبرنامج لدعم الإصلاحات ولقطاع الفلاحة والصيد البحري.

يفسر الاهتمام الكبير بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية برغبة السلطات العمومية بتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، وتجاوز مخلفات عشرية التسعينات التي تكبد فيها القطاع خسائر كبيرة، كما يعود هذا ا لاهتمام إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى، إضافة إلى التكلفة الكبيرة لمشاريع القطاع والتي تفرض تخصيص مبالغ كبيرة له، أما في جانب التنمية المحلية والبشرية فيرجع حرص الدولة على تخصيص حوالي 40% من قيمة البرامج إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة والتوازن الإقليمي، كما أن طبيعة قطاع التنمية البشرية تتطلب جهودا كبيرة وشاملة في مختلف المجالات

المرتبطة بتحسين الموارد البشرية، وبخصوص دعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد تم رصد مبالغ مهمة تتناسب مع الإمكانيات المالية التي كانت متوفرة في تلك الفترة حيث تم التركيز على دعم إصلاحات المؤسسات العمومية والخاصة وتعزيز قدرتهما التنافسية، كما تم التركيز أيضا على قطاع الفلاحة رغم استفادته سنة 2000**من** إطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية، ويلاحظ في هذا الإطار استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري من الانعكاسات المباشرة للاهتمام الكبير بالتنمية المحلية والبشرية وقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

2-مكونات برنامج دعم الإنعاش لاقتصادي

يتكون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من عدة أنشطة نوردها في ما يلي:

2-1: دعم الأنشطة الإنتاجية

لقد مست الأنشطة الإنتاجية مجموعة من القطاعات الهامة وهذا في سبيل تشجيعها للخروج من التبعية لعائدات النفط يمكن تبيانها فيما يلي:

أ- القطاع الفلاحي

يعتمد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي على مواصلة الجهود التي انطلقت مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(P.N.D.A) سنة 2000، ويستهدف في هذا الإطار زيادة الإنتاج الفلاحي بما فيها الصادرات من المنتجات الفلاحية، كما يضع من بين أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار سكان الأرياف ومكافحة الفقر في الوسط الريفي، وقد تم تخصيص55.9 مليار دينار للقطاع الفلاحي من إجمالي قيمة البرنامج.

ويمكن إجمال مختلف الأنشطة التي استهدفها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في انقطاع الفلاحي فيما يلي:

- ✓ تكثيف المنتجات الفلاحية وخاصة منها المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والمنتجات التي يكون للجزائر فيها ميزة نسبية والتي يمكن زيادة الكميات المصدرة منها وذلك من خلال برامج تنموية جزئية.
- ✓ حماية المناطق السهبية والرعوية من التصحر، وخلق وتفعيل برامج نوعية تسمح بالتأقلم مع ظاهرة الجفاف وضمان حد أدنى من الإنتاج الفلاحية
- ✓ المحافظة على الساحات الفلاحية وتوسيعها، وحماية السهول والأراضي المعرضة لظاهرة انجراف التربة
- ✓ تطوير ودعم أنظمة الري من أجل توسيع الأراضي المسقية والمحافظة على الأحواض المائية وتوسيعها، وتشجيع البحث العلمي والمؤسسات الفلاحية في جانب تحسين وتطوير البذور.
- ✓ زيادة فرص العمل الفلاحي وعادة تأهيل اليد العاملة في القطاع الريفي، ومعالجة ديون الفلاحين.

ب- قطاع الصيد:

انطلق تركيز السلطات العمومية على قطاع الصيد على اعتبار أن هذا القطاع لم ينل الاهتمام اللائق به برغم الأهمية الكبيرة التي يكتسبها في عملية خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل وبرغم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة.

وقد خصص لهذا القطاع قيمة 9.5 مليار دينار من إجمالي قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وتم توجهها بالخصوص إلى:

- ✓ دعم قطاع الصيد من ناحية زيادة عدد سفن وقوارب الصيد وصيانتها، وأيضا من ناحية مستلزمات عملية الصيد والشروط الملائمة لعمل الصيادين وتسويق منتجاتهم كالنقل والتبريد وتثمين الأسعار.
- ✓ دعم ومساعدة المؤسسات التي تعمل في القطاع وتقديم التسهيلات الضريبية لها وتطوير الإطار التشريعي بما يسهم في زيادة الإنتاج.
- ✓ تعزيز الموارد المالية للصندوق الوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات (FNAPAA).
- ✓ تسهيل القروض المتعلقة بأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات وفتح فروع لهذه القروض لدى صندوق التعاون الفلاحي (C.N.M.A) الذي يملك شبكة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- ✓ معالجة ديون الصيادين المستفيدين من برنامج الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية(FIDA) وبرنامج الشراكة الأوروبية (CEE)، والتي تقدر بحوالي02 مليار دينار.

2-2: التنمية المحلية والبشرية

حظيت التنمية المحلية باهتمام الدولة وقد اخذت حيزا هاما في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كما ركزت جانب الحماية الاجتماعية والتشغيل.

أ- التنمية المحلية

استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في جانب التنمية المحلية الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين والتحسين النوعي للخدمات المقدمة، والعمل على توفير الإطار اللائق لتحسين الحياة اليومية للسكان وخلق الظروف المساعدة على إحداث التنمية المستدامة، ويتضمن البرنامج أيضا مخططات لتنمية البلديات التي تهدف في أغلبها إلى تشجيع الأنشطة التنموية وتوزيع تجهيزات ومعدات الإنتاج بشكل يسمح بخلق التوازن الإقليمي ويحفز المبادرات المحلية، وقدتم التركيز في هذا الإطار على:

- ✓ مشاريع تحسين وصيانة الطرق البلدية والولائية.

- ✓ رفع نسبة الربط بالكهرباء والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطوير شبكات الصرف الصحي.
- ✓ إعادة تأهيل المناطق المتضررة من جراء الإرهاب والبلديات المهمشة والفقيرة بشكل يسمح بعودة النازحين.
- ✓ دعم المشاريع الإنتاجية والتركيز على المشاريع الجاهزة للانطلاق وعلى الأنشطة التي تخلق مناصب عمل أكثر.
- ✓ توسيع وتطوير النقل وشبكة الاتصالات.

وتقدر تكلفة المشاريع في مجال التنمية المحلية إضافة إلى محور التشغيل والحماية الاجتماعية بحوالي114مليار دينار.

ب- التشغيل والحماية الاجتماعية

أولت السلطات العمومية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أهمية كبيرة للتشغيل والحماية الاجتماعية، وذلك بالتركيز على برامج التشغيل كثيفة العمالة واستهدف الولايات الأكثر حرمانا، وذلك على النحو التالي:

- ✓ خلق 70.000 منصب عمل طيلة فترة البرنامج.
- ✓ دعم شريحة المعوزين والاهتمام بالمناطق المحرومة.
- ✓ تأهيل مؤسسات التضامن وتخصيص500 حافلة للنقل المدرسي في البلديات الفقيرة.
- ✓ تنظيم سوق العمل وإنشاء وكالات للتشغيل.

2-3تنمية الموارد البشرية

تم التركيز في محور التنمية البشرية على اختيار المشاريع التي يكون لها الأثر المباشر والفعال والتي تستجيب لاحتياجات وتطلعات السكان، عن طريق تفعيل وتعزيز المنشآت القاعدية لقطاعي الصحة والتربية، وتنمية قدرات استيعاب الجامعات من حيث الهياكل والتأطير، وتثمين جهود البحث العلمي، إضافة إلى مواكبة تطلعات الشباب في الأنشطة الرياضية والترفيهية وقدرت المبالغ المخصصة من برنامج الإنعاش الاقتصادي لهذا المجال بحوالي 90.2 مليار دينار تم توزيعها على النحو التالي:

أ- التربية الوطنية

تم تخصيص أكثر من27مليار دينار لمشاريع قطاع التربية التي تمحورت حول:

- ✓ استدراك النقص على مستوى التمدرس في المناطق الريفية والمهمشة وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

- ✓ إ عادة تأهيل المؤسسات التربوية الموجودة وتوفير الشروط الملائمة لتمدرس التلاميذ (لكهرباء، الصرف الصحي، الماء الشروب، التكييف ...إلخ).
- ✓ إنجاز الهياكل المرافقة (المطاعم ألمدرسية، الإقامات الداخلية).

ب- التكوين المهني:

أولت السلطات العمومية لقطاع التكوين المهني أهمية خاصة وخصصت له 9.5 مليار دينار في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا نظرا للدور الكبير الذي يلعب في التنمية الاقتصادية وأهميته في استيعاب المتسربين من المدارس وتأهيلهم للاندماج ألمهني والعمل الذاتي، وتم التركيز على عصرنة القطاع ومواكبة التكنولوجيات الحديثة والاختصاصات الجديدة.

ج- التعليم العالي:

ركز البرنامج في هذا القطاع على تعزيز وتحسين شروط عمل الأسرة الجامعية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للقطاع من ناحية الهياكل والتأطير، بتخصيص9.18 مليار دينار وزعت على اقتناء التجهيزات وإنجاز 50000مقعد بيداغوجي جديد وإنجاز 25000 سرير في الإقامات الجامعية.

د- البحث العلمي:

تم تخصيص12.38 مليار دينار لتدارك النقائص الكبيرة في هذا القطاع، ومواكبة التكنولوجية الحديثة في مجالات المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة في مجال البيوتكنولوجية.

هـ- الصحة والسكان:

من أجل إعادة تأهيل الهياكل الصحية وتطوير الخدمات الصحية المقدمة تم تخصيص مبلغ 14.7مليار دينار وجهت إلى إعادة تأهيل المؤسسات الاستشفائية وتجديد التجهيزات والمعدات الطبية، وتمثلت أهم مشاريع القطاع في إنجاز مستشفى جامعي بوهران، وإعادة بناء مستشفى الشلف، وإنجاز مركز صحي بعنابة للتكفل بمرضى السرطان.

و- الشباب والرياضة:

بلغت المبالغ المخصصة في هذا القطاع 04 مليار دينار تم توجيهها لإعادة. تأهيل المنشآت القاعدية للقطاع، وإنجاز مراكز التسلية العلمية للشباب ومركبات رياضية جوارية.

ز- الثقافة والاتصال

خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 2.3مليار دينار لقطاع الثقافة والاتصال، تم توجيهه لتهيئة وإعادة تأهيل المرافق الثقافية الموجودة واقتناء التجهيزات س أجل بعث الأنشطة الثقافية والاستجابة لاحتياجات القطاع.

ح- الشؤون الدينية:

تم توجيه **حوالي** 1.5مليار دينار **من** قيمة البرنامج لترميم وصيانة بعض المساجد **التي** لها طابع تاريخي، إضافة إلى انجاز 10نظارات جديدة للشؤون الدينية.

3- تعزيز الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي

في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تم تخصيص مبلغ **مالي** قدره 210.5 مليار دينار على برامج التجهيز والتهيئة الإقليمية، شملت التجهيزات الهيكلية المتعلقة بالعمران وإعادة تأهيل المناطق الريفية ومناطق الهضاب العليا والواحات والمناطق الحضرية، واستهدف البرنامج في هذا الصدد تنمية المناطق المهمشة والأكثر حرمانا في الأرياف والهضاب العليا والواحات بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 67.6مليار دينار.

4- السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش ألاقتصادي 2001-2004

إن تسخير موارد كبيرة بحجم قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يطلب تطبيق مجموعة من الإصلاحات في الكثير من المجالات قصد تحقيق أهداف هذا البرنامج بفاعلية كبير وبأقل التكاليف الممكنة، لذاك عملت السلطات العمومية على وضع مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية، ويمكن توضيح أهم هذه السياسات والمبالغ المخصصة لها في الجدول التالي:

جدول رقم (4): السياسات المصاحبة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	—	2
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	—	—	0,08
المجموع	**6,33**	**11,35**	**13,7**	**15,2**	**46,58**

المصدر: ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح الحكومة، ص18.

من خلال الجدول يتبين أن الدولة اهتمام كبير بنظام الضرائب وعصرنته حيث خصصت له تقريبا 40% من مجمل المبالغ المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي كما كان لصندوق المساهمة والمشاركة الحصة الكبيرة حيث خصصت له تقريبا نصف المبلغ المخصص.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

لم تتوقف الدولة الجزائرية على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وإنما واصلت الجهود الرامية لبعث إنعاش اقتصادي حيث أتبعت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ببرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

أولا: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة[1]وقد تم تخصيص مبالغ مالية

[1]عرض وزير المالية السيد "مراد مدلسي" لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص7.

معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على خمسة (05) أبواب رئيسية كل باب يتضمن مجموعة من المحاور بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل إطلاق البرنامج التكميلي، وتتمثل هذه الأبواب الرئيسية في[1]:

- ✓ تحسين ظروف معيشة السكان، وخصص لهذا المحور 1908.5مليار دج.
- ✓ تطوير المنشآت الأساسية، وخصص له قيمة1703.5 مليار دج.
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا المحور 337.2مليار دج.
- ✓ تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9مليار دج.
- ✓ تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وخصص له حوالي 50 مليار دج.

كما يجب التنبيه إلى أن مبلغ 55مليار دولار يمثل ألمخصصات الأولية المعلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009 حوالي 114مليار دولار[2].

ثانيا: مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

قدرت المبالغ المخصصة لباب تحسبن ظروف معيشة السكان بحوالي1.908,5مليار دينار وهوما يمثل نسبة 45,5%من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، مقسمة على مجموعة من الأبواب على النحو الآتي:

1-1 السكن

إضافة إلى 385.000 وحدة التي برمجت إلى غاية سنة 2004، فإن العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي برمجت في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو يقدر بحوالي مليون وعشرة آلاف وحدة سكنية(1.010.000 وحدة) موزعة على النحو الآتي:

- ✓ السكن الاجتماعي الإيجاري: 120.000 وجدة.
- ✓ سكن البيع بالإيجار:80.000 وحدة.

[1] ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص6-7.

[2] Rapport N°36270-DZ, volume (texte principal), « République Algérienne à la recherche d'un investissement public qualité », La Banque mondiale, 15 aout 2007, p13.

- ✓ السكن الاجتماعي التساهمي: 215.000 وجدة.
- ✓ السكن الريفي (في شكل الإعانات): 275.000 وحدة.
- ✓ السكن الترقوي: 175.000 وحدة.
- ✓ البناء الذاتي: 145.000 وحدة.

1-2 التعليم العالي

من أجل تطوير قطاع التعليم العافي تم برمجت إنجاز ة:

- ✓ إنجاز 231.000 مقعد بيداغوجي جديد.
- ✓ انجاز 185.000سرير جديد لتحسين ظروف إيواء الطلبة.
- ✓ بناء 26مطعم جامعي جديد على مستوى الإقامات والكليات الجامعية.

1-3 التربية الوطنية والتكوين المهني

في إطار إصلاح وعصرية المنظومة التربوية برمجت السلطات العمومية للفترة 2005-2009 إنجاز عدد من المؤسسات المدرسية أهمها:

- ✓ بناء 6.955 قسم دراسي جديد موزعة على مختلف أنحاء الوطن.
- ✓ إنجاز 929 مدرسة أساسية و434 ثانوية جديدة.
- ✓ إنجاز 635 مربق جديد للنظام النصف الداخلي و165 مرفق جديد للنظام الداخلي من أجل التكفل بتلاميذ المناطق النائية.
- ✓ إنجاز 1098 مطعم مدرسي وتشييد 500منشأة رياضية لفائدة التلاميذ.
- ✓ إنجاز وتجهيز 30.000 مركز للتكوين والتعليم المهنيين في إطار استراتيجية السلطات العمومية لتأهيل الشباب من أجل الاندماج في سوق العمل.
- ✓ إنجاز 123 مرفق للنظام الداخلي خاصة بالقطاع.

1-5 الصحة العمومية

في إطار مواصلة سياسة تعميم الخدمات الصحية اللائقة تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو في قطاع الصحة إنجاز ما يلي:

- ✓ 19 مستشفى بين مستشفيات جامعية ومؤسسات استشفائية متخصصة، و 55 عيادة متعددة الخدمات، إضافة إلى 113 مركز للصحة و الولادة.
- ✓ 11 مركز متخصص (معالجة الحروق، مركز مكافحة السرطان، أمراض القلب)
- ✓ 05 مركبات للأمهات والأطفال، ومعهدين للكلى وأمراض السرطان.
- ✓ 06 مراكز للمراقبة الصحية في الحدود ومعهد التكوين شبه الطبي الإفريقي.

1-6 تزويد السكان بالماء الشروب

- ✓ إنجاز 10 عمليات كبرى لتزويد السكان بالماء الشروب، مع ملاحظة أن هذه العمليات ليست مدرجة ضمن الأشغال الكبرى الخاصة بالسدود ونقل المياه.
- ✓ إنجاز 1280 مشروع خاصة بتوصيل الماء الشروب وعمليات التطهير.
- ✓ إعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب في 18 مدينة.
- ✓ حفر 1150 بئر وبناء 230 خزان للمياه.

1-7 الشباب والرياضة والثقافة

أولت السلطات العمومية أيضا اهتماما كبيرا بالشباب ومختلف الأنشطة الرياضية وذلك ببرمجة إنجاز العديد من الهياكل، أهمها:

- ✓ إنجاز 163مركب رياضي جواري و28 ملعب متعدد الرياضات منها 4تتسع لحوالي 40.000مقعد، إضافة لإنجاز 349 ملعب وأرضية جوارية و89 قاعة بين قاعات متعددة الرياضات وقاعات متعددة الخدمات.
- ✓ بناء وتجهيز 105 قاعة رياضية متخصصة و264 مسبح وحوض للسباحة.
- ✓ إنجاز 85 دار للشباب و29 مركز للتسلية العلمية.
- ✓ إنجاز 08مراكز ثقافيةو95 مخيم وبيت للشباب.
- ✓ إنجاز 14 دار ثقافة وإنجاز 08 مسارح للهواء الطلق.
- ✓ إنجاز وتجهيز 19 مكتبة.
- ✓ إنجاز ثلاثة متاحف وترميم معالم تاريخية.

1-8 إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت

تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مخططا لربط 964.000 منزل بشبكة الغاز، وتزويد 397.00 منزل بالكهرباء.

1-9) البرامج البلدية للتنمية

- ✓ إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والظهير.
- ✓ عمليات فك العزلة وعمليات تحسين المحيط الحضري.
- ✓ إعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها.
- ✓ إنجاز وإعادة تأهيل المنشآت الشبانية والرياضية والثقافية.

2: برنامج تطوير المنشآت الأساسية

تماشيا مع سلسلة المشاريع والعمليات التنموية التي خطط لها في مجال تحسين ظروف معيشة السكان والتي خصص لها 45.5 % من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو اقتصادي، خصصت السلطات العمومية حوالي 1.703,1 مليار دينار لتطوير المنشآت الأساسية في مختلف مناطق الوطن وهو ما يمثل نسبة 40,5 %من الغلاف الإجمالي للبرنامج، تم توزيعها على القطاعات الآتية:

2-1 قطاع الأشغال العمومية

خصص لقطاع الأشغال العمومية حوالي 600 مليار دينار وزعت كما يلي:

- ✓ الانطلاق في إنجاز محاور الطريق السيار شرق-غرب على مسافة 1216 كم.
- ✓ برنامج إعادة تأهيل وتطوير 6000 كم على مستوى شبكة الطرقات الوطنية والولائية.
- ✓ إنجاز 03 طرق عرضية و145 منشأة فنية.
- ✓ برنامج صيانة 7000 كم من الطرق بمختلف المناطق.
- ✓ عمليات تعزيز وتحديث 20 مطار.

2-2 قطاع النقل

نظرا للتكلفة الكبيرة التي تميز مشاريع وتجهيزات قطاع النقل فقد خصصن حوالي 700 مليار دينار لهذا القطاع، وزعت كما يلي:

- ✓ تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال (عنابة-الجزائر-وهران-الحدود المغربية) وذلك على مسافة

1200 كم.

- ✓ كهربة السكك الحديدية الموجودة بما في ذلك الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال.
- ✓ تحديث 430 كم من خطوط السكة الحديدية الموجودة وإنجار 391 كم من الخطوط الجديدة.
- ✓ تجديد ورص 1100 كم من خطوط السكة الحديدية.
- ✓ اقتناء تجهيزات الجر والاستغلال والصيانة.
- ✓ دراسة وإنجاز خطوط للحافلات الكهربائية (Tramway) على مستوى بعض المدن واقتناء عربات "تلفريك" "Téléphérique" جديدة عبر عدة ولايات.
- ✓ إنجاز 35 محطة للنقل واقتناء 250 حافلة لإنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري.
- ✓ تعزيز القدرات الوطنية في مجال المساعدة والإنقاذ البحري.
- ✓ تطوير ميناء جن جن.
- ✓ اقتناء نظام لتسيير حركة النقل البحري وأمن وسلامة الميناء.
- ✓ دراسة وإنجاز 03 مطارات جديدة.
- ✓ تطوير تسيير الغطاء الجوي الجزائري وتعزيز القدرات في هذا المجال.
- ✓ تعزيز وتطوير امكانيات تأمين الموانئ والمطارات.

ويعتبر تطوير المنشآت الأساسية من الأهداف الرئيسية التي ركزت السلطات العمومية على إنجازها منذ سنة 2000 نظرا لأهمية هذه المنشآت في تحريك مختلف القطاعات الاقتصادية إضافة إلى ضرورة تدارك العجز الكبير المسجل في هذا المجال خاصة بعد فترة التسعينات التي شهدت عمليات تخريب كبيرة للبنية التحتية (أنظر الملحق 04).

3: برنامج دعم التنمية الاقتصادية

قدرت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 337,2 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 3% من الغلاف الإجمالي للبرنامج، وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي أخذ حوالي 90% من هذا المبلغ، ويعود هذا التركيز إلى مشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي واستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من سنة 2000، كما تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية اهتماما بالقطاعات التي تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية (أنظر الملحق 05).

4: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

قدرت المبالغ التي رصدتها السلطات العمومية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو من أجل تطوير الخدمات العمومية وتحديدها بحوالي 203,9 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 4,8%من الغلاف الإجمالي للبرنامج (أنظر الملحق 06).

5: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال

خصص لبرنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال من مجموع المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما نسبته 1,1% أي حوالي50 مليار دينار.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

في سبيل مواصلة إنعاش الاقتصاد الوطني قامت الدولة بإطلاق برنامج تنومي خماسي خلال الفترة 2010-2014.

أولا: تعريف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009.

يتطلب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي أعلنت عنه السلطات للفترة 2004-2010 من أجل إنجاز مختلف مشاريعه حوالي 21.214 مليار دج أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.[1]

ثانيا: الأهداف الرئيسية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي سيتم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسين:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل130 مليار دولار.

[1] ملف "البرامج الخماسي للتنمية 2010-2014 "، موقع الأنترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية، أوت 2010.

- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 1.1534 مليار دينار أي حوالي156 مليار دولار.

ثالثا: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر على مواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبر، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسع في الإنفاق العمومي كما أدى تقلص الاستثمارات الأجنبية من جراء تداعيات الأزمة العالمية إلى ترجيح الآراء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية، وقد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تجاوزها للفترات الحرجة في الأشهر الأخيرة لسنة 2008 وأوائل 2009 والتي أعقبت ذروة الأزمة العالمية إلى تبديد مخاوف السلطات العمومية في الجزائر ومواصلة استغلال الفوائض النفطية في إعطاء الدفعة القوية للاقتصاد الوطني، ويتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 المحاور الرئيسية التالية.

1: تحسين التنمية البشرية

خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40% من الغلاف الإجمالي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال:

- ✓ إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن1000إكمالية و850 ثانوية.
- ✓ إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم العالي.
- ✓ إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- ✓ إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و45 مركبا صحي متخصص و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- ✓ برمجة إنجاز مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2010-2014 على أن يتم الشروع في إنجاز 800.000 وحدة المتبقية قبل نهاية سنة 2014.
- ✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- ✓ تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- ✓ إنجاز أكثر من 5.000منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح لأكثر من 200نزل ودار شباب.
- ✓ إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

2: تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية

خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 40% من موارد للاستثمارات العمومية، تضمنت على الخصوص:

- ✓ رصد أكثر من 3.100 مليار دج لصالح قطاعات الأشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- ✓ تخصيص أكثر من 2.800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية، وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط التراموي.
- ✓ تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- ✓ تخصيص حوالي 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجار والعمل.

3: برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني

يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014أكثر من 1.500مليار دج تضمنت ما يلي:

- ✓ تخصيص أكثر من 1.000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية.
- ✓ 150 مليار دج موجهة لتربية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج.
- ✓ دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتزويد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.
- ✓ تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل ودعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل، وهذا من أجل تحقيق هدف إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

4- تطوير اقتصاد المعرفة

يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم استعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات إقليم وفي المرافق العمومية.

خلاصة الفصل

الدورة الاقتصادية تتمثل في تقلبات في كل من مستويات التشغيل، الإنتاج، والأسعار وبالتالي فإن ظاهرة التقلبات الاقتصادية هي ليست مجرد سلسلة من عوامل مرتبطة مع بعضها البعض، خلفتها ظروف معينة وأوجدت من تلك الظروف ظاهرة هي الأخرى قد تعاقبت.

حيث يمثل الإنعاش الاقتصادي أهم مرحلة من هذه المراحل بعد مرحلة الانكماش الاقتصادي التي تمتاز بانخفاض الناتج القومي الإجمالي وبالتالي الدخل القومي وبمعدلات عالية مع ارتفاع معدلات البطالة وهذا أكثر ما يقلق في هذه المرحلة نظرا لما ينجر عنه من نتائج سلبية على المجتمع.

حيث عالجت المدرسة الكلاسيكية هذا الاختلال بالارتكاز على اقتصاد السوق الذي يمكن أن يحقق حالة توازن عند مستوى إنتاج يقل كثيرا عن مستوى الاستخدام الكامل للأيدي العاملة أي بوجود معدلات مرتفعة للبطالة.

بينما خالفت المدرسة الكنزية الفكر الكلاسيكي في معالجة الانكماش الاقتصادي من خلال دعم لفكرة تدخل الدولة عن طريق الزيادة في حجم النفقات العامة لإحداث صدمة تمكن من إعادة بعث الدورة الاقتصادية وتنشيطها.

وقد انحصر مفهوم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على عنصرين أساسين هما تخفيض معدلات البطالة ورفع حجم الدخل القومي، وسمحت العائدات النفطية التي ارتفعت بشكل معتبر بعد سنة 2001 للسلطات العمومية في الجزائر بالانطلاق في سلسلة من الاستثمارات العمومية، بعد عشرية التسعينات التي تميزت بوضعية مالية صعبة جراء تدهور المداخيل النفطية وانتهاج سياسات مالية متشددة رافقت الإصلاحات الهيكلية تحت إشراف مؤسسات التمويل الدولي، وقد تسببت هذه الوضعية إضافة إلى المشاكل الأمنية وعدم الاستقرار السياسي طيلة هذه العشرية في تفاقم البطالة وأزمة السكن وتدهور البنية التحتية ونزوح مئات الآلاف من سكان الأرياف، و اختلال في توزع النشاط الاقتصادي وضعف أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد تم إطلاق الاستثمارات العمومية على شكل مجموعة من البرامج التنموية يحتوي كل برنامج على مجموعة محاور ذات أهداف محددة، وتمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو. (PCSC) الخاص بالفترة 2005-2009، كما تم في ماي 2010إطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014 بتكلفة كبيرة جدا قدرت بحوالي 286 مليار دولار من أجل مواصلة إنجاز المشاريع السابقة غير المستكملة وإنجاز مشاريع أخرى في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين مستوى المعيشة

الفصل الرابع التنمية المحلية واللامركزية في الجزائر

النفقات العامة على المستوى اللامركزي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية ومن ثمة تحقيق التنمية الشاملة وعليه وفي سبيل استكمال جوانب الموضوع، كان لزاما التعرض إلى مفهوم التنمية المحلية وعلاقتها بالتمويل المحلي مع الإشارة إلى مدى تكريس مبدأ اللامركزية في الجزائر.

إن ارتباط مفهوم التنمية المحلية بمفهوم التمويل المحلي يعتبر ارتباطا وثيقا حيث تعتمد التنمية المحلية بشكل كلي على موارد التمويل لمحلي خاصة منها الضرائب ذات الطابع المحلي.

حيث يتحدد تحقيق التنمية الشاملة بشكل كبير من خلال التنمية المحلية لذلك الجماعات المحلية باهتمام كبير من قبل الدول سواء المتقدمة أو النامية باعتبارها مفتاح التنمية الشاملة.

فاعتماد المركزية المطلقة في تسيير الشأن المحلي أصبح يجهد الكثير من الحكومات والدول، وبالتالي كان لزاما على الحكومات إعادة النظر في الكثير من القرارات التي كان يعتمد فيها سابقا على العمل الممركز، لذلك تم الاتجاه إلى لامركزية السلطة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

من ناحية أخرى ارتبط مفهوم التنمية المحلية بالإدارة المحلية، حيث تعدى مفهوم التنمية الجوانب الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية والصحية وتلبية الحاجات المجتمعية بأشكالها المختلفة.

وفي الجزائر ومنذ الانفتاح على اقتصاد السوق عززت من أهمية السلطات اللامركزية في تسيير برامج التنمية المحلية، حيث طورت الجزائر الكثير من قوانينها وآلياتها لتجسيد اللامركزية في الكثير من القطاعات.

ومما تم تحقيقه لتعزيز اللامركزية هو اعتماد السلطات الجزائرية برامج تنموية محلية تسير بطريقة لامركزية كالمخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية غير الممركزة.

سنتناول في هذا الفصل مبحثين أساسيين لمعالجة اللامركزية والتنمية المحلية في الجزائر:

- ✓ التنمية والنفقات العامة المحلية
- ✓ اللامركزية في النفقات العامة

المبحث الأول: التنمية والنفقات العامة المحلية

لكي تتحقق التنمية المحلية لابد من توافر المقدار الكافي من التمويل المحلي، فكلما زادت تعبئة الجماعات المحلية للموارد المالية سواء الذاتية أو الخارجية كلما حققت المزيد من التنمية المحلية وكلما اتسم نظامها الإداري بالكفاءة والفعالية، ترسخ مبدأ اللامركزية الرامي إلى تحقيق الهدف المنشود. ومن ثمة يتم التعرف على مفهوم التنمية المحلية والتمويل المحلي ومدى حاجة كل منهما إلى الآخر.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية والتمويل المحلي

تعتمد التنمية المحلية على التمويل المحلي الذاتي والخارجي وبالأخص الموارد الذاتية المتمثلة في الضرائب المحلية المباشرة وغير المباشرة. ولا يختلف اثنان حول حقيقة العلاقة بين التنمية المحلية والتمويل المحلي، ومنه فإن مفهوم التنمية المحلية لا يخلو من التمويل المحلي.

أولا: تعريف التنمية المحلية

تطور مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت الجماعات المحلية باهتمام كبير في جل الدول النامية كأداة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني. فالسلطة المركزية لوحدها لا تستطيع تحقيق التنمية المحلية بل الجهود المشتركة للمواطنين ومساهمتهم في صنع وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية هي التي تساهم فيها بشكل كبير[1].

كما يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[2]."

وتعرف أيضا على أنها:" عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[3] ".

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، 2001، ص ص: 12-16.

[2] S.Benaissa , L'aide de l'état aux collectivités locales, office des publication universitaire, Alger, 1990, P : 86

[3] Ch. Rahmani Les finances des communes algériennes : insincérité déficits et bonne gouvernance, édition casbah, alger 2002, P : 59

من خلال التعريفين السابقين، يتضح أن تدعيم التنمية المحلية يتطلب تضافر الجهود الحكومية والشعبية لتحقيق الهدف والرشادة في استخدام الموارد المالية والمعنوية المتاحة لأن التنمية المحلية تتسم بالتكامل بين الريف والمدينة وبين الجوانب المادية والجوانب الاجتماعية. فالتنمية المحلية تتسم أيضا بالشمول، حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتشمل كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص.

ثانيا: علاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي

المتمعن في مفهوم التنمية المحلية يلاحظ وجود علاقة وطيدة بين الديمقراطية والتنمية المحلية التي ترتكز على مبدأ ديمقراطية التنمية المحلية مما يرسخ المبدأ القائل بأن الجماعة تخدم نفسها بنفسها وفقا لإمكانياتها. ومن ناحية أخرى، فإن التنمية المحلية تقوم على ركيزتين أساسيتين هما الموارد الذاتية والموارد الخارجية التي تدعم الموازنة المحلية، حيث أن خريطة التدفق للتنمية المحلية والتي تنبع من موارد محدودة لتلبية الحاجيات المحلية كثيرة ومتغيرة وهذا كله يتطلب وجود إدارة محلية تتميز بالكفاءة والفعالية. كما يتطلب الأمر وضع خطة محكمة تشارك جميع الأطراف المحلية في تنفيذها من أجل تحقيق هدف التنمية المحلية، فلا نجاح لنظام الإدارة المحلية دون وجود هيكل للتمويل المحلي يساعد على إنجاح هذا النظام واستمرار فعاليته.

ثالثا- تعريف التمويل المحلي

يعتبر التمويل المحلي أداة لتحقيق التنمية المحلية لذا يتطلب شروط ومصادر لتحقيق الهدف المنشود، ويعرف على أنه:" كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة "[1]. كما تعرف أيضا على أنها "مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية ولها مميزات منها: أن الموارد المالية ذات مرونة محدودة، وذات طابع محلي..."[2].

ويعتبر التمويل المحلي الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، حيث توجد علاقة طردية بين درجة استقلالية الهيئات المحلية في اتخاذ تلك القرارات وبين توافر الموارد المالية المحلية ذاتيا من خلال الهيئات المحلية من أجل تحقيق المزيد من التنمية المحلية.

وتتطلب عملية التنمية المحلية تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية خاصة الذاتية ويتوقف نجاح الإدارة المحلية في إحداث المزيد من التنمية المحلية على مدى قدرتها وكفاءتها في تعبئة الموارد المالية

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق،2001، ص: 22

[2]- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية**، دار المسيرة للنشر، عمان، 2001، ص: 17.

المحلية، فالتمويل المحلي أهم مقومة من مقومات الإدارة المحلية وبدونها لا تستطيع تأدية وظائفها على أكمل وجه.

تحتاج التنمية المحلية للموارد المالية المحلية بشكل مستمر ومتزايد ويعود هذا للعديد من العوامل والأسباب المنطقية منها أربعة عوامل رئيسية وهي:[1]

1- ضرورة توفر الموارد المالية

ارتبط مفهوم التنمية المحلية دوما بنظام الإدارة المحلية وضرورة تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...إلخ، إلى جانب تحقيق الرغبات والحاجات المحلية للمواطنين وتحقيق الهدف لا يكون إلا بوجود مقدار كبير من الموارد المالية. من هنا يتضح جليا الارتباط القوي بين مفهوم التنمية المحلية والتوافر الكبير للموارد المالية فهي بمثابة المدخلات التي تؤدي حتميا إلى إحداث عملية التنمية المحلية بمعدلات متزايدة.

فالأهداف الاقتصادية والتي تتمثل في تحقيق الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد تسعى من خلال الموارد المالية المتاحة إلى تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الأهداف الأخرى المنوطة بالتنمية المحلية تحتاج بدورها إلى تكثيف الموارد المالية المحلية.

ومنه، فإن قوة التنظيمات المحلية في أي دولة تقاس بنسبة مالية المحليات إلى المالية العامة للدولة أي بمدى إمكانية تحقيق التنمية المحلية وأهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بدرجة كبيرة.

2- تزايد الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية

من خلال الدراسات التي أجريت على نظام الإدارة المحلية اتضح أنه في الدول النامية بشكل خاص تعتمد في تمويلها على إعانات الحكومة المركزية مما يترتب عليه قبول الإدارة المحلية للمزيد من رقابة الحكومة المركزية وهذا ينقص من الاستقلالية المالية للهيئات المحلية.

من خلال المؤشرات السابقة تبرز أهمية الإدارة المالية المحلية في الحصول على الموارد المالية المطلوبة لمواجهة الخدمات المحلية والوفاء بمتطلبات التنمية المحلية دون الانتقاص من الاستقلال المالي المحلي. يؤدي نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المالية المحلية المتاحة إلى تدعيم نظام الإدارة المحلية. ومنه، فإن التنمية المحلية تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية للتقليل من الاعتماد على الإعانات الحكومية كما أن الإسراع في عملية التنمية المحلية تتطلب تعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية بشتى الوسائل الممكنة.

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق،2001، ص ص: 28-34.

3- تكاليف إقامة مشاريع التنمية المحلية

في الواقع أن تكاليف تقديم الخدمات المحلية وإقامة المشاريع مرتفعة بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص، تعود أسباب ارتفاع التكاليف إلى عوامل داخلية تتمثل في زيادة الأجور وارتفاع أسعار الخدمات...إلخ، بالإضافة إلى الإهمال في الكثير من الأحيان في إنجاز مشاريع التنمية المحلية وسوء إدارتها عند مخالفة المعايير المتعارف عليها.

أما عن العوامل الخارجية، فتتمثل في السياسات الاقتصادية والعامة التي تشير إلى أن الحكومة المركزية أحيانا تتبنى سياسات إصلاحية هذه الأخيرة تحتاج إلى تكاليف لإقامة المشروعات مثل زيادة أسعار الفائدة على القروض المقدمة للهيئات المحلية وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات على المستوى المحلي.

فاتساع نطاق الخدمات المحلية وتزايد حجم المشاريع المحلية يؤدي إلى تزايد تكلفة التنمية المحلية تلقائيا. وهذا الوضع يؤدي حتميا بالقائمين على الإدارة المحلية إلى البحث عن سبل تعبئة الموارد المالية المحلية وحسن استخدامها لإحداث المزيد من التنمية المحلية.

4- الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية المحلية

تعتبر نظم الإدارة المحلية الوسيلة الأكثر فعالية في الإسراع بعملية التنمية المحلية ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فهي تسعى دوما إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأقاليم بمساعدة الحكومة المركزية، حيث أن هذه الأخيرة ومع تزايد الأعباء عليها أصبحت مجبرة على إعطاء الصلاحية للهيئات المحلية بإقامة المشاريع المحلية وتعبئة الجهود الذاتية للمواطنين على المستوى المحلي.

ويعتبر نجاح الإدارة المحلية في تعبئة الجهود الذاتية كمدخل للإســـراع بعملية التنمية المحلية ومن ثم زيادة معدلات النمو على المستوى المحلي، هذه العملية تتطلب توفير المزيد من الموارد المالية المحلية.

ما يمكن استنتاجه من العوامل السابقة الذكر، هو أن حاجة التنمية المحلية إلى الموارد المالية بشكل متزايد يتطلب من كافة الأطراف المسؤولة عن الإدارة المحلية البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل تمويل محلي أمثل يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة.

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الوسائل المالية الخارجية للجماعات المحلية توافرها مسألة ضرورية في هذا الإطار وللاستجابة لحاجيات المحلية في مجال التنمية، وضعت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال وسائل خاصة لتمويلها تمثلت في:

- ✓ المخططات البلدية للتنمية.

- ✓ المخططات القطاعية غير الممركزة.

جاءت هذه الوسائل تكريسا لمتطلبات اللامركزية بمستوياتها الثلاث:

- ✓ **لامركزية إقليمية وعضوية:** بتنصيب المجالس الشبة الشعبية والمجالس الشعبية الولائية.
- ✓ **لامركزية وظيفة:** بنقل بعض صلاحيات الدولة إلى الجماعات المحلية.
- ✓ **لامركزية مالية:** عن طريق المخططات للبلدية والمخططات القطاعية غير الممركزة.

المطلب الثاني: المخططات البلدية للتنمية في الجزائر

هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية وقد عرفها مرسوم 09 أوت 1973 م بأنها برامج أعمال قصير المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني.

وتنجز هذه المخططات بمراحل سنوية، حيث على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها، وعرضها على موافقة الوصاية (الولاية).

عند إعداد المخطط، ترتب العمليات حسب الأولوية والتي تختلف من بلدية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى على حسب متطلبات كل بلدية، ويحدد الإطار التنظيمي لمخططات التنمية البلدية، الهياكل والمؤسسات التي ساهم في إنجازها المصادقة عليها وتنفيذها ومتابعتها وهي:

- ✓ المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ رئيس المجلس الشعبي البلدي (وهو مسير المشاريع).
- ✓ القابض البلدي (هو المحاسب المفوض والمعين للبلدية من طرف وزارة المالية)
- ✓ رئيس الدائرة (التنشيط والتنسيق بين البلديات).
- ✓ اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.
- ✓ أمين خزينة الولاية (محاسب الدولة تعينه وزارة المالية) ٠
- ✓ الأقسام التقنية.
- ✓ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية: دورها وضع ومتابعة المشاريع
- ✓ مديريات المجالس التنفيذية للولاية ودورها رسم أو وضع مخطط بياني قطاعي، وكذا التنسيق والمساعدة التقنية، الوالي وهو الآمر بالصرف الرئيسي.

- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية الدراسات والتنمية المحلية، وهي وصاية الجماعات المحلية، دورها تنشيط، دراسة ومتابعة مخططات التنمية المحلية وبرامج التنشيط المحلي.
- ✓ وزارة المالية: تضمن التوازن في الميزانية والمراقبة المالية.

أولا: أهمية المخططات البلدية للتنمية

يمكن تحديد أهمية المخططات البلدية من خلال وجهتي نظر مختلفتين: وجهة النظر المركزية ووجهة النظر المحلية.

1-وجهة النظر المركزية

بالنسبة للدولة تمثل المخططات البلدية للتنمية أداة فعالة للتخطيط الإقليمي على المستوى المحلي، فالهدف منها هو تحقيق التنمية الشاملة بتحقيق أهداف متفاوتة المدى:

1-1- الأهداف قصيرة المدى

- ✓ التقليل أو القضاء على الزحف الريفي.
- ✓ محاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها.
- ✓ تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية.

1-2- الأهداف المتوسطة المدى

- ✓ محو الاختلالات الجهوية بين البلديات.
- ✓ تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة (التي تعاني من نقص الهياكل الاقتصادية والتجهيزات الجماعية) .

1-3- الأهداف طويلة المدى

- ✓ تطوير المبادلات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي
- ✓ دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.

2 وجهة النظر المحلية

تعتبر السلطات المحلية من جهة: المخططات البلدية للتنمية كحق مكتسب يولد موارد تمويل هامة، وبالتالي فالهدف من هذه المخططات هو:

- ✓ مواصلة سياسة فك العزلة عن المناطق النائية.
- ✓ تحسين مستوى الاستجابة الاجتماعية خاصة في مجال السكن، التعليم والمرافق الصحية.
- ✓ ولتحقيق هذه الأهداف يطالب المسئولون المحليون بالموارد والإمكانيات الضرورية فالإعانات التي تمنحها الدولة ليست هبة وإنها مقابل الأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية عند تأديتها مهام المرفق العمومي لتحقيق الصالح العام.

من جهة أخرى وبعد الأزمة الاقتصادية الحادة، أصبح المسئولون المحليون في وضعية ضعيفة أمام السلطة المركزية، وأصبحت الإعانات تؤخذ على أنها صدقة من الدولة للجماعات المحلية، فالسلطة المركزية تحتفظ بحق التقدير، تحديد المستفيدين والمبالغ بينما يعود للسلطات المحلية العمليات الاستثمارية للمخططات البلدية للتنمية دون القدرة على فرض هذه الاقتراحات.

ثانيا: الاختلالات الخاصة المخططات البلدية للتنمية:

يتمحور الاختلال خاصة حول معرفة هل تشكل المخططات البلدية للتنمية المحلية نظام متناسق للتنمية المحلية، فالواقع يعطي لنا وجهين للاختلال:

1-الاختلالات على المستوى المركزية

تعتبر المخططات البلدية للتنمية كوسـيلة لإعادة توزيع المداخيل البترولية ، بدلا من أن تكون وسـيلة للتنمية، حيث طغى الدافع السياسي على الدافع الاقتصادي .[1]

رغم أهمية المبالغ المالية المخصصة سنويا لتمويل هذه المخططات التي تفوق مئات الملايير، فإنه بعد تقسيمها على بلديات الوطن الذي يفوق 1500 بلدية، لا يبقى لكل واحدة منها إلا مبالغ ضئيلة لا تفي بالحاجة الحقيقية.

- ✓ إحداث نماذج موحدة للتنمية المحلية، فنجد البلدية نفسها أمام تدخلات الدولة، الولاية، المصالح الخارجية، التي ترغمها على إتباع السياسة التنموية للدولة، ولو كانت متناقضة وحاجياتها الذاتية، فغالبا ما لا تتماشى المشاريع والواقع الاقتصادي والاجتماعي وكذا تحديد تكلفة المشاريع التي لا تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجغرافية والمناخيةوالقدرات البشرية المتوفرة.
- ✓ كون الموارد تأتي من الدولة، يفقد المسؤول المحلي كل قدرة على مراقبة تسيير التنمية المحلية على مستوى منطقته، ويجعل منه مجرد مسير للاعتمادات الموكلة له .

[1] Saïd Benaissa : L'aide de l'état aux collectivités locales. OPU 1983, P : 102

وهذا ما يخلق عدم اهتمام البلديات بمواردها الذاتية ذلك أنها تنتظر دائما المخططات البلدية للتنمية لتغطية حاجياتها.

2- الاختلالات على المستوى اللامركزي

المرسوم 73-135 المؤرخ في 08 سبتمبر 1973[1] ينص على أن البلديات تتحمل مسؤولية إعداد مشاريع المخططات البلدية للتنمية التي تتضمن مجموع عمليات التنمية المحلية، غير أن هذه المسؤولية ترفع ثلاثة أنواع من التحفظات:

2-1تحفظات تتعلق بإعداد المخططات البلدية للتنمية

- ✓ غياب التأطير المهني للمخططات البلدية للتنمية ،مما أدى إلى تزايد التكاليف، زيادة الآجال، تراجع جودة الخدمات في المشاريع المحلية كفروع البلديات ، وكالات البريد، قاعات العلاج. فبطاقات هذه المشاريع تحمل فقط التكلفة الشاملة عوض تكلفة مفصلة مما يؤدي إلى عدم تقييم التكاليف جيدا و ضرورة إعادة التقييم عند الدخول في مرحلة الإنجاز.
- ✓ غياب المناقشة والإجماع عند اختيار المشاريع.
- ✓ فبعد طرح الاقتراحات قد يغيب ممثلو البلدية عند اختيار المشاريع الأكثر أهمية رغم كونهم أكثر علما بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي لبلديتهم.
- ✓ يبرر مسئولي الولايات هذه الوضعية بأن:

- لجنة التحكيم لا تقوم إلا بإعادة ترتيب المشـــاريع حســـب معايير موضـــوعية وعلمية ولا تحل محل المجالس الشعبية البلدية.
- المشاريع المختارة تكون مفروضة من قبل السلطات العمومية.
- تدخل عوامل شخصية و ذاتية في اخيار المشاريع قد لا تتماشى و المعايير الاقتصادية والاجتماعية.

2-2تحفظات تتعلق بآليات تمويل المخططات البلدية للتنمية

إن إجراءات تمويل المخططات البلدية للتنمية بثقلها حيث تستلزم تدخل عدة مستويات، البلدية، الدائرة، الولاية، وزارة الداخلية، وزارة المالية.

[1] المرسوم 73-135 المؤرخ في 08 سبتمبر 1973 المتعلق تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

2-3 تحفظات تتعلق بإنجاز وتطبيق المخططات البلدية للتنمية

- ✓ تحويل المخططات البلدية للتنمية إلى مخططات بلدية للصيانة فمعظم المشاريع المقترحة تتعلق بصيانة الهياكل المحلية من: طرق، شبكات صرف المياه...إلخ
- ✓ الاستهلاك الجزئي للاعتمادات الموكلة بسبب نقص التنظيم والتسيير.
- اختلالات في متابعة الإنجاز بسبب نقص المتابعة التقنية وكذا نقص الموارد البشرية والمالية، فضلا عن تخلي المقاولين عن الأشغال بسبب المشاكل المالية (تأخر الدفع).

من كل هذا، يمكن القول إن المخططات البلدية للتنمية لا تمثل سوى مجموع عمليات مبعثرة لا تستجيب للحاجيات الأكثر ضرورة للسكان.

كما أن معظم المرافق الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والصحية تتمحور في مركز البلدية تاركة بالتالي باقي النواحي في عزلة.

وهذا يتناقض و منطق المخططات البلدية للتنمية ، فرغم كل المجهودات المبذولة تبقى العديد من البلديات تعيش نقصا فادحا في مجال المياه الصالحة للشرب، شبكة صرف المياه، الكهرباء، طرق الاتصال...إلخ.

المطلب الثالث: المخططات القطاعية غير الممركزة

هي مخططات نات طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذه المخططات باسم الوالي و التي يسهر على تنفيذها، ويكون تحضير المخططات القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الولائي تبرمج المخططات القطاعية بحضور:

- ✓ ممثل عن وزارة الصحة
- ✓ ممثل عن وزارة الأشغال العمومية
- ✓ ممثل عن وزارة التربية
- ✓ ممثل عن وزارة الشباب والرياضة
- ✓ ممثل عن وزارة الثقافة والاتصال

عند إعداد المخططات القطاعية يؤخذ بعين الاعتبار آفاق التنمية للجماعات المحلية في ثلاثة (03) أبعاد (الديموغرافية، النشاطات والتجهيزات السوسيو اقتصادية، البعد المجالي) في هذا الإطار تظهر أهمية تشخيص يمكننا من تحديد إشكالية تأطير هذه المخططات:

أولا: الإطار النظري للمخططات القطاعية غير الممركزة

نظريا، المخططات القطاعية تسعى لتقوية مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي، وذلك عن طريق:

- ✓ تنمية الاستثمار.
- ✓ البحث عن التوازنين الموارد المحلية والموارد الوطنية.
- ✓ تنمية القطاع الإنتاجي للاستجابة للحاجيات المحلية.
- ✓ خلق مناصب شغل جديدة.
- ✓ تحسين مستوى الاستجابة للحاجيات الاجتماعية خاصة في مجال السكن، التعليم، الصحة.
- ✓ فك العزلة عن المناطق النائية.
- ✓ تحقيق التناسق بين البرامج المسطرة على المستوى المركزي وتلك المسطرة على المستوى المحلي.

ثانيا: الإطار العملي للمخططات القطاعية غير الممركزة

غالبا ما تواجه المخططات القطاعية عدة عوائق منها سوء تقييم المشاريع مما يؤثر على الانجاز. كما أن الواقع يبين أن الاستثمارات المسجلة في إطار المخططات القطاعية، توجه غالبا للمدن على حساب المناطق المعزولة التي هي بحاجة ماسة لهذه العمليات.

إن هذه الوضعية تظهر مدى محدودية دور المخططات القطاعية في التنمية المحلية، والفوارق بين الأهداف المسطر في الإطار النظري والنتائج المحققة في الواقع فمثلا:

- ✓ بالنسبة لقطاع الزراعة الذي يشكل ثروة كبيرة للجماعات المحلية، نلاحظ عدم استغلال الثروات المتوفر، نطر لغياب سياسة زراعية.
- ✓ بالنسبة لقطاع التعليم، عدم استجابة المشاريع كما وكيفا للمتطلبات الحقيقية سواء المدارس، الجامعات، مركز التكوين المهني، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الصحة.
- ✓ بالنسبة لقطاع السكن، نلاحظ إنشاء مراكز سكنية هامة، تفتقر لأدنى المرافق، إنشاء مراكز سكانية على أرض زراعية.

المبحث الثاني: اللامركزية في النفقات العامة

خصصت الجزائر ووفق مجموعة من البرامج التنموية مبالغ معتبرة من أجل النهوض بالتنمية المحلية وتحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية على مستويين من التمويل العادي والاستثنائي يسير وفق آليات

مركزية وأخرى لامركزية،تسير بثلاث مخططات متمثلة في المخططات الممركزة والتي تسيطر عليها الهيئات المركزية من وزارات وإدارات تابعة لها، ومخططات لامركزية بمستويين الأول يسير عن طريق الولاية والثاني يسير من طرف البلدية والهيئات المنتخبة فيها، وعليه سيتم تحديد نسبة اللامركزية في البرامج التنموية وفق المطالب الموالية:

المطلب الأول: اللامركزية في البرامج العادية

البرنامج العادي هو برنامج سنوي يتم من خلاله تحديد أولويات التنمية على المستوى الوطني والمحلي يسير وفق ثلاث مخططات، المخطط الممركز والمخطط القطاعي اللامركزي والمخططات البلدية للتنمية هذين الخيرين يمثلان الجهاز اللامركزي في تسيير برامج التنمية حيث سيتم تقدير مدى مساهمته في مجموع البرامج من خلال هذا المطلب.

أولا: نسبة اللامركزية من مجموع البرامج السنوية

سيتم تحديد نسبة المساهمة اللامركزية من خلال تحديد النسبة المئوية للبرامج اللامركزية(المخططات البلدية للتنمية مضاف إليها البرنامج القطاعي اللامركزي) بالنسبة لمجموع البرنامج العادي خلال سنوات الدراسة وهذا من خلال تحليل معطيات الجول الموالي:

جدول رقم (5):تطور نسبة البرامج اللامركزي لولاية تبسة

السنة	مجموع البرامج اللامركزية 10^3 دج	نسبة تطور البرامج اللامركزية 10^3 دج	مجموع البرامج الممركزة 10^3 دج	نسبة تطور البرامج الممركزة	مجموع جميع البرامج 10^3 دج	نسبة اللامركزي %
1995	1144656		1962750		3107406	36.84
1996	1013306	11.48-	958245	51.18-	1971551	51.40
1997	688243	32.08-	1726854	80.21	2415097	28.50
1998	552207	19.77-	1701100	1.49-	2253307	24.51
1999	933441	69.04	2256384	32.64	3189825	29.26
2000	986000	5.63	2467180	9.34	3453180	28.55
2001	1474950	49.59	3609399	46.30	5084349	29.01
2002	1675444	13.59	1748800	51.55-	3424244	48.93
2003	4170225	148.90	2431683	39.05	6601908	63.17
2004	4200485	0.73	9801783	303.09	14002268	30.00
2005	4652800	10.77	11199910	14.26	15852710	29.35
2006	6612424	42.12	14434496	28.88	21046920	31.42
2007	7584498	14.70	8608594	40.36-	16193092	46.84
2008	15956713	110.39	11808473	37.17	27765186	57.47
2009	11259695	29.44-	9069400	23.20-	20329095	55.39
2010	33452289	197.10	8562801	5.59-	42015090	79.62
2011	23659876	29.27-	8074800	5.70-	31734676	74.56
2012	13258200	43.96-	9792700	21.27	23050900	57.52
2013	46963289	254.22	7440150	24.02-	54403439	86.32
2014	24097122	48.69-	8449300	13.56	32546422	74.04

المصدر من إعداد انطلاقا من الملاحق (21-18).

من خلال الجدول يتضح أن حجم البرنامج اللامركزي في انخفضت خلال السنوات 1995-1997 بنسب متفاوتة في حين انخفضت البرامج الممركز لسنة 1996 بنسبة تفوق 50%مقارنة بالسنة 1995 وهذا راجع لحدة الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد حيث كانت نسبة البرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج تمثل 51% سنة 1996 وهذا حرصا من الدولة على تحقيق نوع من الاستقرار على المستويات المحلية.

ابتداء من سنة 1999 بدأت النفقات العامة في تزايد سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي إلا أن نسبة اللامركزية كانت لا تتعدى 30% إلى غاية سنة 2001 أين زادت أهمية الهيئات اللامركزية بزيادة نسبة

البرامج المسيرة من طرف هذه الهيئات وهو ما يبين توجه الدولة نحو لامركزية تسيير النفقات العامة وخاصة البرامج التنموية، ويمكن تتبع تطور نسبة اللامركزية من خلال الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (3): منحنى يوضح تطور نسبة البرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج التنموية المحلية

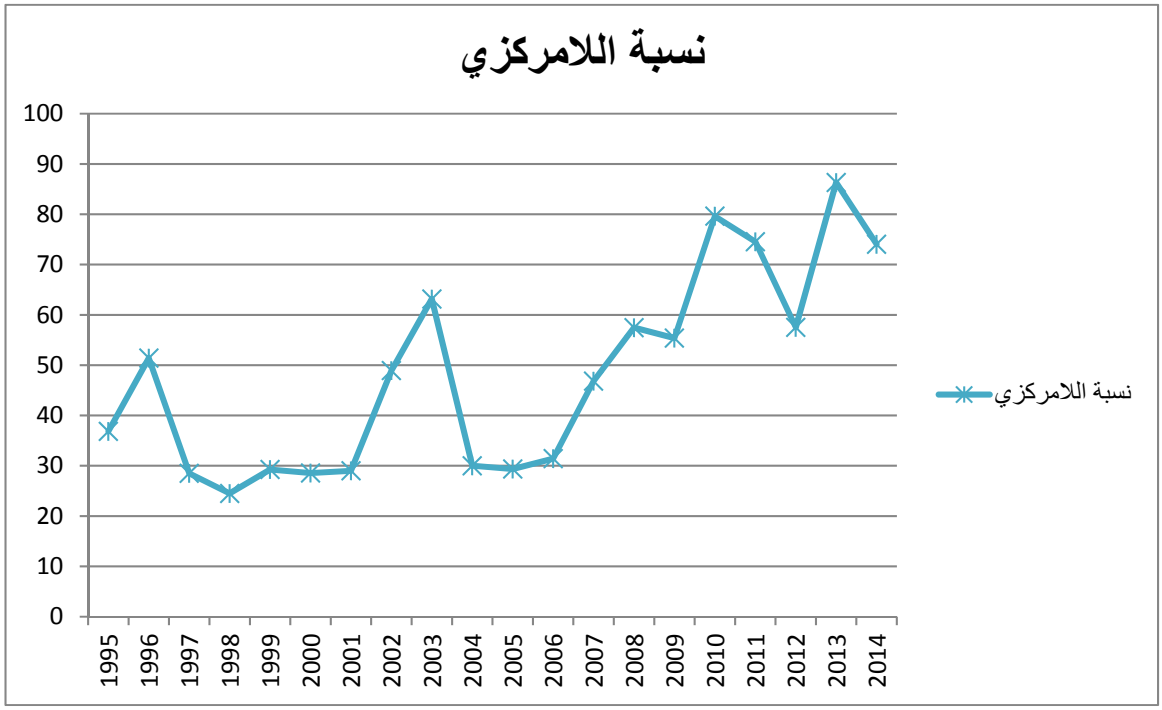

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول السابق

يوضح الشكل السابق المراحل التي مرت بها لامركزية تسيير البرامج التنموية حيث يمكن ملاحظة أنه لا يوجد توجه موحد في تسيير البرامج التنموية ففي بعض المراحل تتوجه الدولة نحو لامركزية تسيير البرامج التنموية بنسب عالية كما هو ملاحظ خلال السنوات 1996 بنسبة حوالي 50% وكذا خلال الفترة 2001-2003 حيث تطورت وارتفعت لتصل إلى نسبة تفوق 60% ثم المرحلة من 2006 إلى غاية 2014 حيث تميزت هذه المرحلة بتزايد الأهمية النسبية للبرامج اللامركزية مع تطور مستمر لتصل إلى أقصى نسبة سنة 2013 لتفوق نسبة 80% وهو ما يبرز الأهمية التي توليها الدولة للهيئات اللامركزية في تحديد أولوياتها التنموية وتسيير برامجها.

هذا من ناحية المجاميع الكلية إلا أنه وعلى مستوى القطاعات يمكن فهم القطاعات الممركزة والقطاعات الغير ممركزة وهو ما سيتم تحليله في ما يلي.

ثانيا: التوزيع القطاعي

سيسمح لنا هدا التحليل بمعرفة القطاعات المسيرة بطريقة لامركزية

جدول رقم (6):نسبة اللامركزي حسب القطاعات في البرنامج العادي خلال الفترة 2005-2014

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الري	100	77.96	95.14	100	100	98.35	100	100	96.54	91.29
المنشآت القاعدية	21.04	40.76	75.49	11.89	71.41	81.40	82.92	52.61	91.97	77.37
التعليم العالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الصحة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الحماية الاجتماعية	100	غ.م	غ.م	100	غ.م	100	غ.م	100	100	غ.م
الشبيبة والرياضة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
التكوين المهني	100	100	100	100		100		100		100
الفلاحة	35.81	40.49	27.33	100	19.37	14.52	10.27	16.76	0.00	0.00
المجاهدين	100	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الثقافة	غ.م	100	100	100	غ.م	غ.م	غ.م	100	100	100
المنشآت الإدارية	غ.م	96.73	90.76	100	0.00	غ.م	غ.م	80.06		100
البريد والمواصلات	0.00	8.74	0.00	0.00	0.00	7.87	0.00	0.00	0.00	0.00
النقل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التهيئة والتعمير	0.00	91.03	64.00	96.11	0.00	0.00	70.14	50.11	0.00	89.63
السكن	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	29.35	31.42	46.84	57.47	55.39	79.62	74.56	57.52	86.32	74.04

المصدر من إعداد انطلاقا من الملاحق (21-18)

من خلال الجدول نجد بأن هناك قطاعات قد أعطت الدولة للهيئات اللامركزية الصلاحيات التامة في إعداد مشاريعها بصورة تامة وهي تتمثل في كل من قطاع الري، الصحة، قطاع الشبيبة والرياضة وقطاع التربية، قطاع التعليم العالي والتكوين المهني وكذا قطاع الثقافة في حين هناك قطاعات تكفلت الهيئات المركزية بتحديد ووضع المشاريع المتعلقة بها دون أن تشرك الهيئات اللامركزية وهي كل من قطاعات الفلاحة وقطاع البريد والمواصلات وقطاع النقل، كما أنه هناك قطاعات تم وضع مشاريع على مستويين أحدهما مركزي والآخر لامركزي مع تفاوت نسبة اللامركزية فيها والأمر يتعلق بكل من قطاع الري حيث حظيت بتسيير لامركزي تام خلال السنوات 2005 و سنة 2008 وسنتي 2011 و2012 أما باقي السنوات فكانت نسبة التسيير اللامركزي في حدود 90%أما باقي القطاعات فتراوحت بين التسيير المركزي واللامركزي كما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (4): نسبة اللامركزية في القطاعات المشتركة

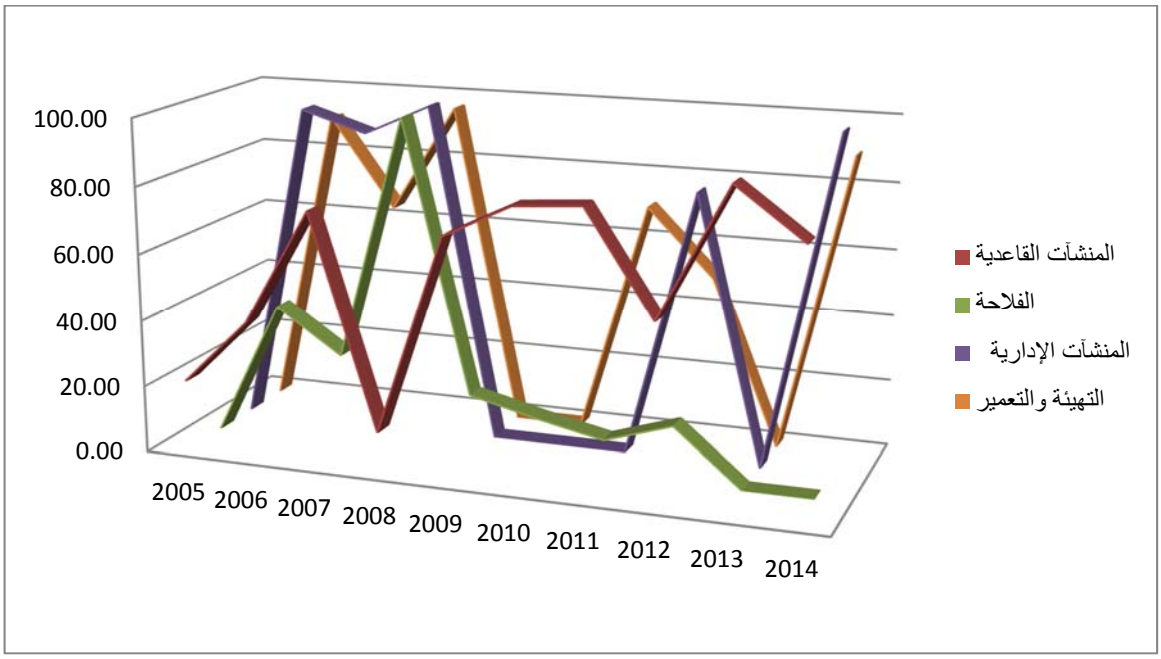

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول أعلاه

من خلال الشكل نجد بأن قطاع المنشآت القاعدية لم تتجاوز نسبة اللامركزية فيه 80% وهذا خلال السنوات 2007 وكذا في الفترة من 2009 إلى 2011 مع تذبذب في هذه القيمة خلال باقي السنوات في حين أن قطاع الفلاحة حضي سنة 2008 بنسبة تسيير لامركزي 100% ما عدى ذلك لم تتجاوز نسبة اللامركزية نسبة 20% خلال باقي السنوات.

المطلب الثاني: اللامركزية في البرامج الاستثنائية

البرامج الاستثنائية هي البرامج التي تبنتها الجزائر والمتمثلة أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والمخطط الخماسي والتي تسير وفق ثلاث مخططات، المخطط الممركز والمخطط القطاعي اللامركزي والمخططات البلدية للتنمية هذين الخيرين يمثلان الجهاز اللامركزي في تسيير برامج التنمية حيث سيتم تقدير مدى مساهمته في مجموع البرامج من خلال هذا المطلب.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

وهو البرنامج الرباعي الممتد من الفترة 2001-2004 حيث سيتم تحليل مدى تكريس اللامركزية فيه من خلال تحليل المجاميع الكلية والتوزيع القطاعي لمحتواه.

1-التوزيع الإجمالي للبرامج اللامركزية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سيتم فيما يلي تتبع المجاميع الكلية للبرنامج للوقوف على مدى تكريس اللامركزية في هذا البرنامج، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (7): تطور البرامج اللامركزية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة 10^3 دج

القطاع	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي				المجموع
	2001	2002	2003	2004	
مجموع البرامج اللامركزية	902314	852149	780240	654270	3188973
مجموع البرامج الممركزة	5432764	443157	410665	199180	6485766
مجموع جميع البرامج	6335078	1295306	1190905	853450	9674739
نسبة اللامركزي%	14.24	65.79	65.52	76.66	32.96

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

من خلال الجدول يتضح أن حجم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي انقسم إلى قسمين مركزي انتقل من 5432764 دج سنة 2001 إلى 199180 دج سنة 2004أي أنه في تناقص خلال فترة البرنامج في حين تطور البرنامج اللامركزي من 902314 سنة 2001 ليصل إلى 654270 سنة 2004 مع تزايد أهمية البرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج خلال فترة البرنامج حيث انتقلت من 14.24% سنة 2001 إلى 65.79% سنة 2002 لتصل إلى 76.66% سنة 2004. وهو ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (5): تطور نسبة البرامج اللامركزية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

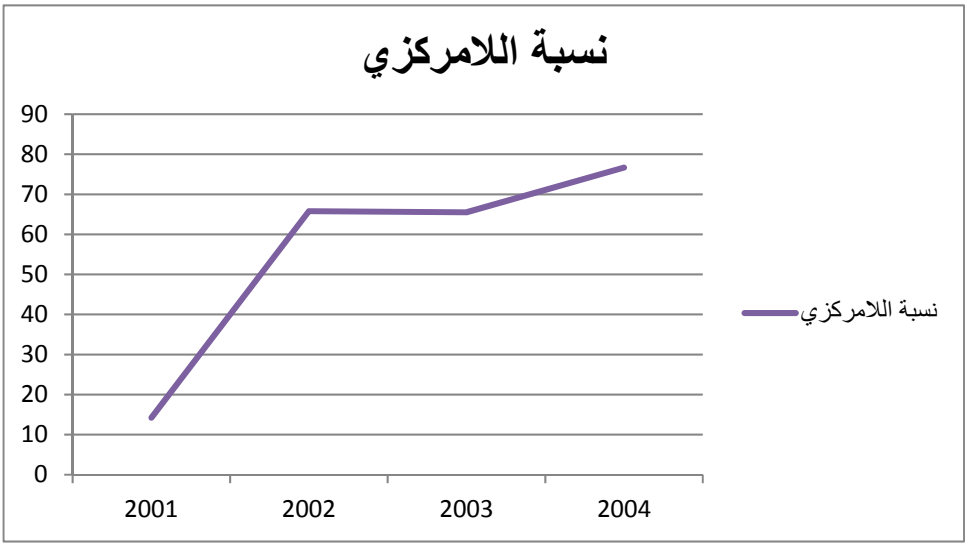

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول أعلاه.

يوضح الشكل السابق مدى تطور نسبة البرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج السنوية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو ما يبين أن الدولة تولي أهمية قصوى للهيئات اللامركزية في تحديد حاجياتها وأولوياتها في مجال التنمية المحلية، هذا على مستوى البرامج السنوية غير انه وفي المجمل خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) كانت نسبة البرامج اللامركزية (البرنامج القطاعي اللامركزي والمخططات البلدية للتنمية) 32.96% وهذا راجع إلى أن نسبة كبيرة من البرنامج توجهت نحو قطاعات كبرى وهو ما يفرض دراسة التوجه نحو اللامركزية بالتفصيل على حسب القطاعات.

2- التوزيع القطاعي للبرامج اللامركزية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

كما لاحظنا فإنه كان هناك توجه نحو اللامركزية من خلال تزايد الأهمية النسبية للبرامج اللامركزية خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وسيتم فيما يلي تحديد أهم القطاعات التي امتازت باللامركزية والقطاعات التي امتازت بالمركزية والقطاعات المشتركة.

جدول رقم (8): نسبة توزيع البرامج اللامركزية حسب القطاعات

في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

القطاع	النسبة المئوية للبرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج (%)				المجموع
	2001	2002	2003	2004	
التربية	81.40	100.00	100.00	50.82	89.09
الري	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
المنشآت القاعدية	34.67	68.84	58.00	80.50	57.44
التعليم العالي	100.00	0.00	0.00	92.05	84.68
الصحة	غ.م	غ.م	100.00	100.00	100.00
الحماية الاجتماعية	غ.م	غ.م	100.00	100.00	100.00
الشبيبة والرياضة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
التكوين المهني	60.34	100.00	0.00	21.05	44.20
الفلاحة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المنشآت الإدارية	0.00	7.69	100.00	100.00	72.74
البريد والمواصلات	غ.م•	0.00	0.00	0.00	0.00
النقل	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	0.00
التهيئة والتعمير	غ.م	100.00	100.00	100.00	100.00
البيئة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
المجموع	14.24	65.79	65.52	76.66	32.96

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

من خلال الجدول نجد بأن هناك قطاعات قد أعطت الدولة للهيئات اللامركزية الصلاحيات التامة في إعداد مشاريعها بصورة تامة وهي تتمثل في كل من قطاع الري، البيئة، الصحة، الحماية الاجتماعية، قطاع الشبيبة والرياضة وقطاع التهيئة والتعمير في حين هناك قطاعات تكفلت الهيئات المركزية بتحديد ووضع المشاريع المتعلقة بها دون أن تشرك الهيئات اللامركزية وهي كل من قطاعات الفلاحة وقطاع البريد والمواصلات وقطاع النقل، كما أنه هناك قطاعات تم وضع مشاريع على مستوى مركزي وعلى مستوى لامركزي مع تفاوت نسبة اللامركزية فيها والأمر يتعلق بكل من قطاع التربية بنسبة 89% للبرامج اللامركزية وقطاع المنشآت

• لم يتم تخصيص أغلفة مالية لهذا القطاع خلال هذه السنة

القاعدية بنسبة 57.44% أما قطاع المنشآت الإدارية فبنسبة لامركزية تقدر بـــ 72.74% أما قطاع التعليم العالي فبنسبة 84.68%.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

وهو البرنامج الخماسي الممتد من الفترة 2005-2009 حيث سيتم تحليل مدى تكريس اللامركزية فيه من خلال تحليل المجاميع الكلية والتوزيع القطاعي لمحتواه

1- التوزيع الإجمالي للبرامج اللامركزية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سيتم فيما يلي تتبع المجاميع الكلية للبرنامج للوقوف على مدى تكريس اللامركزية في هذا البرنامج، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (9): تطور البرامج اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة 10^3 دج

المجموع	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي					المجموع
	2005	2006	2007	2008	2009	
مجموع البرامج اللامركزية	8856819	3368387	4966824	4062821	3222584	24477434
مجموع البرامج الممركزة	13354193	10130766	2396820	2819788	1691872	14098939
مجموع جميع البرامج	22211012	13499153	7363644	6882609	4914456	38576373
نسبة اللامركزي%	39.88	24.95	67.45	59.03	65.57	63.45

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

من خلال الجدول يتضح أن حجم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي انقسم إلى قسمين مركزي انتقل من 13354193 دج سنة 2005 ليصل إلى 1691872 دج سنة 2009أي أنه في تناقص خلال فترة البرنامج في حين تطور البرنامج اللامركزي من 8856819 دج سنة 2005 ليصل إلى 3222584 دج سنة 2009 أما بالسبة لأهمية البرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج خلال فترة البرنامج فقد انخفضت من حوالي 40%سنة 2005 إلى حوالي 25% سنة 2006 لترتفع خلال السنوات التالية إلى حوالي 68% هذا بخصوص الأهمية النسبية السنوية وعلى العموم ففي مجمل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فقد كانت مساهمة الهيئات اللامركزية أكثر من 60% وهو ما يبين توجه الدولة نحو لامركزية تسيير البرامج التنموية والشكل الموالي يوضح تطور نسبة اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

شكل رقم (6):تطور نسبة البرامج اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

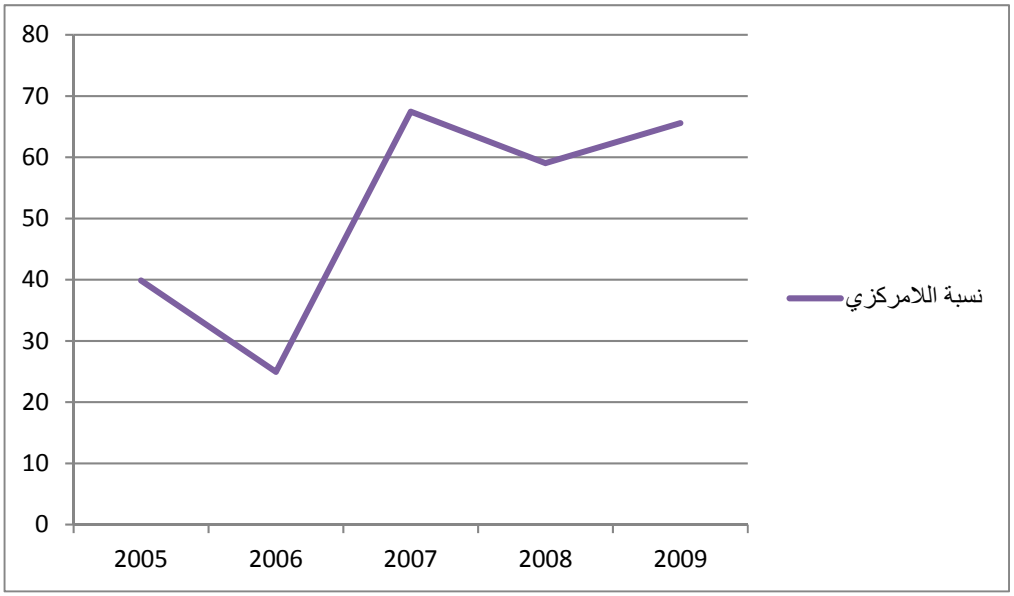

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول أعلاه.

يوضح الشكل السابق مدى تطور نسبة البرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج السنوية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث أن نسبته أعلى منه بالنسبة للبرنامج السابق (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو ما يبين أن الدولة تولي أهمية قصوى للهيئات اللامركزية في تحديد حاجياتها وأولوياتها في مجال التنمية المحلية، سواء على مستوى التوزيع السنوي أو التوزيع الإجمالي للبرنامج التنموي حيث كانت نسبة البرامج اللامركزية (البرنامج القطاعي اللامركزي والمخططات البلدية للتنمية) تفوق نسبة 60%.

2-التوزيع القطاعيللبرامج اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

كما لاحظنا فإنه كان هناك توجه نحو اللامركزية من خلال تزايد الأهمية النسبية للبرامج اللامركزية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وسيتم فيما يلي تحديد أهم القطاعات التي امتازت باللامركزية والقطاعات التي امتازت بالمركزية والقطاعات المشتركة.

جدول رقم (10): نسبة اللامركزية حسب القطاعات في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المجموع	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي					المجموع
	2005	2006	2007	2008	2009	
التربية	92.16	80.30	92.07	87.77	91.28	89.97
الري	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
المنشآت القاعدية	61.17	50.10	61.00	55.25	59.67	57.77
التعليم العالي	88.84	73.40	88.71	82.93	87.63	85.86
الصحة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
الحماية الاجتماعية	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
الشبيبة والرياضة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
التكوين المهني	53.28	28.34	52.97	41.04	50.38	46.53
الفلاحة	22.10	22.66	2.18	0.00	0.00	13.08
المنشآت الإدارية	79.35	57.13	79.14	70.11	77.38	74.57
البريد والمواصلات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
النقل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التهيئة والتعمير	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
البيئة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
المجموع	39.88	24.95	67.45	59.03	65.57	63.45

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

من خلال الجدول نجد بأن هناك قطاعات قد أعطت الدولة للهيئات اللامركزية الصلاحيات التامة في إعداد مشاريعها بصورة تامة وهي تتمثل في كل من قطاع الري، البيئة، الصحة، الحماية الاجتماعية، قطاع الشبيبة والرياضة وقطاع التهيئة والتعمير وهو كما في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في حين هناك قطاعات تكفلت الهيئات المركزية بتحديد ووضع المشاريع المتعلقة بها دون أن تشرك الهيئات اللامركزية وهي كل من قطاعات وقطاع البريد والمواصلات وقطاع النقل، كما أنه هناك قطاعات تم وضع مشاريع على مستوى مركزي وعلى مستوى لامركزي مع تفاوت نسبة اللامركزية فيها والأمر يتعلق بكل من قطاع التربية بنسبة تفوق 89% للبرامج اللامركزية وقطاع المنشآت القاعدية بنسبة 57.77% أما قطاع المنشآت الإدارية فبنسبة لامركزية تقدر بـ 74.57% أما قطاع التعليم العالي فبنسبة تفوق 85% وكذا كل من قطاع الفلاحة وقطاع التكوين المهني.

ثالثا: البرنامج الخماسي للتنمية

وهو البرنامج الخماسي الممتد من الفترة 2010-2014 حيث سيتم تحليل مدى تكريس اللامركزية فيه من خلال تحليل المجاميع الكلية والتوزيع القطاعي لمحتواه

1-التوزيع القطاعي للبرامج اللامركزية في البرنامج الخماسي للتنمية

سيتم فيما يلي تتبع المجاميع الكلية للبرنامج للوقوف على مدى تكريس اللامركزية في هذا البرنامج، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (11): تطور البرامج اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة 10^3 دج

المجموع	البرنامج الخماسي للتنمية					المجموع
	2014	2013	2012	2011	2010	
مجموع البرامج اللامركزية	14004633	22250694	25928183	20985464	27829894	110998868
مجموع البرامج الممركزة	8988073	10785690	13182508	12583302	14380917	59920490
مجموع جميع البرامج	22992706	33036384	39110691	33568766	42210811	170919358
نسبة اللامركزي%	60.91	67.35	66.29	62.51	65.93	64.94

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

من خلال الجدول يتضح أن حجم البرنامج الخماسي للتنمية انقسم إلى قسمين مركزي انتقل من 14380917 دج سنة 2010 ليصل إلى 89880732 دج سنة 2014أي أنه في تناقص خلال فترة البرنامج في حين تغير البرنامج اللامركزي من 27829894 دج سنة 2005 ليصل إلى 14004633 دج سنة 2014 أما بالسبة لأهمية البرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج خلال فترة البرنامج فقد فاقت النصف خلال سنوات فترة الدراسة وعلى العموم ففي المخطط الخماسي فقد كانت مساهمة الهيئات اللامركزية أكثر من 60% وهو ما يبين توجه الدولة نحو لامركزية تسيير البرامج التنموية والشكل الموالي يوضح تطور نسبة اللامركزية في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

شكل رقم (7):تطور نسبة البرامج اللامركزية في البرنامج الخماسي للتنمية

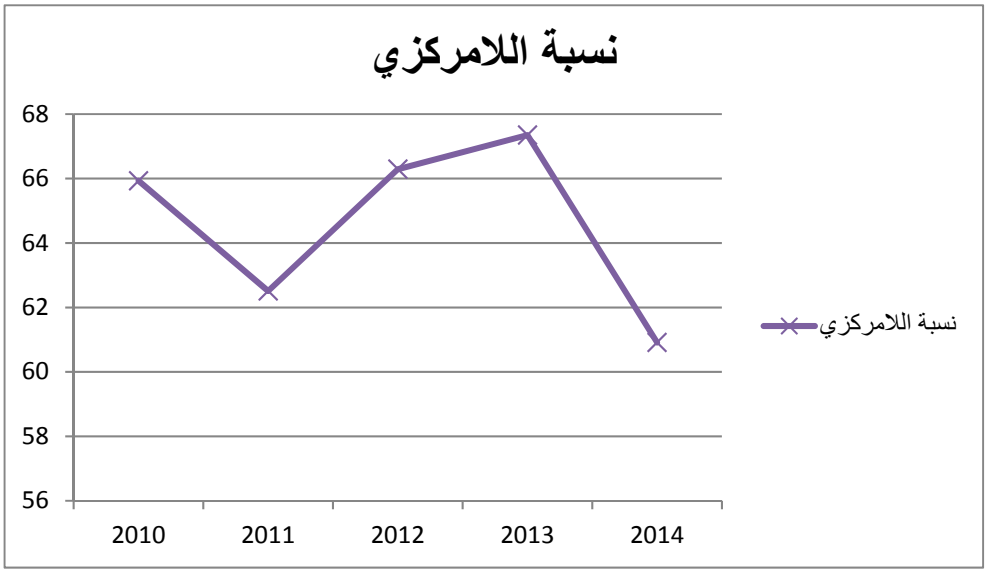

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول أعلاه.

يوضح الشكل السابق مدى تطور نسبة البرامج اللامركزية بالنسبة لمجموع البرامج السنوية في المخطط الخماسي للتنمية حيث أن نسبته تفوق الخمسين بالمائة خلال سنوات البرنامج وإن كانت تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع خلال السنوات وهو ما يبين أن الدولة تولي أهمية قصوى للهيئات اللامركزية في تحديد حاجياتها وأولوياتها في مجال التنمية المحلية، سواء على مستوى التوزيع السنوي أو التوزيع الإجمالي للبرنامج التنموي حيث كانت نسبة البرامج اللامركزية (البرنامج القطاعي اللامركزي والمخططات البلدية للتنمية) تفوق نسبة 60%.

2-التوزيع القطاعي للبرامج اللامركزية في البرنامج الخماسي للتنمية

كما لاحظنا فإنه كان هناك توجه نحو اللامركزية من خلال تزايد الأهمية النسـبية للبرامج اللامركزية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصـادي وسـيتم فيما يلي تحديد أهم القطاعات التي امتازت باللامركزية والقطاعات التي امتازت بالمركزية والقطاعات المشتركة.

جدول رقم (12): نسبة اللامركزية حسب القطاعات في المخطط الخماسي للتنمية

المجموع	المخطط الخماسي للتنمية					المجموع
	2010	2011	2012	2013	2014	
التربية	91.00	89.27	91.37	91.89	88.59	90.66
الري	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
المنشآت القاعدية	59.10	56.74	59.68	60.55	55.95	58.59
التعليم العالي	87.25	84.92	87.76	88.46	84.02	86.79
الصحة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
الحماية الاجتماعية	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
الشبيبة والرياضة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
التكوين المهني	49.52	44.67	50.68	52.35	42.97	48.50
الفلاحة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المنشآت الإدارية	76.78	73.12	77.59	78.74	71.74	76.04
البريد والمواصلات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
النقل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التهيئة والتعمير	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
البيئة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
المجموع	65.93	62.51	66.29	67.35	60.91	64.94

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

كما في البرامج التنموية السابق فإن هناك قطاعات قد أعطت الدولة للهيئات اللامركزية الصلاحيات التامة في إعداد مشاريعها بصورة تامة وهي تتمثل في كل من قطاع الري، البيئة، الصحة، الحماية الاجتماعية، قطاع الشبيبة والرياضة وقطاع التهيئة والتعمير وهو كما البرامج السابقة في حين هناك قطاعات تكفلت الهيئات المركزية بتحديد ووضع المشاريع المتعلقة بها دون أن تشرك الهيئات اللامركزية وهي كل من قطاعات الفلاحة والبريد والمواصلات وقطاع النقل، كما أنه هناك قطاعات تم وضع مشاريع على مستوى مركزي وعلى مستوى لامركزي مع تفاوت نسبة اللامركزية فيها والأمر يتعلق بكل من قطاع التربية بنسبة تفوق90% للبرامج اللامركزية وقطاع المنشآت القاعدية بنسبة تفوق 58% أما قطاع المنشآت الإدارية فبنسبة لامركزية تقدر بـ 76% أما قطاع التعليم العالي فبنسبة تفوق 86% وكذا قطاع التكوين المهني بنسبة حوالي 48%.

المطلب الثالث: أهمية المخططات البلدية بالنسبة للبرامج اللامركزية

تنقسم البرامج اللامركزية إلى مخططات غير ممركز تسير من طرف الولاية والمخططات البلدية للتنمية والتي تسير من طرف البلدية وعليه فهي أقرب المخططات للمواطن على مستوى البلديات ومن ثمة فإن تحقيق التنمية المحلية لا يتم إلا إذا استجابت لحاجيات الهيئات اللامركزية على مستوى البلدية وعليه فإن أهمية المخططات البلدية للتنمية بالنسبة للبرامج اللامركزية تعتبر من المؤشرات الهامة في تحديد مدى توجه الدولة نحو لامركزية تسيير البرامج التنموية ومدى قربها من المواطن. وعليه سيتم تحديد الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية سواء على مستوى البرامج العادية والبرامج الاستثنائية.

أولا: بالنسبة للبرنامج العادي

سيتم تتبع الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية على مستوى المجاميع الكلية ثم على مستوى التوزيع القطاعي فيما يلي:

1- التوزيع الإجمالي والأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية في البرنامج العادي

سيتم فيما يلي تتبع المجاميع الكلية لتطور المخططات البلدية للتنمية للوقوف على مدى تكريس اللامركزية على المستوى البلدي في هذا البرنامج، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (13): تطور المخططات البلدية للتنمية وأهميتها النسبية

الوحدة 10^3 دج

السنة	المخططات البلدية للتنمية	مجموع البرنامج القطاعي اللامركزي	مجموع جميع البرامج	نسبة مساهمة المخططات البلدية
1995	363630	781026	1144656	31.77
1996	290886	722420	1013306	28.71
1997	251314	436929	688243	36.52
1998	193610	358597	552207	35.06
1999	290726	642715	933441	31.15
2000	481920	504080	986000	48.88
2001	591370	883580	1474950	40.09
2002	445000	1230444	1675444	26.56
2003	380000	3790225	4170225	9.11
2004	1308267	2892218	4200485	31.15
2005	2184440	2468360	4652800	46.95
2006	2661164	3951260	6612424	40.24
2007	2002500	5581998	7584498	26.40
2008	1745800	14210913	15956713	10.94
2009	2371000	8888695	11259695	21.06
2010	21117500	12334789	33452289	63.13
2011	3260780	20399096	23659876	13.78
2012	3877700	9380500	13258200	29.25
2013	3344200	43619089	46963289	7.12
2014	10396300	13700822	24097122	43.14

المصدر من إعداد انطلاقا من الملاحق (21-18)

من خلال الجدول وبالرغم من تزايد حجم المخططات البلدية للتنمية حيث تزايدت عبر الزمن وارتفعت خاصة خلال السنوات 2004-2014 إلا أن الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية تبقى غير كافية ما عدة سنة 2010 حيث بلغت نسبتها 63% والشكل الموالي يوضح تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية بالنسبة لمجموع البرامج اللامركزية:

شكل رقم (8):الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية

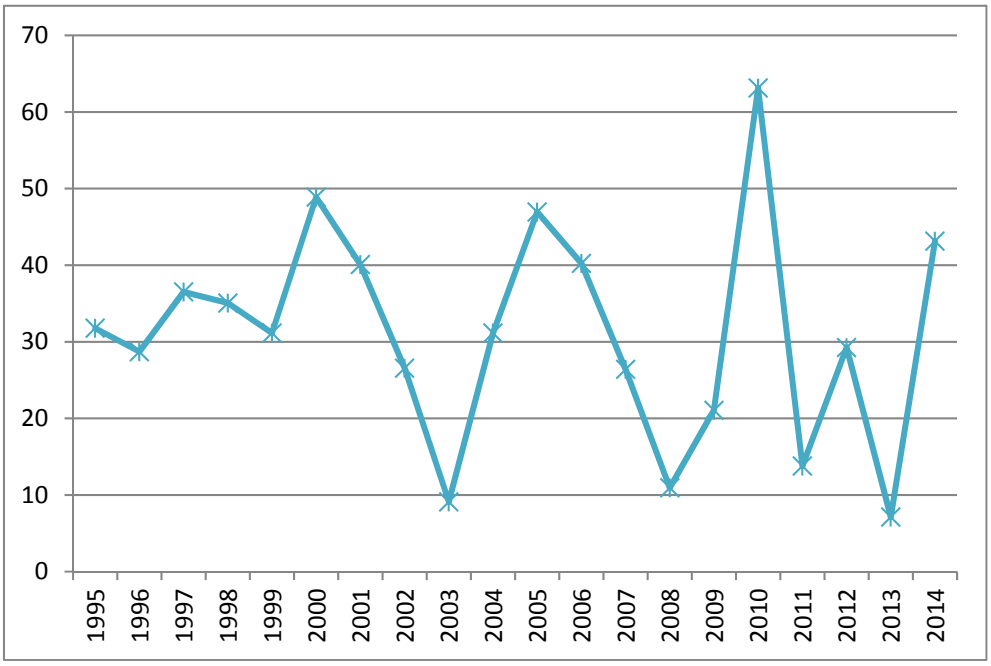

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول أعلاه

من خلال الشكل يتبين أن المخططات البلدية للتنمية وصلت خلال سنوات محددة إلى نسب تقارب 50% وهذا خلال السنوات 2000 وسنة 2005 وكذا سنة 2014 وكانت عند أقل مستوياتها خلال السنوات 2003 و 2008 و 2013 أما باقي السنوات فكانت تتراوح في حدود 30%.

2-التوزيع القطاعي

وحتى نقف على أهمية هذه المخططات يوف نقوم بتحديد القطاعات التي تحظى بتسيير على المستوى البلدي وهذا في ما يلي:

جدول رقم (14): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التربية	1.75	0.00	0.00	0.75	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الري	74.38	79.21	52.10	20.63	86.62	94.15	77.53	88.00	18.15	68.92
المنشآت القاعدية	100.00	95.32	100.00	68.75	11.71	10.41	15.79	25.70	4.08	93.27
التعليم العالي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الصحة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	5.78	0.45	81.60	0.00	55.82
الحماية الاجتماعية	0.00	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	0.00	غ.م	0.00	0.00	غ.م
الشبيبة والرياضة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التكوين المهني	0.00	0.00	0.00	0.00	غ.م	0.00		0.00	غ.م	0.00
الفلاحة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	غ.م	غ.م
المجاهدين	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الثقافة	غ.م	0.00	0.00	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	0.00	0.00
المنشآت الإدارية	غ.م	0.00	0.00	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	0.00
البريد والمواصلات	غ.م	100.00	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
النقل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
التهيئة والتعمير	غ.م	0.00	0.00	0.00	غ.م	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.00
السكن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المجموع	46.95	40.24	26.40	10.94	21.06	63.13	13.78	29.25	7.12	43.14

المصدر من إعداد انطلاقا من الملاحق (21-18)

من خلال الجدول يتبين بأن المخططات البلدية تختص بقطاعي الري والمنشـــآت القاعدية حيث تتراوح نسبة مساهمتها في تسيير القطاعين بين 100% خلال بعض السنوات و60% خلال باقي السنوات في حين أن باقي القطاعات تسـير عن طريق الولاية بالبرامج غير الممركزة تكاد تكون بصـورة تامة ما عدى قطاع الصـحة سنة 2012 حيث حظيت البلدية بنسبة تفوق 80%.

ثانيا: بالنسبة للبرامج الاستثنائية

كما في البرامج العادية فإن النفقات الاسـتثنائية تسـير على ثلاث مسـتويات مركزية ولامركزية (ولائية) وبلدية وعليه سـيتم تتبع الأهمية النسـبية للمخططات البلدية للتنمية على مسـتوى المجاميع الكلية وعلى مسـتوى التوزيع القطاعي فيما يلي حسب كل برنامج:

1-الأهمية النسبية للمخططات البلدية بالنسبة للبرنامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

حظيت المخططات البلدية للتنمية بمجموعة من المشـــاريع بمبالغ مختلفة في هذا البرنامج والجدول الموالي يبين الأهمية النسبية لهذه المخططات بالنسبة للبرنامج اللامركزي وتطورها خلال سنوات البرنامج

جدول رقم (15): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

القطاع	الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية %				المجموع
	2001	2002	2003	2004	
التربية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الري	40.94	100.00	100.00	100.00	92.67
المنشآت القاعدية	64.25	35.52	78.74	64.15	54.98
التعليم العالي	0.00	غ.م	غ.م	0.00	0.00
الصحة	غ.م	غ.م	0.00	0.00	0.00
الحماية الاجتماعية	غ.م	غ.م	0.00	0.00	0.00
الشبيبة والرياضة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التكوين المهني	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00
الفلاحة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المجاهدين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الثقافة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المنشآت الإدارية	غ.م	0.00	0.00	0.00	0.00
البريد والمواصلات	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
النقل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
التهيئة والتعمير	غ.م	0.00	0.00	0.00	0.00
السكن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البيئة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	11.53	26.99	41.01	37.90	28.28

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

من خلال الجدول يتبين أنه على مستوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد حظيت المخططات البلدية للتنمية بنسبة 28.28% تتوزع خلال سنوات البرنامج بنسب متفاوتة فقد كانت خلال سنة 2001 بنسبة 11.53% وارتفعت هذه النسبة سنة 2002 لتصل إلى حوالي 30% لتصل سنة 2003 إلى اعلى نسبة وهي 41% ثم تنخفض سنة 2004 إلى 37% وهذا مرتبط بالتوزيع السنوي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث كانت أهم

القطاعات المستفيدة على المستوى البلدي هي كل من قطاع الري حيث بلغت النسبة الإجمالية لمساهمة البلدية 92% وقطاع المنشآت القاعدية الذي فاقت نسبة مساهمة البلدية في تسيير برامجه بحوالي 50% في المجمل.

2-الأهمية النسبية للمخططات البلدية بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

حظيت المخططات البلدية للتنمية بمجموعة من المشاريع بمبالغ مختلفة في هذا البرنامج والجدول الموالي يبين الأهمية النسبية لهذه المخططات بالنسبة للبرنامج اللامركزي وتطورها خلال سنوات البرنامج.

جدول رقم (16): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المجموع	الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية %					المجموع
	2005	2006	2007	2008	2009	
التربية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الري	89.24	95.98	89.36	93.14	90.30	91.57
المنشآت القاعدية	44.46	69.77	44.77	56.73	47.35	51.20
التعليم العالي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الصحة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الحماية الاجتماعية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الشبيبة والرياضة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التكوين المهني	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الفلاحة	100.00	100.00	100.00	غ.م	غ.م	100.00
المنشآت الإدارية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البريد والمواصلات	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
النقل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التهيئة والتعمير	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البيئة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المجموع	23.46	47.04	20.99	29.75	22.50	27.12

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

من خلال الجدول يتبين أنه على مستوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فقد حضيت المخططات البلدية للتنمية بنسبة 27.12% تتوزع خلال سنوات البرنامج بنسب متفاوتة فقد كانت خلال سنة 2005 بنسبة 23.46% وارتفعت هذه النسبة سنة 2006 لتصل إلى أقصى حد لها خلال هذا البرنامج بحوالي 74%لتتراوح بين 20% و29% خلال الفترة المبقية من البرنامج وكما في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد حظي كل من

قطاعات الري والمنشآت القاعدية بمستويات عالية من اللامركزية على مستوى المخططات البلدية إضافة إلى قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمة البلدية في تسيير برامجه 100% خلال السنوات التي خصص له فيها أغلفة مالية.

3-الأهمية النسبية للمخططات البلدية بالنسبة للمخطط الخماسي للتنمية

كما في البرامج السابقة فإن المخططات البلدية للتنمية كان لها نصيب من المخطط الخماسي وهو ما سيتم دراسته فيما يلي:

جدول رقم (17): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات في المخطط الخماسي للتنمية

المجموع	الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية %					المجموع
	2010	2011	2012	2013	2014	
التربية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الري	90.50	92.05	90.09	89.48	92.54	90.84
المنشآت القاعدية	47.90	52.77	46.75	45.09	54.49	48.92
التعليم العالي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الصحة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الحماية الاجتماعية	84.00	84.05	74.39	69.67	75.79	79.24
الشبيبة والرياضة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التكوين المهني	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الفلاحة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المنشآت الإدارية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البريد والمواصلات	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
النقل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التهيئة والتعمير	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البيئة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المجموع	26.29	29.62	24.05	22.56	29.69	26.07

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (33-24)

من خلال الجدول يتبين أنه على مستوى المخطط الخماسي للتنمية فقد حظيت المخططات البلدية للتنمية بنسبة 26.07% تتوزع خلال سنوات البرنامج بنسب متقاربة فقد كانت خلال فترة البرنامج تتراوح بين 22% و30%إذ كانت أهم القطاعات المستفيدة على المستوى البلدي هي كل من قطاع الري حيث بلغت النسبة الإجمالية لمساهمة البلدية 90% وقطاع المنشآت القاعدية الذي فاقت نسبة مساهمة البلدية في تسيير برامجه بحوالي 50% في المجمل كما حضي قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة تفوق 79% في مجمل البرامج.

كخلاصة لما تم ملاحظته خلال هذا المطلب فإن المخططات البلدية للتنمية كانت في معظمها تركز على قطاع الري والمنشآت القاعدية إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى والتي تستجيب لمتطلبات التنمية على مستوى البلديات حيث انها الأقرب إلى المواطن واحتياجاته، ولكن تبقى هناك قطاعات لها علاقة بالجانب البلدي بقيت من اختصاص الولاية والهيئات التابعة لها وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقصير في خدمة المواطنين على مستوى البلديات.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يتضح بأن التنمية المحلية هي امتداد للتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتشمل كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص.

وتتطلب عملية التنمية المحلية تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية خاصة الذاتية ويتوقف نجاح الإدارة المحلية في إحداث المزيد من التنمية المحلية على مدى قدرتها وكفاءتها في تعبئة الموارد المالية المحلية، فالتمويل المحلي أهم مقومة من مقومات الإدارة المحلية وبدونها لا تستطيع تأدية وظائفها على أكمل وجه.

وحتى تتحقق التنمية المحلية بشكل يسمح بتلبية جميع رغبات وحاجيات المواطن سواء على المستوى الحضري أو الريفي لا بد من تكريس مبدأ اللامركزية، وفي سبيل ذلك أقرت الجزائر أحقية الجماعات المحلية في توفير حاجيات مواطنيها من خلال نوعين من المخططات وهما المخطط البلدي للتنمية والبرامج القطاعية اللامركزية

فالمخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية، حيث تهدف إلى التقليل أو القضاء على الزحف الريفي، ومحاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها وكذا تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية، وهذا في سبيل محو الاختلالات الجهوية بين البلديات وتحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة (التي تعاني من نقص الهياكل الاقتصادية و التجهيزات الجماعية).

بالرغم من الأهمية الكبرى لهذه المخططات إلا أنها تعاني من اختلالات عديدة سواء على المستوى المركزي أو على مستوى البلديات في حد ذاتها بحيث أصبحت تقريبا تعتمد كأدوات لصيانة ما هو موجود بدلا من كونها مخططات تسمح بإنشاء هياكل جديدة.

أما فيما يخص لامركزية تسيير البرامج التنموية فإن الجزائر قد كرستها على مستوى جملة من القطاعات بنسب متفاوتة سواء على المستوى الولائي أو على المستوى البلدي، في جميع البرامج التنموية العادية والاستثنائية.

الفصل الخامس تقييم لبرامج التنمية على ولايات الشرق

بعد ما تم استعراض الجوانب الفنية للنفقة العامة ومفاهيم الإنعاش الاقتصادي سواء على المستوى العام أو بالنسبة للجزائر، ومدى أهمية الجماعات المحلية في تحقيق أهداف السياسة العامة من جهة وتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى سيتم في هذا الفصل تحليل البيانات المتوفرة للفترة 1999-2014 في محاولة للإجابة عن التساؤل المطروح حول مدى فاعلية النفقات العامة، وهذا من خلال التركيز على برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر للفترة 2001-2004، والبرنامج 2005-2009 مع دراسة تأثير هذه النفقات على الجانب الاجتماعي وكذا على الهياكل القاعدية، والبرنامج التكميلي الذي اهتم بالتربية والتوجه نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فإنفاق هذه الأموال ضمن البرامج التنموية جاء بطرق متعددة حيث تمت من خلال اعتماد برامج مركزية في بعض القطاعات، وبرامج لا مركزية في قطاعات أخرى ناهيك عن المخططات البلدية التي هي أيضا ساهمت في الانفاق العام.

وسنركز هنا على ولايات من الشرق من خلال تحليل المعطيات ودراسات هذه البرامج والقطاعات التي تم فيها الانفاق وحجم الانفاق المخصص والمعتمد، فقدتم تسليط الضوء على كل من ولايات: تبسة، سوق أهراس، خنشلة، أم البواقي وبرج بوعريريج.

وعليه فيكمن دراسة هذا الفصل وفق ما يلي:

- ✓ التعريف بالولايات محل الدراسة؛
- ✓ تحليل أثر الإنفاق العام على بعض القطاعات الاجتماعية.

المبحث الأول: التعريف بالولايات محل الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على الولايات محل الدراسة وهي بعض ولايات الشرق الجزائري والتي مكنت الباحث من الحصول على بعض المعطيات الاقتصادية لا سيما بعض برامج التنمية المر يتعلق بكل من ولاية تبسة، سوق أهراس، أم البواقي، خنشلة وولاية برج بوعريريج.

المطلب الأول: التعريف بالولايات محل الدراسة

من خلال الزيارة الميدانية لمعظم ولايات الشرق الجزائري وبع محاولة الحصول على مجمل تقارير التنمية إلا أنه تعذر ذلك لذا ستكون الدراسة على الولايات التي تمت الحصول على معطياتها وهي ولاية تبسة، خنشلة، سوق أهراس، برج بوعريريج، أم البواقي وهي كلها ولايات تعتبر فلاحية ومتقاربة من حيث البنية الجغرافية والتضاريس وعليه سيتم التعرف عليها فيما يلي:

أولا: الموقع الجغرافي

1- ولاية أم البواقي

تقع في أقصى الحدود الجنوبية للتل الأطلسي محتلة بذلك موقعا وسطا في الجزء "الهضاب العليا" الشرقي للبلاد.

وهي تقع في ارتفاع يتراوح بين 700 و1000 متر. وتحدها سبعة ولايات وهي: قسنطينة وميلة شمالا و قالمة و سوق اهراس في الشمال الشرقي و خنشلة جنوبا و باتنة في الجنوب الغربي وتبسة في الجنوب الشرقي.

2- ولاية تبسة

تقع ولاية تبسة في شرق البلاد وهي الولاية رقم **12** من بين 48 ولاية حسب التقسيم الإداري، كما أنها ولاية حدودية وتمتاز بآثار رومانية تكسيها الطابع السياحي لكن هذا الجانب قد أهمل تماما في السياسة التنموية للولاية، وترتبط ولاية تبسة بالمناطق السهبية الشاسعة وسط الهضاب العليا وتمتد على مساحة 13.878كلم^2 ،حيث تتشكل من 12 دائرة و28 بلدية.

تحد ولاية تبســـة من الشـــمال ولاية **ســـوق اهراس**، جنوبا ولاية **الوادي**، غربا وجنوب غرب ولايتي **أم البواقي وخنشلة**.

3- ولاية برج بو عريريج:

تقع على مرتفعات هضاب شرق البلاد حيث تمتد على محور الجزائر – قسنطينة. ويحدها شمالا ولاية بجاية، وشرقا ولاية سطيف وغربا ولاية البويرة وجنوبا ولاية المسيلة، وتتشكل تضاريس الولاية من ثلاث مناطق كبرى: منطقة السهول العليا، منطقة الجبال ومنطقة السهوب.

4- ولاية خنشلة:

تقع ولاية خنشلة في شرق البلاد، إلى الجنوب من منطقة قسنطينة حيث تعتبر البنية الطبيعية للولاية في غاية التنافر فهي تتميز بثلاث مناطق طبيعية متمايزة.

* **السهول المرتفعة في الشمال:** وتغطي أقل من 15 % من إقليم الولاية. وهي منطقة من السهول ذات المقدّرات العالية من المياه التي توفر إمكانيات كبرى لتطوير الزراعة.

* **المنطقة الجبلية:** وهي تحتل الجزء الأوسط والغربي من الولاية بنسبة 36 % من إقليم الولاية (مرتفعات الأوراس وجبال النمامشة).

* **المراعي السهبية والصحراوية:** وتغطي النصف من الجزء الجنوبي في الولاية بنسبة 49 % من المساحة الإجمالية (منطقة ذات طابع رعوي).

5- ولاية سوق أهراس

يتبين من تكوين تضاريس الأرض في الولاية وجود مجموعتين كبريين:

الشمال بطابعه الجبلي والغابي ويتألف من 12 بلدية بمساحة 1879,58 كم2 أي ما يمثل نسبة 43% من إقليم الولاية، مع معدل تساقط الأمطار المعتبر (800 مم/سنة) وهي منطقة يغلب عليها طابع تربية الأبقار وزراعة الأشجار المثمرة.

الجنوب ويتألف من السهول المرتفعة والمراعي ويضم 14 بلدية بمساحة 2480,07 كم2 أي ما يمثل نسبة 57 % من إقليم الولاية، مع معدل تساقط الأمطار يبلغ 300 مم/سنة. ويغلب على هذه المنطقة طابع تربية الأغنام وإنتاج الحبوب.

ثانيا: التوزيع السكاني حسب المناطق

قبل الحديث عن التوزيع السكاني يجب معرفة مساحة كل ولاية وكذا عدد دوائرها زهز ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (18): يبين توزيع الولايات/ الدوائر/ البلديات والمساحة

الرمز	الولايات	عدد الدوائر	عدد البلديات	المساحة كم2
04	أم البواقي	12	29	6 783
12	تبسة	12	28	14 227
34	برج بوعريرج	10	34	4 115
40	خنشلة	8	21	9 811
41	سوق أهراس	10	26	4 541

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات مقدمة مصالح الولايات المعنية.

يتبين من خلال الجدول أن ولاية تبسة تتربع على أكبر مساحة من هذه الولايات تليها ولاية خنشلة لتأتي ولاية برج بوعريريج في آخر الترتيب من حيث المساحة، أما من حيث توزيع الدوائر فنجد أن هناك تقارب بين مجموع الولايات، وهذا لأن هذا التوزيع يراعى فيه عدة جوانب من حيث التقسيم الإداري للمناطق.

جدول رقم (19): التوزيع السكاني لسنة 2017

الرمز	الولايات	سكان المنطقة الحضرية	سكان المنطقة الريفية	مجموع السكان	الكثافة السكانية
04	أم البواقي	454720	166892	621612	91.60
12	تبسة	486624	162079	648703	45.60
34	برج بوعريرج	389260	239215	628475	167.70
40	خنشلة	263244	123439	386683	39.40
41	سوق أهراس	256963	181164	438127	96.50

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات مقدمة مصالح الولايات المعنية.

من خلال الجدول نجد بأن ولاية برج بوعريريج تمتاز بأعلى كثافة سكانية نظرا لموقعها الجغرافي بحيث أنها قريبة من عدة ولايات ذات أهمية اقتصادية وسياسية، في حين نجد أن ولاية خنشلة الكثافة السكانية بها منخفضة مقارنة بباقي ولايات العينة وهذا نظرا لكبر مساحتها من جهة ولتنوع تضاريسها من جهة أخرى.

المطلب الثاني: هيكل النفقات العامة بالمنطقة

تســـتفيد هذه الولايات كغيرها من عدة مخططات خاصـــة لتنمية المنطقة من أهم هذه المخططات نجد البرنامج القطاعي اللامركزي، البرنامج القطاعي الممركز، المخططات البلدية للتنمية، ومخططات أخرى كبرنامج الأشغال الكبرى السهبية وبرنامج التنمية والدعم وبرنامج خاص بالقطاع الفلاحي ويشتمل على برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية.

كما استفادت هذه الولايات نفقات استثنائية في إطار مخططات التنمية كبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي المبرمج للفترة (2001-2004) وبرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014).

وفي ما يلي قراءة لتوزيع النفقات حسب كل مخطط وحسب كل قطاع، وكذا لمجموع المخططات.

أولا: البرنامج العادي

يحتوي البرنامج العادي على المخططات البلدية للتنمية والبرنامج القطاعي المركزي والبرنامج القطاعي اللامركزي وفيما يلي قراءة لمحتوى هذه البرامج.

1- البرنامج القطاعي اللامركزي في البرنامج العادي

تستفيد كل ولاية من مجموعة من الأغلفة المالية والمشاريع يتم تسجيلها في إطار البرنامج القطاعي اللامركزي تتوزع على مجموعة من القطاعات بحيث تختلف الأهمية النسبية لكل قطاع على حسب الدراسة المقدمة من المجلس الولائي حيث تختلف هذه الأغلفة من سنة إلى أخرى وذلك ما يوضحه الجدول الموالي عينة لتوزيع الأغلفة المالية للبرنامج القطاعي اللامركزي لولاية تبسة خلال بعض السنوات:

جدول رقم (20): البرنامج القطاعي اللامركزي لولاية تبسة (البرنامج العادي)

الوحدة 10^3دج

القطاع	1995	2000	2001	2004	2005	2014
التربية	329676	197246	215250	2223000	887607	377700
الري	244500	66408	75000	328500	298836	840000
المنشآت القاعدية	130500	0	14500	0	0	610000
التعليم العالي	0	89810	63300		404145	1219321
الصحة	0	24004	17000	93780	108018	60000
الحماية الاجتماعية	13000	15204		61335	68418	0
الشبيبة والرياضة	25600	22204	74000		99918	759000
التكوين المهني	20200	80000	18000	96300	360000	510000
الفلاحة	17550	9204	25500	89302.5	41418	0
المجاهدين	0	0	0	0	200000	0
الثقافة	0	0	110000	0	0	210000
المنشآت الإدارية	0	0	230000	0	0	8406546
البريد والمواصلات	0	0	0	0	0	0
النقل	0	0	0	0	0	0
التهيئة والتعمير	0		41030	0	0	708255
السكن	0	0	0	0	0	0
المجموع	781026	504080	883580	2892217.5	2468360	13700822

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق(24 و25)

من خلال الجدول يتبين بأن هناك توجهات مختلفة للولاية وهذا من خلال تغير النسبة الممنوح لكل قطاع من سنة إلى أخرى كما أن هناك قطاعات لم تستفد خلال سنوات من أي مشروع وأخرى تكتسي أهمية كبرى ويمكن أن يبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (21): الأهمية النسبية (النسبة المئوية) للقطاعات بالنسبة لمجمل المشاريع خلال السنة

القطاع	1995	2000	2001	2004	2005	2014
التربية	42.21	39.13	24.36	76.86	35.96	2.76
الري	31.30	13.17	8.49	11.36	12.11	6.13
المنشآت القاعدية	16.71	0.00	1.64	0.00	0.00	4.45
التعليم العالي	0.00	17.82	7.16	0.00	16.37	8.90
الصحة	0.00	4.76	1.92	3.24	4.38	0.44
الحماية الإجتماعية	1.66	3.02	0.00	2.12	2.77	0.00
الشبيبة والرياضة	3.28	4.40	8.38	0.00	4.05	5.54
التكوين المهني	2.59	15.87	2.04	3.33	14.58	3.72
الفلاحة	2.25	1.83	2.89	3.09	1.68	0.00
المجاهدين	0.00	0.00	0.00	0.00	8.10	0.00
الثقافة	0.00	0.00	12.45	0.00	0.00	1.53
المنشآت الإدارية	0.00	0.00	26.03	0.00	0.00	61.36
البريد والمواصلات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
النقل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التهيئة والتعمير	0.00	0.00	4.64	0.00	0.00	5.17
السكن	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول السابق

يتبين من الجدول بأن قطاع التربية وقطاع الري كان يحتل حيزا كبيرا من مشاريع البرنامج القطاعي اللامركزي خلال السنوات 1999 –2005 ليتراجع سنة 2014 في حين ازداد الاهتمام بالمنشآت الإدارية سنة 2014.

2- البرنامج القطاعي المركزي في البرنامج العادي

في هذا البرنامج تختلف التوجهات حيث يتم التركيز على القطاعات التي لم تشتمل بصورة كبيرة في البرنامج اللامركزي وعليه فيمكن ملاحظة أن أهم القطاعات التي يركز عليها هذا البرنامج متعلقة بالبنية التحتية وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (9): يوضح توزيع البرنامج القطاعي المركزي لولاية تبسة

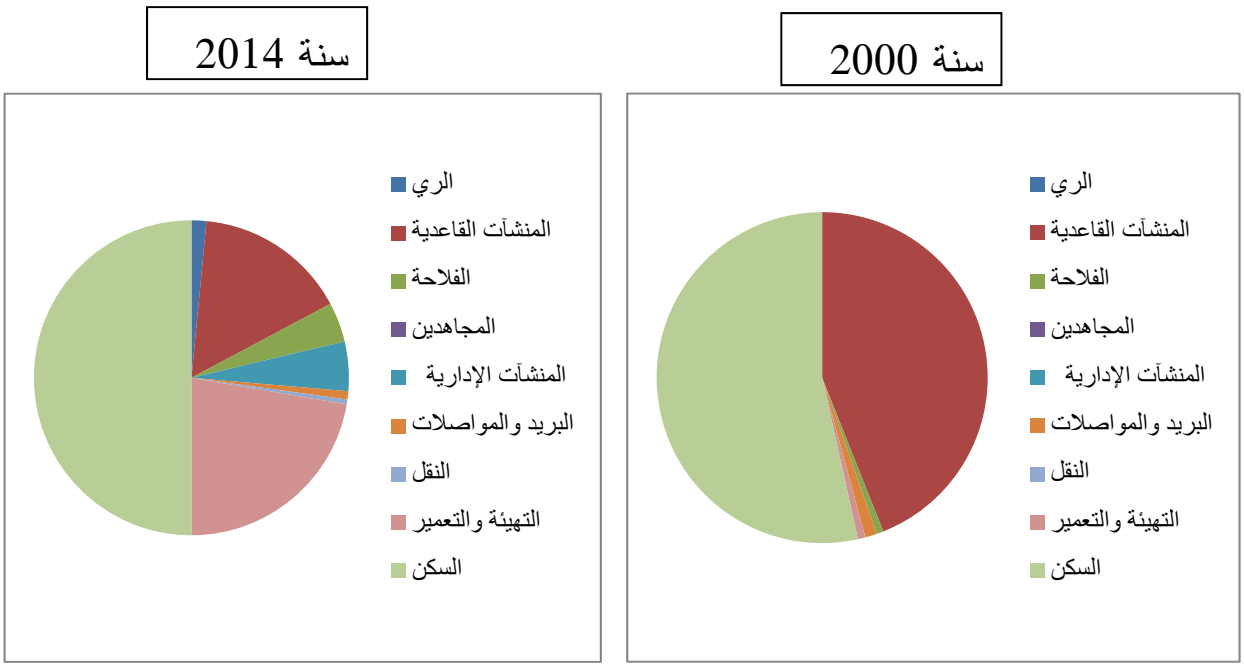

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (23-24)

كما نلاحظ إن هذا البرنامج عامة يركز على قطاع المنشآت القاعدية والسكن والتهيئة والتعمير نظرا لما تكتسيه هذه القطاعات من أهمية في التنمية المحلية.

3- المخططات البلدية للتنمية في البرنامج العادي

تتوزع المخططـــات البلديـــة للتنميـــة بين الري والمنشآت القاعدية في حين تتوزع النسبة الباقية على القطاعات الأخرى وإن كانت ضئيلة بالنسبة للقطاعات الأخرى، (أنظر الملحق رقم 27)

والمتتبع لهذه البرامج فإنها تختلف من مرحلة على مرحلة لأنها في معظمها تحاول أن تغطي جميع القطاعات في الولاية فعلى فترات طويلة وبتجميع هذه البرامج نجدها تغطي جميع القطاعات الضـــرورية في المنطقة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (22) حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 1974 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرنامج العادي ولاية سوق أهراس

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	1974-1999	2014-2000	القطاع	1974-1999	2014-2000
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**74494**	**1739608.5**	التربية	**2382464.7**	**16510210.5**
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	**11480**	**0**	التكوين	**353861.9**	**2577190**
الفلاحة	**674234.4**	**359800**	التعليم العالي	**307353.9**	**7101451.7**
الري	**932658.3**	**1665160**	الصحة	**329432.6**	**5833450**
الغابات	**338195.9**	**7357807.1**	الشباب والرياضة	**158109.7**	**3801893.2**
البيئة	**0**	**1771350**	الثقافة	**10500**	**1433390**
الطاقة	**1062940.9**	**13076614.6**	المجاهدين	**2116.8**	**14000**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**61635**	**40600**	الشؤون الدينية	**8540**	**2174893**
السياحة	**0**	**313250**	الحماية الاجتماعية	**104349.7**	**666400**
النقل	**51759.4**	**1114752.1**	التهيئة الحضرية	**906812.9**	**13494057.5**
الاتصالات السلكية واللاسلكية	**0**	**185500**	السكن	**5842824.4**	**45591749.7**
التجارة	**6610.8**	**364700**	محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1336300**
المنشآت القاعدية	**1007307**	**32828299**	المؤسسات + وسائل الإنجاز	**71372**	**833000**
المطارات	**0**	**1198400**	مجموع البرنامج القطاعي	**15058848**	**175878985.1**
المنشآت الإدارية	**359793.7**	**12495158.2**	المخططات البلدية للتنمية	**4066609.4**	**15743844.2**
المجموع العام	**19125457.4**	**191622829.3**			

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير التنمية لولاية سوق أهراس

في هذا الجدول تم تجميع البرامج القطاعية العادية ويمكن ملاحظة أن الولاية من خلال البرامج الإنفاقية تحاول تغطية جميع القطاعات ومسايرة السياسة العامة للبلاد، نفس الشيء بالسبة لولايات أم البواقي، خنشلة وبرج وبوعريريج (أنظر الملاحق من 11 إلى 20)

من خلال ما سبق نستخلص بأن جهاز التخطيط المركز يركز على الجانب الاقتصادي والفلاحي لهذه المناطق وجانب الإسكان أما الجهاز المحلي والقائم بالتخطيط اللامركزي والمخططات البلدية للتنمية فإنه في الأولى يركز أساسا على التربية والتعليم ثم الفلاحة والجانب الاقتصادي والناحية الاجتماعية سواء من حيث السكن والصحة وغيرها من الجوانب الاجتماعية أما في المخططات البلدية للتنمية فإنه يركز أساسا على ناحيتي الري والهياكل القاعدية وخاصة في المناطق الريفية والبلديات النائية بالمنطقة.

ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو

كالبرنامج العادي فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي كالبرنامج العادي فإن البرامج الاستثنائية والمتمثلة أساس في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2001)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والمخطط الخماسي (2010-2014) فإنها جاءت على مستويين من التخطيط المركزي واللامركزي.

وقد كان الهدف من هذه الاستثمارات تدعيم وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع مثل التعليم والرعاية الصحية اللائقة وانجاز الطرقات والسدود وتوسيع شبكات الكهرباء والغاز، وغيرها من الاحتياجات الضرورية لتحسين معيشة الأفراد وتوفير العوامل المساعدة على نمو الأنشطة الاقتصادية وتوسعها بشكل يسمح بخلق الثروة وإحداث تنمية شاملة في جميع القطاعات، وهو ما يمكن ملاحظته من على مستوى الولايات محل الدراسة.

جدول رقم (23): حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرامج الاستثنائية لولاية برج بوعريريج

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	2004/2000	2009/2005	2014/2010
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**0**	**109957.96**	**924093.94**
الفلاحة والري	**1441580**	**19302080**	**20743660**
الغابات	**230992.86**	**1591814**	**1484504**
البيئة	**263620**	**1009400**	**842310**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**56840**	**0**	**0**
السياحة	**0**	**8820**	**185710**
النقل والمطارات	**30380**	**2225580**	**2255960**
التخزين والتوزيع	**0**	**167580**	**304780**
المنشآت القاعدية	**1684816**	**25368672**	**9613800**
المنشآت الإدارية	**746740.4**	**6737010**	**9931071.08**
التربية	**3642259.18**	**9381594.88**	**8634300.78**
التكوين	**359758**	**1405418**	**1597890**
التعليم العالي	**1495118.38**	**3216360**	**5230554**
الصحة	**717360**	**4586890**	**1754200**
الشباب والرياضة	**642880**	**2003904**	**1989866.48**
التهيئة الحضرية	**791080.5**	**8264340**	**0**
السكن	**791080.5**	**394450**	**639819.46**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1870820**	**0**
أخرى	**199430**	**1446676**	**993720**
مجموع البرنامج القطاعي	**13093935.82**	**90977857.04**	**51098237.82**
المخططات البلدية للتنمية	**3100102.6**	**9326660**	**766047.38**
المجموع العام	**16194038.42**	**100304517**	**51864285.2**

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير التنمية لولاية برج بوعريريج

ويمكن ملاحظة توزيع القطاعات في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (10): توزيع الاستثمارات على القطاعات في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) لولاية برج بوعريريج

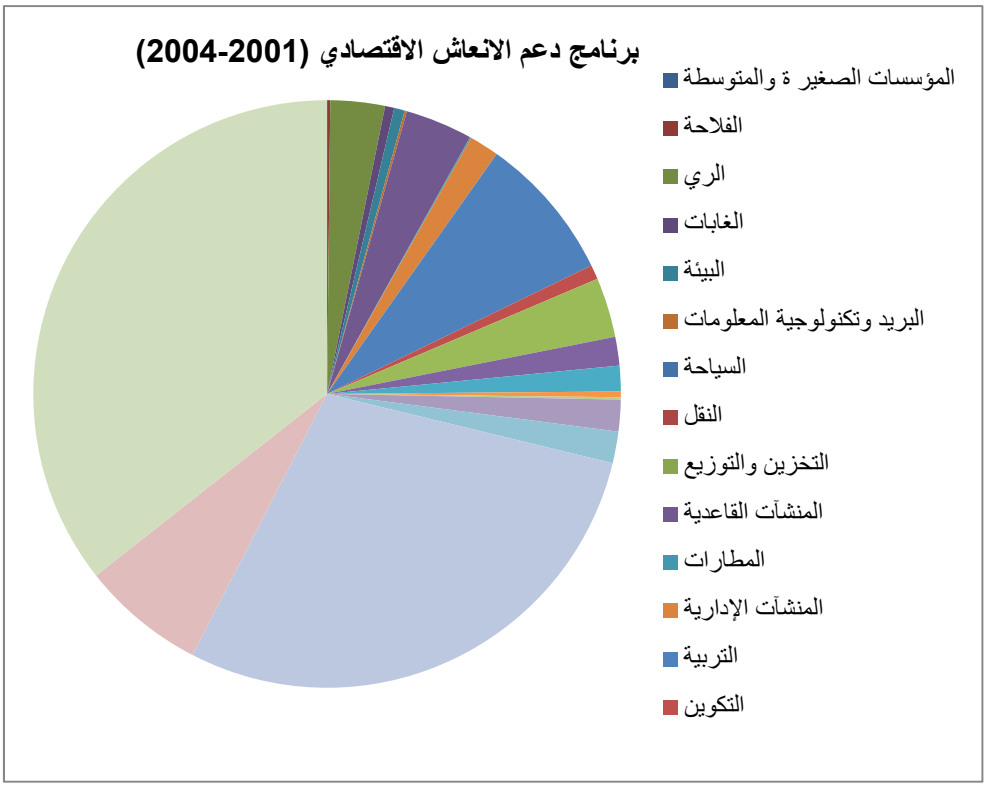

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول أعلاه

من خلال الشكل وجدنا أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ركز على الجانب الاجتماعي وكذا على الهياكل القاعدية في هذه الولاية الأمر الذي يساهم في ترقية المنطقة وهو ما سوف يتم دراسته من خلال تتبع أثر هذه البرامج على القطاعات الاجتماعية بالمنطقة وهو ما يمكن ملاحظته بالنسبة لولايات محل الدراسة.

أما بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) فإن توزيع المشاريع على القطاعات فقد ركز على التربية كما انه هناك اتجاه نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها خيارا استراتيجيا للنهوض بالاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية لعائدات البترول وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (11): توزيع الاستثمارات على القطاعات في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) لولاية برج بوعريريج

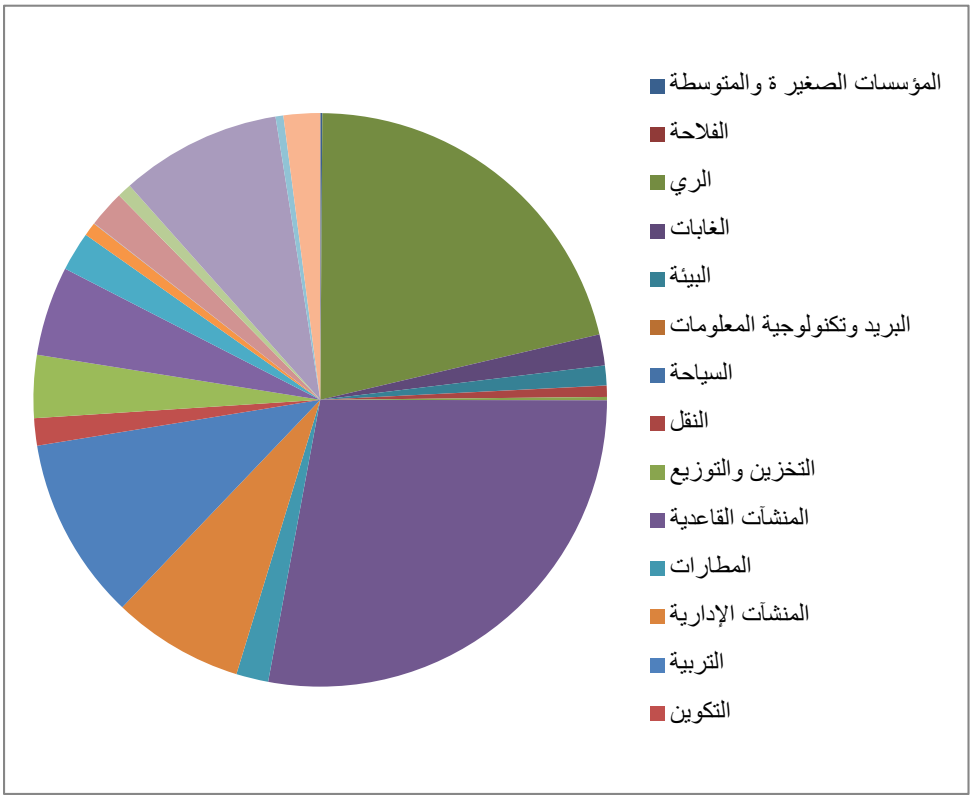

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 23

أما بالنسبة للمخطط الخماسي(2010-2014) فإنه يعتبر امتداد وتكملة للمخطط السابق له حيث أنه ما زال يركز على التربية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت القاعدية والإدارية وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (12): توزيع الاستثمارات على القطاعات في المخطط الخماسي (2010-2014) لولاية برج بوعريريج

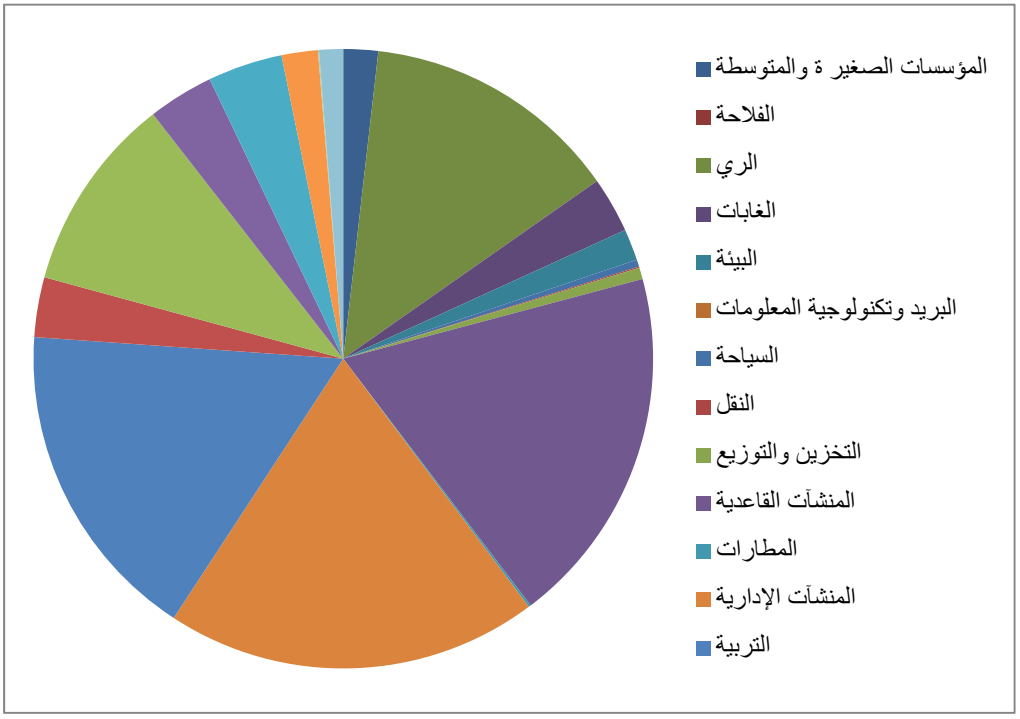

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم23

لاحظنا أن المخططات الثلاثة متخصصة في مجالات معينة وهذا لا يعني عدم وجود مجالات مشتركة بينها، وكل ذلك في سبيل النهوض بالتنمية المحلية وتحقيق أهداف السياسة العامة وسنحاول من خلال المبحث الموالي تتبع أثر هذه الزيادة في النفقات العامة على الجانب الاجتماعي، أما في ما يخص كفاءتها على المجال الاقتصادي والذي ارتأينا دراسته على التشغيل أو البطالة فقد تم تخصيص الفصل الموالي لدراسته بالتفصيل.

المبحث الثاني: أثر النفقات العامة على المؤشرات الاجتماعية

تمس النفقات العامة على المستوى المحلي العديد من الجوانب والتي تسعى الدولة من خلالها إلى الرفع من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية حتى تحقق تنمية محلية شاملة ويتجسد ذلك من خلال الإنجازات المحققة في كل قطاع وكذا من خلال تلبية هذه الإنجازات لحاجات الأفراد وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر النفقات العامة على الهياكل القاعدية

تم تحقيق نتائج هامة في مجال الهياكل القاعدية حيث يمكن تتبع أثر النفقات العامة من خلال تحليل اهم النتائج التي حققتها كل ولاية من الولايات محل الدراسة وفق ما يلي:

أولا: شبكة الطرقات

تتكون شبكة الطرقات للولايات من طرق وطنية وطرق ولائية وطرق بلدية والجدول الموالي يوضح شبكة الطرقات لولايات الدراسة كما يلي

جدول رقم (24): تطور شبكة الطرقات

البيان	تبسة		سوق أهراس		خنشلة		أم البواقي		برج بوعريريج	
السنة	1999	2014	1999	2014	1999	2014	1999	2014	1999	2014
طريق وطني	545	565	405	452.9	262	281.8	398	413.86	294	304
طريق ولائي	392	418	202 كم	312 كم	702	742.6	395	412.66	2279	2297.5
طريق بلدي	1200	1637	1496.2	1696.2	2509	2609.4	882	922.2	1855	1895.6

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير التنمية للولايات محل الدراسة

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن هناك تطور ملحوظ في شبكة الطرقات للولايات محل الدراسة حيث يتبين أن هناك تدعيم للطرقات الموجودة أصلا، وتجدر الإشارة أن النفقات المخصصة لهذا الجانب تستخدم لإعادة الاعتبار، التدعيم والصيانة وهو ما يبرر عدم وجود إنجازات كبيرة خلال الفترة 199-2014.

في المقابل نجد بأن نفقات الأشغال العمومية تطورت وارتفعت خلال هذه الفترة وهو ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (13): تطور نفقات المنشآت القاعدية لولاية تبسة

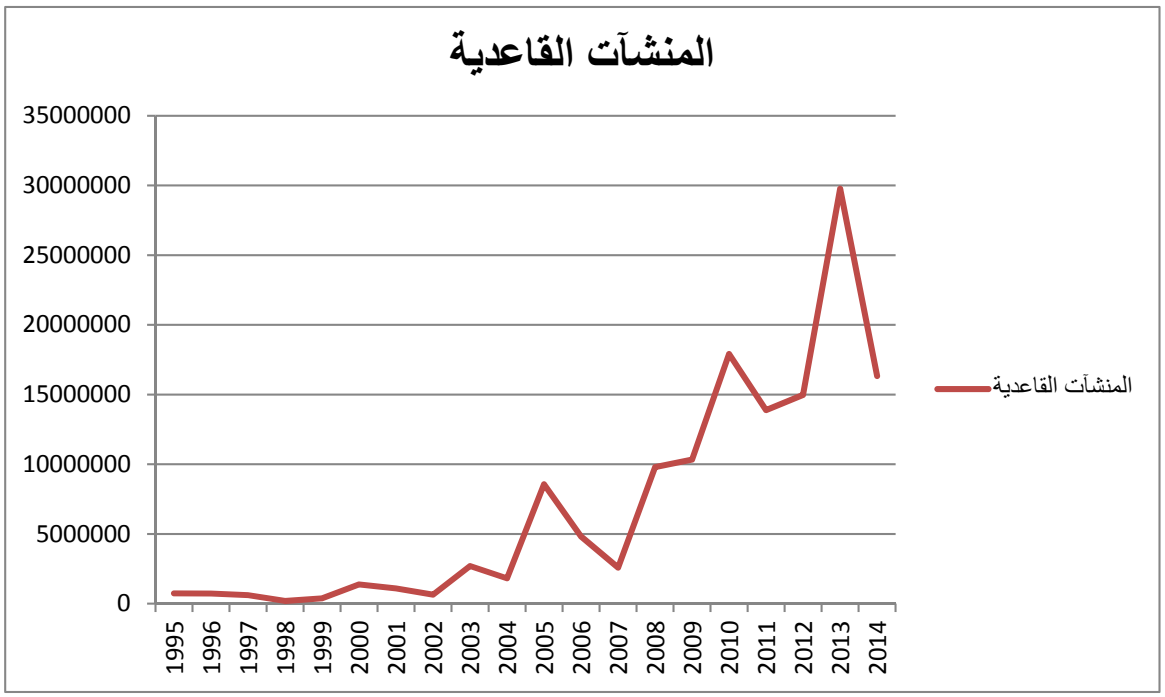

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملحق رقم 36 و 37

يمكن ملاحظة أن الاهتمام بهذا القطاع ازداد ابتداء من سنة 1999 حيث نلاحظ تزايد في حجم النفقات العامة الخاصة بالمنشآت القاعدي لتصل إلى ذروتها سنة 2013 لتتراجع سنة 2014 وهذا راجع لتراجع أسعار البترول من جهة وكذا لسياسة توزيع الأغلفة المالية في المخطط الخماسي للتنمية حيث يتم توزيع أعلى النسب في السنوات الأولى للبرنامج وتكون السنوات الأخيرة من أجل إتمام المشاريع أو من أجل مراجعة تكاليف الإنجاز.

تجدر الإشارة أن نفقات المنشآت القاعدية لا تخص فقط الطرقات وإنما تخص أشغال التهيئة داخل المدينة وغيرها.

ثانيا: الطاقة

تولي الدولة أهمية كبرى لمجال الطاقة سواء الكهربائية أو الغاز حيث تسعى إلى تحقيق نسب مرتفعة من الربط بالتيار الكهربائي وشبكة الغاز الطبيعي حيث تطورت نسب الربط بالكهرباء بصورة ملحوظة على المناطق المدروسة.

بمقارنة تطور معدل الربط بالشبكة الكهربائية نجد أن ولاية تبسة انتقل معدل الربط بالشبكة الكهربائية من 71% سنة 1999 إلى 93 % سنة 2014 أي بزيادة تقريبا 20%

نفس الملاحظات يمكن تسجيلها على كل من سوق أهراس وخنشلة وأم البواقي وبرج بوعريريج حيث سجلت أفضل النسب نظرا لطبيعة المنطقة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي

شكل رقم (14): تطور الربط بالشبكة الكهربائية

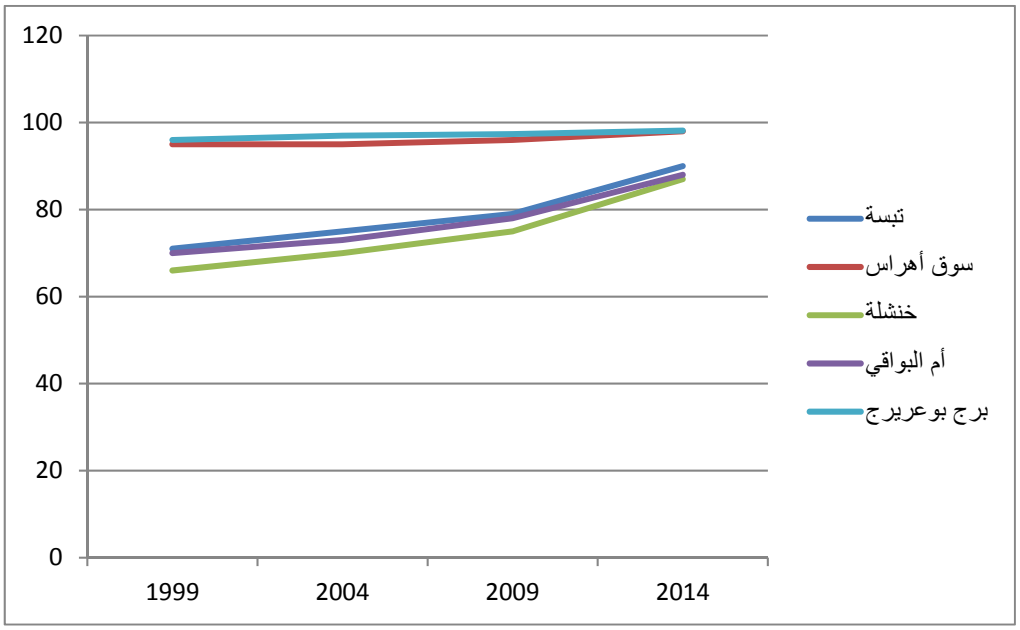

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق من 06 إلى 10

وما يمكن استنتاجه أن التزايد في النفقات المتلقة بالهياكل القاعدية كان لها الأثر الملموس على نتائج هذا القطاع سواء من حيث حجم الإنتاج أو من حيث المنفعة التي تعود على المواطن من هذه المخرجات ويمكن ملاحظة نفس النتائج على مستوى نسب الربط بالشبكة الكهربائية وحتى على مستوى الربط بشبكة الصرف الصحي.

ثالثا: قطاع الري

يحتل قطاع الري مكانة هامة في التنمية المحلية خاصة وأنه من القطاعات الاستراتيجية في أي منطقة سواء تعلق الأمر بالمياه الصالحة للشرب أو المياه الموجهة لسقي الأراضي لذلك نجد أن كل الولايات تسعى لتحقيق فائض في كمية المياه سواء الجوفية أو السطحية ومن أهم المشاريع التي تم تمويلها وتخصيص أظرفة مالية هامة نجد تلك المتعلقة بالسدود سواء من حيث إقامتها أو صيانتها لما تحققه من نتائج ملموسة وهو ما نلاحظه من خلال تطور معدل الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب على مستوى الولايات والتي انتقلت من حوالي 69% سنة 1999 إلى ما يفوق 90% سنة 2014 في كل الولايات المدروسة كما هو مبين في الملاحق (10-6)؛ أما فيما يخص النفقات المتعلقة بقطاع الري فقد تطورت وازدادت كما هو مبين في الشكل أدناه:

شكل رقم (15): تطور نفقات الري بولاية تبسة

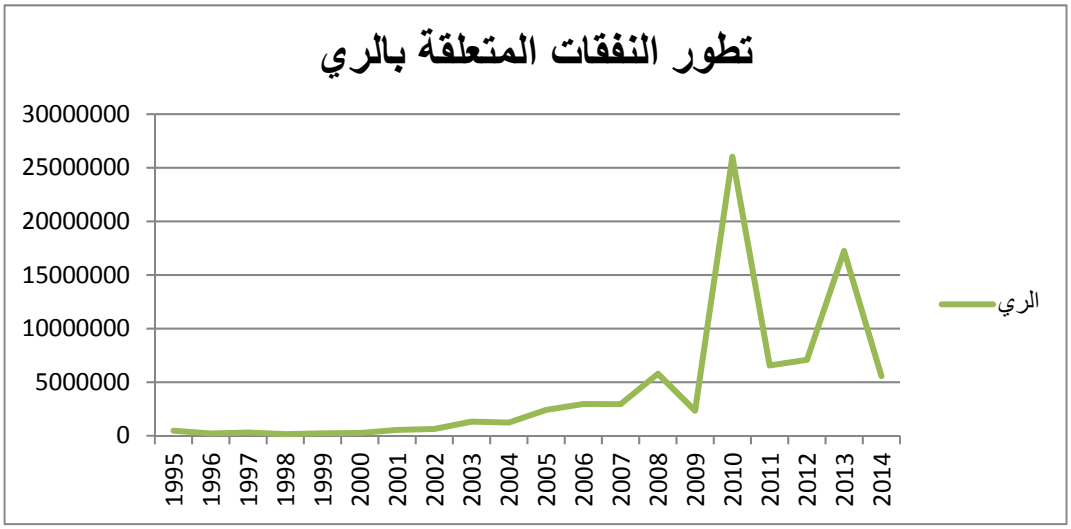

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملحق رقم 36 و37

يلاحظ أن نفقات الري عرفت ارتفاع مستمر وقد سجلت سنة 2010 ارتفاعا ملحوظا وهذا نظرا لتسجيل مشاريع خاصة بالسدود لا سيما سد الصفصاف بالولاية وكذا إعادة الاعتبار لشبكة المياه بالولاية وكما هو ملاحظ فإن هذه الزيادة في النفقات صاحبتها تحسن في مؤشر الربط بالمياه الصالحة للشرب مما يدل على أن النفقات العامة كان لها الأثر الإيجابي على قطاع الري خاصة وعلى تحسين الهياكل القاعدية عامة.

المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على التعليم.

لعل التعليم من أهم القطاعات الاجتماعية والتي تساهم رفع رأس المال البشري، الأمر الذي يجعل منه أهم القطاعات ليس في الجزائر فقط وإنما في العالم، وعليه سيتم تتبع أثر النفقات العامة على التعليم من حيث الإنجازات والمؤشرات المصاحبة لتغير النفقات العامة المتعلقة بالتعليم.

أولا: الإنجازات المحققة في قطاع التربية

لقد شهد قطاع التربية نمو هاما من حيث الإنجازات على مستوى جميع الأطوار ابتدائي، متوسط وثانوي والجدول الموالي يبين تطور الانجازات المحققة في مجال التربية والتعليم

جدول رقم (25):تطور هياكل التربية بالولايات

البيان	تبسة		سوق أهراس		خنشلة		أم البواقي		برج بوعريريج	
السنة	1999	2014	1999	2014	1999	2014	1999	2014	1999	2014
ابتدائية	355	436	368	489	240	275	340	384	352	446
متوسطة	70	116	58	97	59	71	67	81	78	121
ثانوية	23	52	24	43	20	34	24	34	22	52

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير التنمية للولايات

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن هناك اهتمام بالغ بإنجاز الهياكل التربوية حيث سعت معظم الولايات إلى تقريب الهياكل من المواطنين خاصة في الأماكن المعزولة حيث نلاحظ تطور عدد المدارس الابتدائية في تبسة من 355 مدرسة ليصل إلى 436 مدرسة، كما انتقل عدد المتوسطات من 70 متوسطة سنة 1999 إلى 116 متوسطة سنة 2014 وعدد الثانويات من 23 ثانوية سنة 1999 إلى 52 ثانوية سنة 2014.

كما يمكن ملاحظة أن هذه الانجازات تتزامن مع البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر والتي اشتركت كلها في تنمية رأس المال البشري والفكري للبلاد وهو ما يبينه تطور النفقات المتعلقة بالتربية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (16): تطور نفقات التربية لولاية تبسة

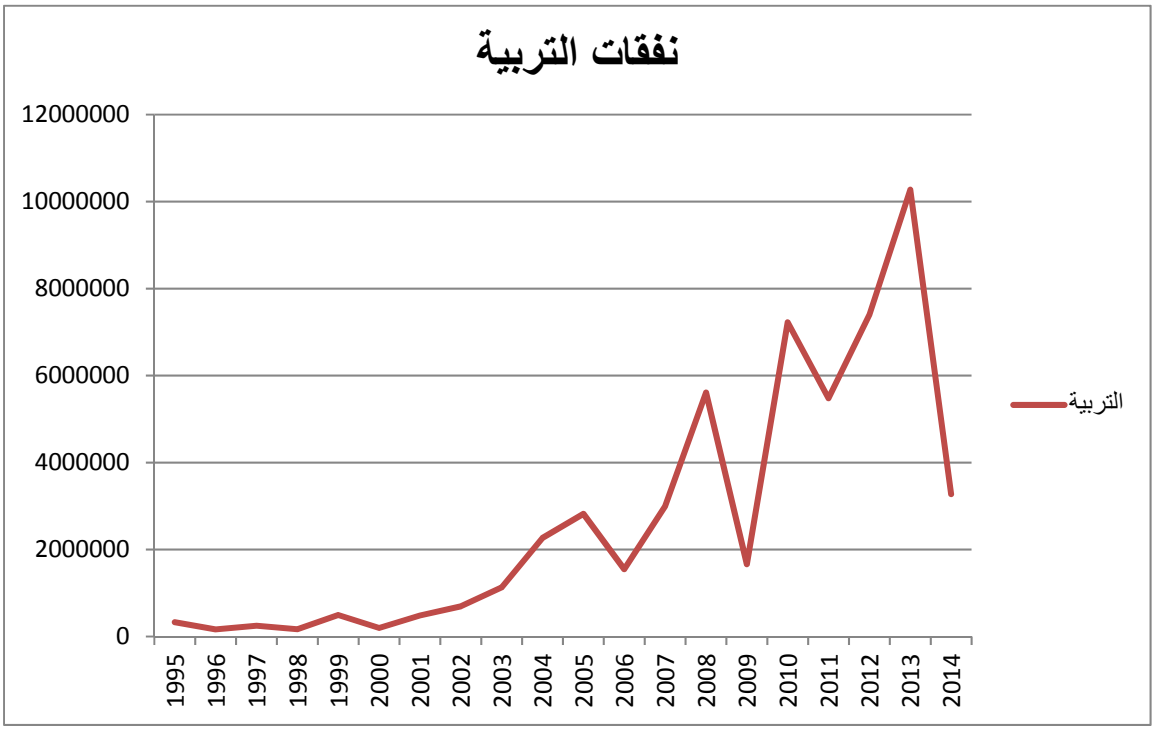

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملحق رقم 36 و37

كما هو ملاحظ فإن النفقات الخاصة بالتعليم مرت بمرحلتي أساسيتان حيث تميزت المرحلة الأولى (1995-2000) بتذبذب في حجم النفقات وهذا راجع للأزمة التي كانت تمر بها البلاد أما المرحلة الثانية (2001-2014) بدأت نفقات التربية بالازدياد بوتيرة متزايدة وهذا لأنها كانت ضمن أهداف المخططات التنموية الثلاث التي تبنتها الدولة حيث سايرت هذه الزيادة في النفقات نمو في حجم الإنجازات سواء ببناء هياكل جديدة أو بإعادة الاعتبار للهياكل القائمة الأمر الذي أدى إلى تحسين المؤشرات المرتبطة بالتعليم والتي سيتم تناولها فيما يلي.

ثانيا: تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالتربية والتعليم

من أهم المؤشرات التي تبين مدى فعالية نفقات التعليم هي نسبة التغطية التي تحققها الهياكل التعليمية خاصة لفئة الأطفال من سن (06-15) سنة، لكن التعليم الجيد هو الذي يكون فيه التلميذ في سعة من أمره لذلك فعدد التلاميذ في الأقسام يؤثر على فهم التلميذ للدروس وعلى جودة المعلومات التي يقدمها الأستاذ لذلك عندما نتكلم على التعليم عادة ما تؤخذ بعين الاعتبار إضافة إلى نسبة التمدرس معدل شغل الأقسام وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (26): تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالتربية والتعليم

الرقم	البيان	1999	2004	2009	2014
ولاية تبسة	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	79	83	85	94
	نسبة البنات	46	47	48	54
	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	49	43	33	27
	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	41	41	40	28
	معدل شغل الأقسام بالثانوي	35	40	37	32
سوق أهراس	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	89	90	91	93
	نسبة البنات	46.1	46.5	47.29	51
	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	40	36	25	24
	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	38	34	40	32
	معدل شغل الأقسام بالثانوي	39	34	27	25
برج بوعريريج	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	90	91	92	94
	نسبة البنات	46.1	46.5	47.29	51
	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	40	36	25	24
	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	38	34	40	32
	معدل شغل الأقسام بالثانوي	39	34	27	25
أم البواقي	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	76	80	86	92
	نسبة البنات	47	47.7	48	52
	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	49	44	36	29
	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	43	41	40	32
	معدل شغل الأقسام بالثانوي	40	38	365	30
خنشلة	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	74	79	84	92
	نسبة البنات	44	46	48	53
	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	49	45	37	31
	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	44	42	40	34
	معدل شغل الأقسام بالثانوي	41	38	37	31

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق من 06 إلى 10

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك تطور في نسبة التمدرس للأطفال من 6 إلى 15 سنة حيث انتقلت من حوالي 70% إلى أكثر من 90% في جميع الولايات وهي نسبة تعادل النسبة الوطنية لسنة 2014 مما يدل على أن الإنجازات المحققة من طرف هذه الولايات كانت فعالة في الرفع من نسبة التمدرس سواء من خلال زيادة عدد المدارس بحيث أصبحت قريبة من الأطفال خاصة في المناطق المعزولة كما صاحب هذه الزيادة تحسن في

مستوى تمدرس الأطفال للأطوار الثلاث حيث انخفض معدل شغل الأقسام من أكثر من أربعين طفل في القسم لجميع الولايات إلى حدود 30 تلميذ في القسم وهي نتيجة إيجابية.

مما سبق يمكن استنتاج أن النفقات العامة في مجال التربية والتعليم اتسمت بالفعالية خاصة وأن الزيادة في النفقات صاحبتها زيادة في عدد الهياكل ورفع في نسبة تمدرس الأطفال والتي تطمح كل ولاية إلى الوصول إلى نسبة تقارب 100% في ظروف تعليمية ملائمة من حيث معدل شغل الأقسام، الأمر الذي يبرر بقاء نفقات التعليم مرتفعة.

المطلب الثالث: أثر النفقات العامة على الصحة.

تعتبر الصحة من الأولويات في أي برنامج تنموي سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، فلا يمكن تصور تنمية بشرية دون وجود للجانب الصحي، لذا كانت النفقات في مجال الصحة دائما تحتل نسب معتبرة سواء في النفقات العادية أو النفقات الاستثنائية، وهذا للوصول إلى تقديم خدمات صحية ملائمة للأفراد.

وحتى يتم الوقوف على مدى فعالية النفقات العامة في مجال الصحة سوف يتم تتبع تطور الهياكل الصحية والنفقات المتعلقة بها وما يقابلها من زيادة في النفقات.

أولا: تطور الهياكل الصحية والنفقات المتعلقة بها

لقد شهد القطاع الصحي تطورا ملحوظا من حيث الهياكل في مختلف الولايات وهذا تماشيا مع أهداف التنمية المحلية المراد تحقيقها في جميع ولايات الجزائر ويمكن تتبع تطور الهياكل الصحية فيما يلي:

جدول رقم (27): تطور الهياكل الصحية

البيان	تبسة		سوق أهراس		خنشلة		أم البواقي		برج بوعريريج	
السنة	1999	2014	1999	2014	1999	2014	1999	2014	1999	2014
مستشفيات	07	07	03	03	04	04	07	07	04	04
عيادات متعددة الخدمات	10	39	14	35	15	26	12	28	44	59
قاعات علاج	97	126	61	105	84	107	88	102	148	167

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير التنمية للولايات

شهدت الفترة 1999-2014 نمو معتبرا في الهياكل الصحية الموجودة على مستوى كل ولاية خاصة فيما يتعلق بالعيادات متعددة الخدمات فقد تم إنجاز أكثر من 29 عيادة في تبسة وحوالي 20 عيادة في كل من خنشلة

و أم البواقي وحوالي 15 عيادة في ولاية البرج كما شهد عدد قاعات العلاج هو أيضا ارتفاعا فقد وصل من 97 قاعة علاج سنة 1999 ليضل إلى 126 قاعة علاج سنة 2014 بولاية تبسة وكذا باقي الولايات، أما فيما يخص النفقات المتعلقة بالصحة فقد شهدت هي الأخرى تغيرات هامة من حيث الحجم وهو ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (17): تطور نفقات الصحة بولاية تبسة

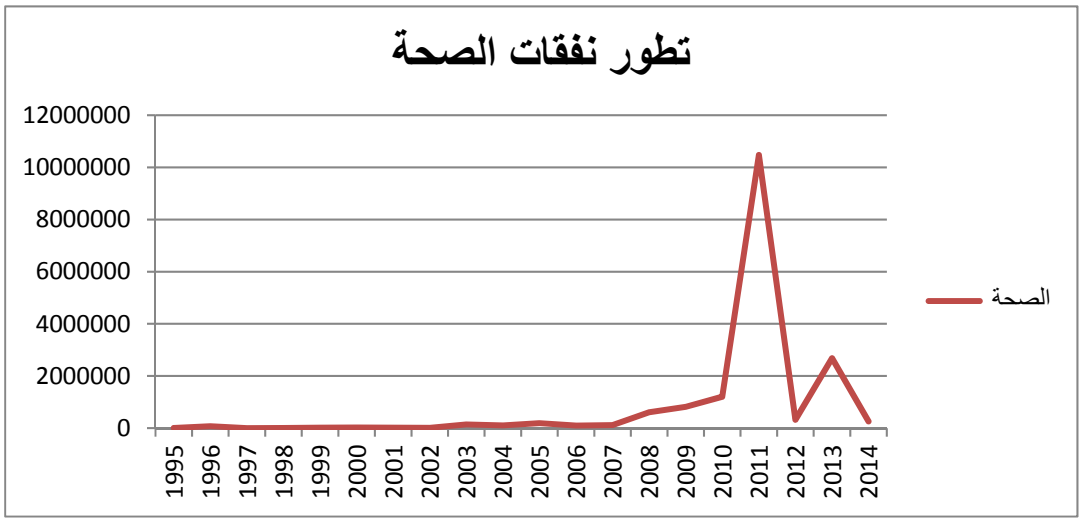

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملحق رقم(من 23 إلى 37)

من خلال المنحنى تطور نفقات الصحة يمكن ملاحظة أن هناك فترتين أساسيتين الفترة الأولى (1995-2004) حيث تسمت نفقات الصحة بنوع من الاستقرار والمرحلة الثانية (2005-2014) في هذه المرحلة بدأت نفقات الصحة بالارتفاع خاصة سنة 2010 ويرجع سبب تذبذب النفقات المتعلقة بالصحة إلى صعوبة برمجة هياكل صحية بصورة مستمرة لأن هذه الهياكل تتطلب عمالة خاصة من أطباء وعمال الشبه طبي وغيرهم وعليه فإن تسجيل أي عملية إنشاء لهياكل صحية تستلزم استقطاب هذه العمالة الخاصة.

تجدر الإشارة أن نفقات الصحة لا تقتصر على إنجاز الهياكل الصحية وإنما يتم من خلالها تجهيز الهياكل بالمعدات الخاصة وكذا صيانة الهياكل والعتاد وتوفير الأدوية وغيرها من النفقات المرتفعة المر الذي يجعل تنامي عملية الإنجاز يكون على فترات ومراحل متباعدة.

ثانيا: تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالصحة

من أهم مؤشرات الصحة والتي يمكن اعتمادها لمعرفة مدى نجاعة النفقات الصحية نجد نسبة التغطية الصحية والتي تقاس بعدد الأطباء العامون والخواص وكذا الأعوان الشبه طبيون لكل مواطن وعدد الأسرة المتوفرة لكل مواطن وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

جدول رقم (28): تطور أهم مؤشرات الصحة

الرقم	البيان	1999	2004	2009	2014
ولاية تبسة	طبيب عام لكل ساكن	3652.6	2525	1760	1275
	شبه طبي لكل 1000 ساكن	1/560	521	327	251
	طبيب مختص لكل ساكن	1/13453	1/12615	7794/1	5359/1
	سرير لكل 1000 ساكن	1.05	1.31	1.58	1.57
سوق أهراس	طبيب عام لكل ساكن	3865	3210	2390	2111
	شبه طبي لكل 1000 ساكن	480	375	289	245
	طبيب مختص لكل ساكن	7923	5982	4970	4005
	سرير لكل 1000 ساكن	1.28	1.23	1.2	1.2
برج بوعريريج	طبيب عام لكل ساكن	2365	2110	1990	1911
	شبه طبي لكل 1000 ساكن	380	300	260	230
	طبيب مختص لكل ساكن	7623	5712	3920	3125
	سرير لكل 1000 ساكن	1.28	1.23	1.2	1.2
أم البواقي	طبيب عام لكل ساكن	3820	3012	2010	1990
	شبه طبي لكل 1000 ساكن	490	310	299	280
	طبيب مختص لكل ساكن	8710	7680	5321	4371
	سرير لكل 1000 ساكن	1.3	1.23	1.2	1.2
خنشلة	طبيب عام لكل ساكن	9623	7712	4920	3225
	شبه طبي لكل 1000 ساكن	750	423	325	300
	طبيب مختص لكل ساكن	9810	8301	5821	4671
	سرير لكل 1000 ساكن	1.3	1.23	1.2	1.2

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق من 06 إلى 10

بالنظر إلى كل المؤشرات المتعلقة بالقطاع الصحي نجد أن هناك تطورا كبيرا في كل المؤشرات لكل الولايات المدروسة فنجد تطور مؤشر طبيب عام لكل ساكن انخفض إلى مستويات مقبولة فبعد أن كان في تبسة طبيب عام لكل 3652 سنة 1999 أصبح طبيب عام لكل 1275 ساكن وهي نسبة مقبولة وأيضا الأمر نفسه بالنسبة لباقي المؤشرات تجدر الإشارة بأن هذه المؤشرات هي خاصة بالقطاع العام الممول من طرف الدولة لذلك يمكن اعتبارها نسب مقبولة الأمر عينه في باقي الولايات فقد شهدت كل المؤشرات تحسنا ملحوظا.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن النفقات المتعلقة بالجانب الصحي كان لها الأثر الإيجابي على الجانب الصحي من حيث المؤشرات المدروسة وعليه يمكن استنتاج أن النفقات العامة تميزت بالفعالية في المجال الصحي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تم تخصيصه لدراسة النفقات العامة على مستوى عدد من ولايات الشرق الجزائري والمتمثلة في كل من ولاية تبسة، سوق أهراس، خنشلة، أم البواقي وبرج بوعريريج، حيث تم التعرف على هذه الولايات من حيث الموقع والنمو السكاني وكانت هذه الولايات متقاربة من حيث الخصائص العامة الأمر الذي سهل من عملية دراسة النفقات العامة على مستواها.

تعرضنا في هذا الفصل إلى هيكل النفقات العامة لهذه الولايات حيث أنه على مستوى كل ولاية يتم اعتماد برامج تنموية متمثلة في البرامج القطاعية الممركز واللامركزية والمخططات البلدية العادية والتي يتم تسجيلها سنويا بناء على احتياجات كل منطقة واختصاص كل برنامج، وقد تبين أن لكل برنامج ثم حاولنا تتبع أثر النفقات العامة على كل من الهياكل القاعدية والتربية والصحة وكانت النتائج كما يلي:

نجد بأن ولاية برج بوعريريج تمتاز بأعلى كثافة سكانية نظرا لموقعها الجغرافي بحيث أنها قريبة من عدة ولايات ذات أهمية اقتصادية وسياسية لاسيما عاصمة البلاد، في حين نجد أن ولاية خنشلة الكثافة السكانية بها منخفضة مقارنة بباقي ولايات العينة وهذا نظرا لكبر مساحتها من جهة ولتنوع تضاريسها من جهة أخرى.

في البرنامج القطاعي اللامركزي هناك توجهات مختلفة للولاية وهذا من خلال تغير النسبة الممنوح لكل قطاع من سنة إلى أخرى كما أن هناك قطاعات لم تستفد خلال سنوات من أي مشروع وأخرى تكتسي أهمية كبرى.

أما في البرنامج القطاعي اللامركزي هذا البرنامج ركز على قطاع المنشآت القاعدية والسكن والتهيئة والتعمير نظرا لما تكتسيه هذه القطاعات من أهمية في التنمية المحلية.

المخططات البلدية للتنمية ركزت على قطاعي الري والمنشآت القاعدية بنسبة كبيرة في حين تتوزع النسبة الباقية على القطاعات.

من خلال ما سبق تبين بأن جهاز التخطيط المركز يركز على الجانب الاقتصادي والفلاحي لهذه المناطق وجانب الإسكان أما الجهاز المحلي والقائم بالتخطيط اللامركزي والمخططات البلدية للتنمية فإنه في الأولى يركز أساسا على التربية والتعليم ثم الفلاحة والجانب الاقتصادي والناحية الاجتماعية سواء من حيث السكن والصحة وغيرها من الجوانب الاجتماعية أما في المخططات البلدية للتنمية فإنه يركز أساسا على ناحيتي الري والهياكل القاعدية وخاصة في المناطق الريفية والبلديات النائية بالمنطقة.

كما أن هناك برامج استثنائية تتمثل في البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) والمخطط الخماسي للتنمية (2010-2014).

وجدنا أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ركز على الجانب الاجتماعي وكذا على الهياكل القاعدية في هذه الولاية الأمر الذي يساهم في ترقية المنطقة وهو ما سوف يتم دراسته من خلال تتبع أثر هذه البرامج على القطاعات الاجتماعية بالمنطقة

أما بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) فإن توزيع المشاريع على القطاعات فقد ركز على التربية كما انه هناك اتجاه نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنسبة للمخطط الخماسي(2010-2014) فإنه يعتبر امتداد وتكملة للمخطط السابق له حيث أنه ما زال يركز على التربية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال تتبع أثر النفقات العامة على بعض الجوانب منها المنشآت القاعدية والإدارية فقد كان هناك تزايد في النفقات العامة صاحبه تطور في المنشآت القاعدية سواء على مستوى الطرقات أو الطاقة أو الري الأمر الذي يوحي بفعالية النفقات العامة في تحقيق بنية تحتية ملائمة للعيش والاستثمار.

أما فيما يخص فعالية النفقات العامة في مجال التربية والتعليم اتسمت بالفعالية خاصة وأن الزيادة في النفقات صاحبتها زيادة في عدد الهياكل ورفع في نسبة تمدرس الأطفال والتي تطمح كل ولاية إلى الوصول إلى نسبة تقارب 100% في ظروف تعليمية ملائمة من حيث معدل شغل الأقسام، الأمر الذي يبرر بقاء نفقات التعليم مرتفعة.

يمكن القول بأن النفقات الخاصة بقطاع الصحة كان لها الأثر الإيجابي على الجانب الصحي من حيث المؤشرات المدروسة فقد زادت نسبة التغطية الصحية بارتفاع عدد الأسرة وكذا عدد الأطباء لكل مواطن وأيضا من خلال زيادة عدد الهياكل وعليه يمكن استنتاج أن النفقات العامة تميزت بالفعالية في المجال الصحي.

الفصل السادس دراسة أثر النفقات العامة على البطالة

تمحور مفهوم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على عنصرين أساسين هما تخفيض معدلات البطالة ورفع حجم الدخل القومي، الأمر الذي أدى إلى إطلاق سلسلة من الاستثمارات العمومية، تمثلت في البرامج التنموية انطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى المخطط الخماسي.

وكما هو معلوم فإن النفقات العامة في الجزائر مقسمة إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز هذه الأخيرة نجدها في البرامج العادية كما هي محور البرامج الاستثنائية (برامج الإنعاش الاقتصادي) حيث ساهمت في إنشاء هياكل ونحسين البنية التحتية للاقتصاد الوطني كما ساهمت في الرفع من جل المؤشرات سواء الاجتماعية والاقتصادية.

وبعد استعراض دور النفقات العامة في المنطقة محل الدراسة سيتم من خلال هذا الفصل تقدير أثر النفقات العامة والمتمثلة في نفقات التجهيز على البطالة لولاية تبسة باعتبارها أحد ولايات الشرق الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2014.

وتعد الأساليب الإحصائية من اهم الأساليب المستخدمة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، فمن خلال تتبع تطور السلسلة الزمنية لكل المتغيرات يمكن بناء نموذج لنثور العلاقة بين المتغيرات.

حيث سيتم من خلال هذا الفصل تقديم المتغيرات الخاصة بالدراسة وتحليل تطورها ثم نقوم بتقدير أثر النفقات العامة على بطالة خلال فترة الدراسة وهذا من خلال المبحثين المواليين:

- ✓ التعرف على متغيرات الدراسة
- ✓ تقدير أثر النفقات العامة على معدل البطالة

المبحث الأول: التعرف على متغيرات الدراسة

لقد تم اختيار الفترة والولاية الذكورة لعدة اعتبارات منها ما يلي:

- توفر المعطيات المفصلة بمتغيرات الدراسة لهذه المنطقة.
- تعتبر هذه الفترة مجالا زمنيا لا بأس به يعطي فترات مختلفة من تطور برامج النفقات العامة والسياسات المختلفة المصاحبة له.
- يعتبر المجال الزمني لهذه الفترة كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية.

وفيما يلي التعرف بمتغيرات الدراسة:

- النفقات العامة الوحدة ألف دينار جزائري (10^3 دج) ونرمز له بالرمز GDP وقد تم جمع معطياته من مصالح ولاية تبسة.
- معدل البطالة الوحدة (%) ونرمز له بالرمز TCH وكان مصدر المعطيات مصالح ولاية تبسة.

المطلب الأول: تحليل المعطيات المتعلقة بالشغل

يعد التشغيل أحد أهم الظواهر التي تسعى الدولة لتحقق فيه أعلى المستويات وبتعبير آخر كلما زاد حجم التشغيل كلما انخفضت معدلات البطالة.

أولا: تطور نسبة البطالة وهيكل الفئة العاملة بالمنطقة

تعبر نسبة البطالة عن النسبة المئوية للفئة النشطة والعاطلة عن العمل إلى إجمالي الفئة النشطة بالمنطقة والشكل الموالي يوضح تطور نسبة البطالة بالمنطقة:

شكل رقم (18):تطور معدلات البطالة في ولاية تبسة خلال فترة الدراسة

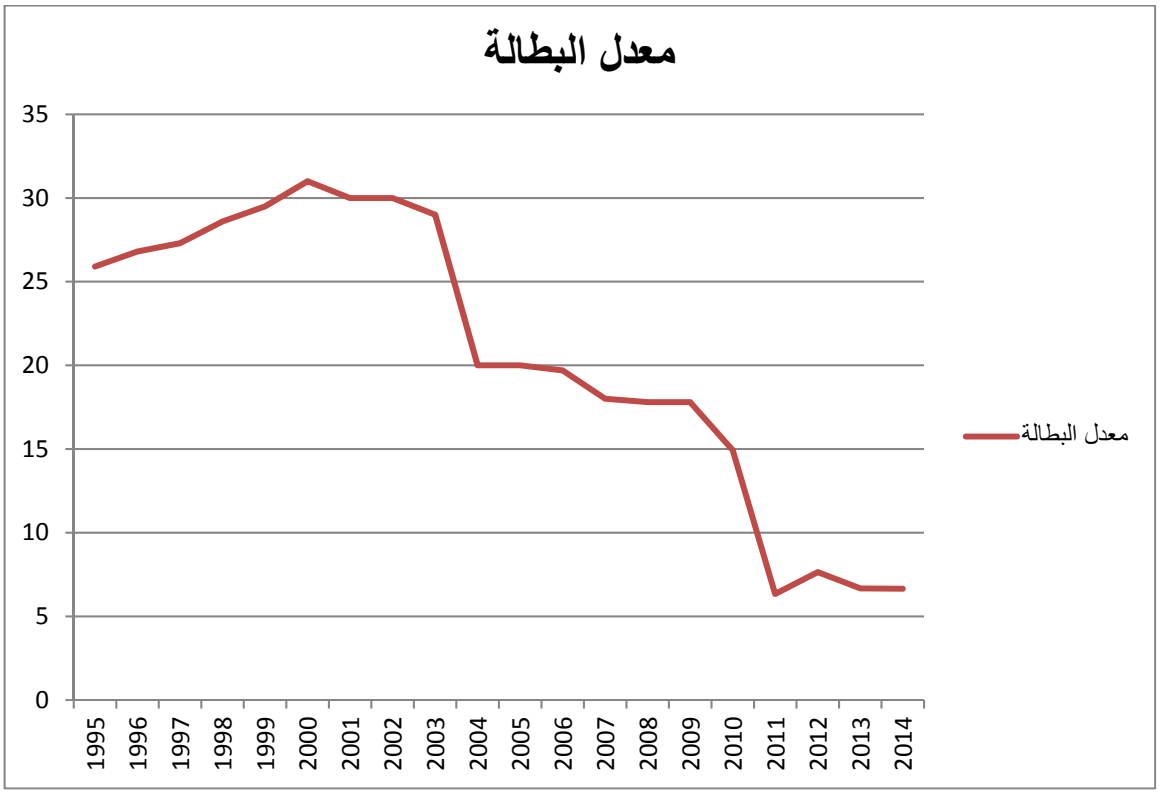

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملحق 21

من خلال المنحنى أعلاه، يمكن ملاحظة أن معدلات البطالة قد مرت بمرحلتين أساسيتين

المرحلة الأولى 1995-2000

عرفت هذه المرحلة تزايدا مستمرا في معدلات البطالة حيث انتقلت من 25.9%سنة 995 لتصل إلى 31% سنة 2000، ويعود ذلك إلى حالة الاقتصادي الوطني في تلك المرحلة حيث تميزت بانخفاض أسعار البترول، إضافة إلى عجز المؤسسات العمومية وانخفاض قيمة الدينار.

المرحلة الثانية 2001-2014

عرفت معدلات البطالة في هذه المرحلة انخفاضا كبيرا فقد انتقلت من 30%سنة 2001 لتصل إلى 6.65% سنة 2014، وهذا راجع إلى توسع سياسة النفقات العامة بتبني برامج إنفاق لبعث الانعاش الاقتصادي وكدا البرامج التي تلته، كما عرفت الإيرادات ارتفاعا مصاحبا لارتفاع أسعار البترول في هذه المرحلة.

ثانيا: تطور مناصب الشغل المستحدثة بالمنطقة

بالرغم من انخفاض معدلات البطالة إلا أنها لم تكن بصـــورة دائمة وهذا نظرا لكون مناصـــب الشـــغل المستحدثة كل سنة مقسمة بين المناصب الدائمة والمؤقتة والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (29): المناصب المستحدثة خلال الفترة 1999-2014

	مناصب دائمة	نسبة المناصب الدائمة إلى إجمالي المناصب	مناصب مؤقت	نسبة المناصب المؤقتة إلى إجمالي المناصب	المجموع
1999	4093	79.69	1043	20.31	5136
2000	2493	25.15	7421	74.85	9914
2001	1757	23.65	5671	76.35	7428
2002	5296	57.80	3867	42.20	9163
2003	3238	26.23	9106	73.77	12344
2004	2556	25.00	7669	75.00	10225
2005	3259	29.15	7921	70.85	11180
2006	7036	31.71	15150	68.29	22186
2007	3890	23.24	12845	76.76	16735
2008	5175	30.41	11841	69.58	17018
2009	4630	27.41	12260	72.59	16890
2010	4826	27.25	12886	72.75	17712
2011	5008	27.87	12960	72.13	17968
2012	4602	24.33	14310	75.67	18912
2013	4004	21.12	14950	78.88	18954
2014	3876	20.33	15188	79.67	19064

المصدر: من إعداد الباحث من تقارير التنمية بالولاية

يوضح الجدول أعلاه عدد المناصب المستحدثة في القطاع العمومي بولاية تبسة وبالرغم من تزايد عمم مناصب الشغل المستحدثة من سنة إلى أخرى حيث انتقل سنة 1999 من 5136 منصب ليصل إلى أعلى مرحلة سنة 2006 ب 22186 منصب ثم انخفض سنة 2007 إلى 16735 منصب شغل ليرتفع إلى 19064

سنة 2014 هذا في ما يخص عدد المناصب الاجمالية المستحدثة سواء كانت دائمة أو مؤقتة، في حين يمكن ملاحظة أن نسبة المناصب الدائمة بالنسبة إلى المناصب المؤقتة انخفضت بصورة كبيرة بين 1999 حيث كانت تمثل نسبة 79.69% من اجمالي مناصب الشغل إلى 25% سنة 2000 وهي تقريبا تمثل ثلث المناصب المستحدثة خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2002 حيث وصلت إلى نسبة 57.80%.

إن تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في المنطقة صاحبه اختلاف في هيكلة العمالة داخل الولاية نظرا للتطور الحاصل في المنطقة وكذا تغير الهيكل السكاني وتغير نسبة التحضر مما أدى إلى تغير سياسات خلق مناصب الشغل بالولاية والجدول الموالي يوضح تغير هيكلة الفئة الشاغلة بالمنطقة.

جدول رقم (30): توزيع مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاعات النشاط

	الإدارة والوظيف العمومي	الصناعة	التجارة	النقل	البناء والأشغال العمومية	الري	الفلاحة	الغابات	الخدمات	أخرى	المجموع
1999	231	103	770	92	257	31	41	1233	616	1762	5136
2000	371	118	1381	232	484	37	71	2311	1359	3550	9914
2001	520	186	961	187	380	89	2080	670	1040	1315	7428
2002	681	198	1447	256	575	98	2480	485	1223	1720	9163
2003	1012	84	545	115	2948	113	2233	2115	114	3065	12344
2004	921	154	1022	204	1738	154	2045	204	1840	1943	10225
2005	987	195	1204	1970	656	875	1532	449	1065	2247	11180
2006	1421	1669	1688	1122	2241	422	1232	820	307	11264	22186
2007	1339	1172	669	1006	2006	837	1543	335	1505	6323	16735
2008	1702	1362	1021	851	1872	340	1361	204	1328	6977	17018
2009	1690	1351	1013	844	1858	338	1351	202	1318	6925	16890
2010	1594	1063	531	1417	2361	177	2037	150	1120	7262	17712
2011	1797	1437	1078	898	1976	360	1437	216	1402	7367	17968
2012	2838	1324	756	567	2269	284	2175	567	1891	6241	18912
2013	1706	1137	758	853	2844	189	1137	379	1516	8435	18954
2014	2288	1715	762	572	2860	381	1144	190	2288	6864	19064

المصدر: تقارير التنمية للولاية

من خلال الجداول نلاحظ أن هناك قطاعات تطورت من حيث عدد المناصب الشغل المفتوحة كقطاع الإدارة الوظيفة العمومية حيث انتقلت من 231 منصب سنة 1999 لتصل إلى 2288 منصب خلال سنة 2014 أي بزادة حوالي عشرة أضعاف وكذا كل من قطاع الأخرى في حين تراجع قطاع الغابات الذي كان يحتل مراتب أولى في مناصب الشغل حيث في سنة 2000 بلغت مناصب الشغل المستحدثة 2311 لتنخفض سنة 2014 لتصل فقط إلى 190 منصب فقط

ثالثا: تطور تكلفة خلق منصب شغل في ولاية تبسة

بافتراض أن مجمل النفقات العامة بالولاية تساهم في خل مناصب الشغل بالولاية يمكن اعتبار تكلفة خلق منصب شغل هو حاصل قسمة مجموع النفقات في السنة على عدد المناصب المستحدثة في تلك السنة وعليه يمكن استنتاج الجدول الموالي الذي يحدد تكلفة خلق منصب شغل (دائم ومؤقت)

جدول رقم (31): تكلفة خلق منصب شغل حسب السنوات

الوحدة ألف دج

السنة	النفقات العادية	النفقات الاستثنائية	مجموع النفقات	مناصب الشغل المستحدثة	تكلفة خلق منصب شغل
1999	3189825.00		3189825.00	5136	621.07
2000	3453180.00		3453180.00	9914	348.31
2001	5084349.00	6335078.00	11419427.00	7428	1537.35
2002	3424244.00	1295306.00	4719550.00	9163	515.07
2003	6601908.00	1190905.00	7792813.00	12344	631.30
2004	14002267.50	853450.00	14855717.50	10225	1452.88
2005	15852710.00	22211012.00	38063722.00	11180	3404.63
2006	21046920.00	13499153.00	34546073.00	22186	1557.11
2007	16193091.50	7363644.00	23556735.50	16735	1407.63
2008	27765185.50	6882609.00	34647794.50	17018	2035.95
2009	20329095.00	4914456.00	25243551.00	16890	1494.59
2010	42015090.00	42210811.00	84225901.00	17712	4755.30
2011	31734675.50	33568766.00	65303441.50	17968	3634.43
2012	23050900.00	39110691.00	62161591.00	18912	3286.89
2013	54403439.00	33036384.00	87439823.00	18954	4613.26
2014	32546421.50	22992706.00	55539127.50	19064	2913.30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد تقارير التنمية للولاية

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن تكاليف خلق منصب شغل قد ارتفعت خاصة في السنوات الأولى لكل برنامج تنموي استثنائي وهذا راجع لسياسة توسع الدولة في النفقات العامة وكذا توزيع الأغلفة المالية خلال فترة البرنامج بحيث تتناقص قيمة الأغلفة المالية مع اقتراب نهاية كل برنامج مما يؤدي إلى تناقص مجموع النفقات، فمثلا خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2014-1010) بلغت تكلفة خلق منصب شغل 4755.30 $*10^3$ دج لتصل نهاية البرنامج إلى 2913.30$*10^3$ دج الأمر الذي في حين كانت مناصب الشغل في بداية البرنامج 17712 منصب شغل مستحدث لترتفع سنة 2014 إلى 19064 منصب شغل وهو ما يدل ظاهريا على فعالية النفقات في خلق مناصب شغل. وهو ما سيتم دراسته من خلال بناء نموذج لدراسة أثر النفقات العامة على البطالة في ولاية تبسة ومن ثمة يمكن تعميمه على مجموع ولايات الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل المعطيات الخاصة بالنفقات العامة

لقد تم التعرض لهيكلة النفقات العامة ولمكوناتها في الفصل الخامس حيث تبين أن النفقات العامة على المستوى المحلي معبر عنها في مجموعتين أساسيتين وهي النفقات العادية وكل مجموعة يتم تسييرها وتحديدها وفقا لآليتين البرامج المركزية واللامركزية وعليه فإن النفقات العامة التي تمثل المتغير المستقل (**GDP**) هي مجموع النفقات العادية والاستثنائية.

أولا: هيكل النفقات العامة

لقد عرف حجم النفقات تزايدا مستمرا على المستوى المحلي مثلما هو الحال على المستوى الوطني، خاصة بعد تبني سياسات الاستثمار منذ سنة 2001 وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (32): إجمالي النفقات العامة للفترة 1995-2014

الوحدة ألف دج

السنة	النفقات العادية	النفقات الاستثنائية	مجموع النفقات
1995	3107406.00		3107406.00
1996	1971551.00		1971551.00
1997	2415097.00		2415097.00
1998	2253307.00		2253307.00
1999	3189825.00		3189825.00
2000	3453180.00		3453180.00
2001	5084349.00	6335078.00	11419427.00
2002	3424244.00	1295306.00	4719550.00
2003	6601908.00	1190905.00	7792813.00
2004	14002267.50	853450.00	14855717.50
2005	15852710.00	22211012.00	38063722.00
2006	21046920.00	13499153.00	34546073.00
2007	16193091.50	7363644.00	23556735.50
2008	27765185.50	6882609.00	34647794.50
2009	20329095.00	4914456.00	25243551.00
2010	42015090.00	42210811.00	84225901.00
2011	31734675.50	33568766.00	65303441.50
2012	23050900.00	39110691.00	62161591.00
2013	54403439.00	33036384.00	87439823.00
2014	32546421.50	22992706.00	55539127.50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد تقارير التنمية للولاية

وعليه نجد أن الولاية تستفيد من البرامج العادية والاستثنائية وسيتم دراسة أثر النفقات العامة على التشغيل بالاعتماد على مجموع النفقات العامة.

ثانيا: تطور النفقات العامة

من خلال الجدول السابق يتبين أن هناك تذبذب في تطور حجم النفقات العامة من سنة إلى أخرى مع وجود تزايد مستمر على المستوى المدى البعيد ويمكن تبين ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (33): معدل تطور النفقات العامة للفترة 1995-2014

السنوات	تطور النفقات العامة ألف دج	معدل نمو النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة مقارنة بسنة الأساس 1995
1995	3107406	/	/
1996	1971551	0.63	0.63
1997	2415097	1.22	0.78
1998	2253307	0.93	0.73
1999	3189825	1.42	1.03
2000	3453180	1.08	1.11
2001	11419427	3.31	3.67
2002	4719550	0.41	1.52
2003	7792813	1.65	2.51
2004	14855717.5	1.91	4.78
2005	38063722	2.56	12.25
2006	34546073	0.91	11.12
2007	23556735.5	0.68	7.58
2008	34647794.5	1.47	11.15
2009	25243551	0.73	8.12
2010	84225901	3.34	27.10
2011	65303441.5	0.78	21.02
2012	62161591	0.95	20.00
2013	87439823	1.41	28.14
2014	55539127.5	0.64	17.87

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد تقارير التنمية للولاية

وحتى يتضح جيدا تطور النفقات العامة سيتم الاستعانة بالمنحنى البياني الموالي:

شكل رقم (19): تطور النفقات العامة في الولاية

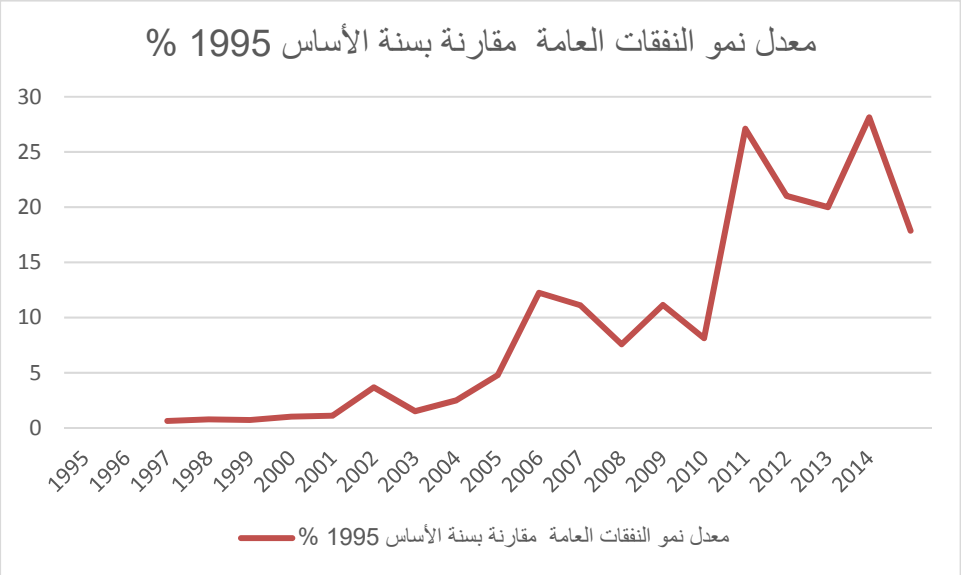

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول أعلاه

من المنحنى يمكن ملاحظة أن النفقات العامة بالولاية يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل مهمة:

المرحلة الأولى (1995-2000) في هذه المرحلة النفقات العامة كانت النفقات العامة عند مستويات متدنية مع تقريبا مستقرة وهو ما يبين حرص الدولة والسلطات المحلية على توفير الحد الأدنى من الخدمات بالرغم من أن هذه الفترة كما أشرنا سابقا تتزامن مع الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وسوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات، وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة، وضعف القدرة التمويلية من جهة أخرى بسبب انخفاض أسعار المحروقات.

المرحلة الثانية (2001-2004) خلال هذه المرحلة عرفت النفقات العامة تطورا كبيرا وملحوظا، حيث بلغ معدل نمو النفقات العامة لسنة 2001 نسبة 3.31 مقارنة مع سنة 2000 أي بمعدل 3.67 مقارنة بالسنة 1995 إلا أنه خلال هذه الفترة هناك تذبذب من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى طريقة تسجيل مشاريع التنمية حيث تسجل معظم المشاريع في بداية كل برنامج وخلال فترة البرنامج يتم تعديل قيم المشاريع على حسب تطور الأشغال وكذا تغير التكاليف تبعا لتغير الأسعار وهذا يمكن تعميمه على باقي الخطط الاستثمارية.

المرحلة الثالثة (2005-2009) كما في المرحلة السابقة عرفت النفقات العامة ارتفاعا كبيرا حيث بلغ معدل النمو 12.25 سنة 2005 مقارنة بسنة الأساس وهو ما يبين عزم الدولة على تحقيق نمو اقتصادي شامل، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بتذبذب نمو النفقات العام.

المرحلة الثالثة (2010-2014) كما في المرحلة السابقة عرفت النفقات العامة ارتفاعا كبيرا حيث بلغ معدل النمو سنة 2013 مقارنة بسنة الأساس 28.14 أي تقريبا ضعف الزيادة في سنة 2005 وهو ما يبين عزم الدولة على تحقيق نمو اقتصادي شامل، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بتذبذب نمو النفقات العام.

تبعا لتتبع تطور النفقات العامة ومعدلات البطالة وجدنا أن النفقات العامة في زيادة مستمرة من مرحلة إلى مرحلة في حين هنا انخفاض في معدلات البطالة، مما يوحي ظاهريا إلى أن النفقات العامة تتسم بالفعالية في رفع المؤشرات الاقتصادية عامة وتخفيض معدلات البطالة بصفة خاصة وهو ما سيتم دراسته في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تقدير أثر النفقات العامة على معدل البطالة

تقتضي دراسة أثر النفقات العامة على معدلات البطالة تحليل السلاسل الزمنية لكل من النفقات العامة ومعدلات البطالة وتحديد نوعها ومدى استقراريتها حتى يمكن استنتاج نموذج للعلاقة بينهما باعتبار أن معدلات البطالة (TCH) المتغير التابع والنفقات العامة (GDP) المتغير المستقل حيث سنقوم أولا بعرض موجز للجانب النظري للسلاسل الزمنية واستقرارها ومن ثمة سيتم تقدير معلمات النموذج وتفسيرها.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لقد أشار كل من جرانجر ونيوبولد إلى أن استعمال سلاسل زمنية غير مستقرة في القياس الاقتصادي، يؤدي إلى الحصول على نتائج مغلطة خاصة فيما يخص معنوية المعلمات والنماذج المقدرة، ولهذا فلا بد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وتحويلها إلى سلاسل مستقرة في حالة عدم استقرارية السلسلة الزمنية الأصلية، وهذا لتجنب النتائج المغلطة.

أولا: أنواع السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة

هناك فرق بين السلسلة الزمنية المستقرة والغير مستقرة. في السلاسل الزمنية المستقرة الصدمات ستكون مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل. من جهة أخرى، السلاسل الزمنية الغير مستقرة سوف تتضمن عناصر دائمة. بناء على ذلك، المتوسط و/ أو التباين لسلسلة زمنية غير مستقرة سوف تعتمد على الزمن، والتي تقود إلى حالات تكون السلسلة الزمنية

- ✓ ليس لها متوسط طويل الأجل بحيث تعود إليه السلسة؛
- ✓ التباين سوف يعتمد على الزمن وسوف يصل إلى ما لا نهاية كما يصل الزمن ما لا نهاية.

ومنه فإن عدم الاستقرار الذي يمكن أن نواجهه يأتي من كون أن هذه السلاسل إما تكون من نوع TS(Trend Stationary) أو من نوع DS(DifferencStationary)

ويمكن تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة عن طريق حساب الفروق من الدرجة الأولى إذا كانت السلسلة من DS أو بحساب الفروق من نسبة إلى الاتجاه العام في حالة سلة من نوع Ts[1]

1- السلاسل الزمنية DS:

هي عبارة عن سلاسل زمنية غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي تتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل.

لتكن لدينا المتغيرة Y_t بحيث:

$$\ldots\ldots y_t = c + py_{t-1} + \varepsilon_t$$

نقول أن السلسلة Y_tمستقرة إذا كان $|p| < 1$ أما إذا كان$|p| = 1$فإن السلسلة غير مستقرة لديها جذر وحدة، وهي متكاملة من الدرجة الأولى إذا كانت سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، حيث:

$$z_t = y_t - y_{t-1} = (1-L)y_t = c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots.$$

بصفة عامة نقول أن السلسلة متكاملة من الدرج p إذا كان p هو عدد الفروق اللازمة لتحويلها إلى سلسلة مستقرة.

2- السلاسل الزمنية TS:

هي عبارة عن سلاسل زمنية تتسم بعدم الاستقرار لها اتجاه عام محدد فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي مساو للصفر وتباينه ثابت.

لتكن لدينا السلسلة y_t :

$$y_t = c + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots..$$

[1]Isabelle cadoret, C.Benjamin, F.Martin, N.Herrard, S.Tnguy, économetrie appliquée, edition Boeck Universiébruxelles, 2éme édition 2009, p : 337.

نقول أن السلسلة y_t غير مستقرة لأن متوسطها الحسابي مرتبط بالزمن ف بمعنى $E(y_t) = c + bt$ لتحويل هذه السلسلة (y_t) إلى سلسلة مستقرة (S_t) نقوم بتقدير c و b بطريقة المربعات الصغرى، ثم نقوم بحساب:

$$S_t = y_t + \hat{c} + \hat{b}t \dots..$$

ثانيا: إختبار جذر الوحدة ديكي فولر(Dikeyfuller DF)

يعتبر هذا الاختبار من بين الأدوات الأكثر استعمالا لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، وكذا سبب عدم الاستقرارية بتحديد مميزاتها وتحديد نوع الاتجاه العام سواء عشوائي أو محدد، ويأخذ اختبار ديكي فولر الصيغ الموالية:[1]

$$\begin{cases} H_0: \rho = 1 \ (non\ stationnaire) \\ H_0: \rho < 1 \quad (stationnaire) \end{cases}$$

في الفرضية الصفرية الإحصائية $t_c = (\hat{p} - 1)/\hat{\sigma}_{\hat{p}}$ لا تتبع توزيع ستودانت، ديكي وفولر، وانطلاقا من محاكاة مونتي كارلو قدما جداول إحصائية تمكن من قراءة القيم الحرجة لاختبار جذر الوحدة:

يكفي قبول الفرضية الصفرية في احد النماذج الثلاثة التالية للقول بان السلسلة غير مستقرة:

$$y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots..$$
$$y_t = c + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots..$$
$$y_t = c + bt + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots..$$

يمكن إجراء هذا الاختبار عن طريق برنامج eviews10 والذي يعطينا قيم Tt المجدولة و قيم Tc المحسوبة فإذا كانت:

- Tc *المحسوبة أكبر من* Tt *المجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.*

[1] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الجزائر الطبعة الأولى، 2011، ص: 207

- Tc *المحسوبة أقل من* Tt *المجدولة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.*

ثالثا: اختبار ديكي فولر المطور*ADF*:

الاختبار السابق يطبق على السلسلة الزمنية من نوع $AR_{(1)}$ *أما هذا الاختبار فيطبق في الحالة العامة* $AR_{(p)}$*، حيث يمثل* p عدد *تأخيرات النموذج المحدد مسبقا، الذي يحقق أقل* قيم لمعياري أكاييك (Akaike) وشوارز (Schwarz)، من بين النماذج التي تحوي تأخيرات مضافة تدريجيا. ثم يتم تثبيت التأخير عند p واختبار النماذج الثلاثة التالية[1]:

$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \, \partial y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots$$

$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \, \partial y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots$$

$$\partial y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \, \partial y_{t-j} \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots..$$

يكفي قبول الفرضية الصفرية في واحد من النماذج الثلاث للقول بأن السلسلة غير مستقرة، ويمكن توضيح الخطوات المتبعة لإجراء اختبار جذر الوحدة من خلال الشكل الموالي:

[1]Régis Bourbonnais, économétrie, dunod paris, 6éme édition 2005, p 231.

شكل رقم (20): نموذج مبسط لاختبارات جذر الوحدة

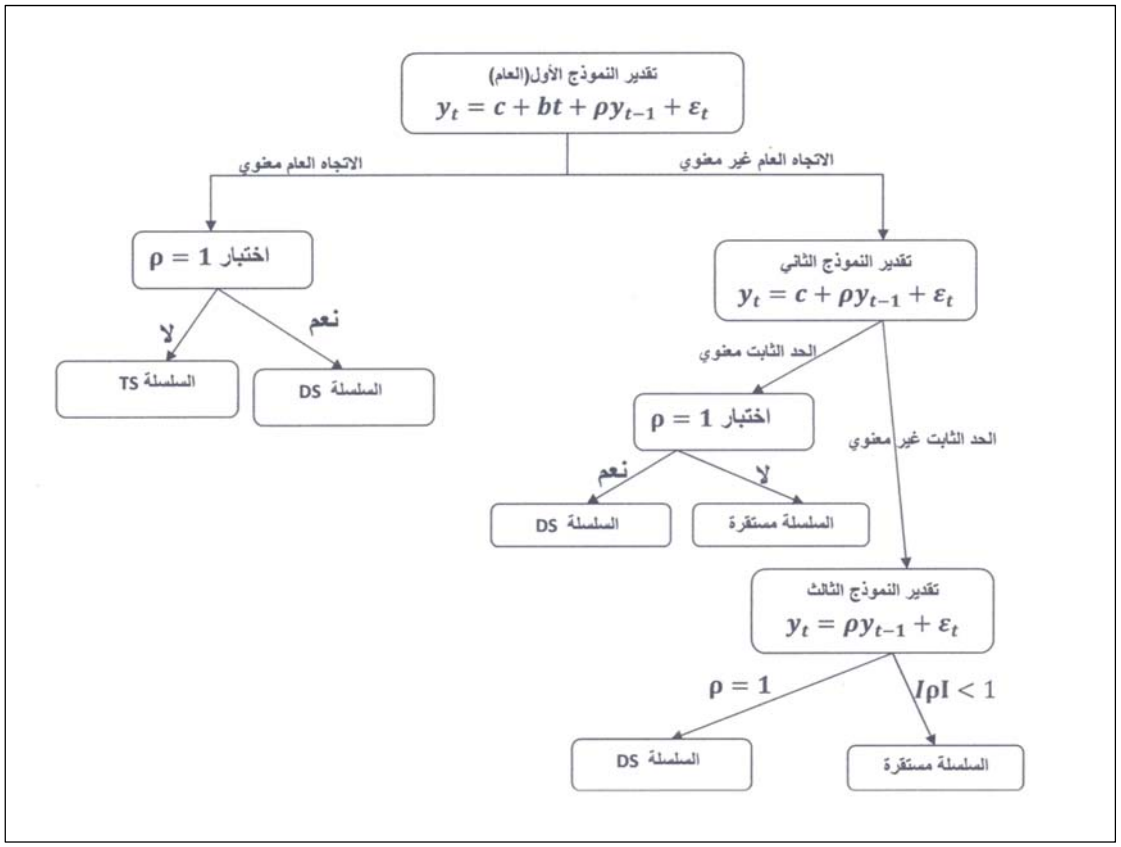

المصدر: شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي–محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الجزائر الطبعة الأولى، 2011، ص: 211

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالبحث

العديد من السلاسل الزمنية في المتغيرات الاقتصادية يكمن ورائها معدل نمو قد يكون أو لا يكون ثابت. ولا يمكن تمثيلها بشكل خطي، هذا يعطي سبب لعملية تحويلها إلى معادلة لوغاريتمية وهذا بإدخال اللوغاريتمات على السلاسل الأصلية قبل إخضاعها لأي تحليل قياسي، وعليه تصبح لنا سلاسل جديدة ممثلة في المعادلات الموالية:

حيث تصبح السلسلة الزمنية للبطالة ltch تساوي لوغاريتم لمعدلات البطالة كما يلي: ltch=log(tch)

حيث تصبح السلسلة الزمنية للنفقات العامة lgdp تساوي لوغاريتم النفقات العامة كما يلي: lgdp=log(gdp)

أولا: دراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات البطالة

لدراسة استقرارية السلسلة ltch نقوم بمشاهدة منحنى تطورها ودالة الارتباط الذاتي والجزئي وهو ما توضحه الأشكال الموالية:

شكل رقم (21):منحنى تطور السلسلةltch

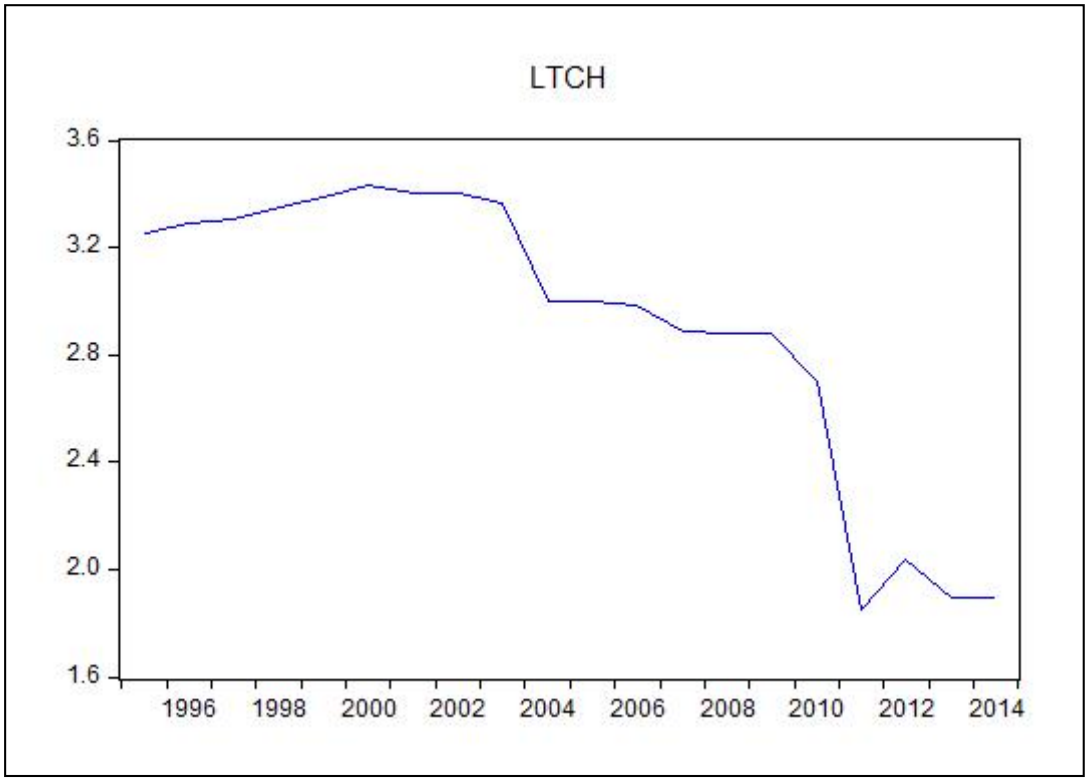

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews10

من خلال منحنى تطور السلسلة الزمنية، فإن الرؤية غير واضحة بخصوص استقراريتها وعليه سنلجأ إلى دالة الارتباط الذاتي والجزئي كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل رقم (22):دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة ltch

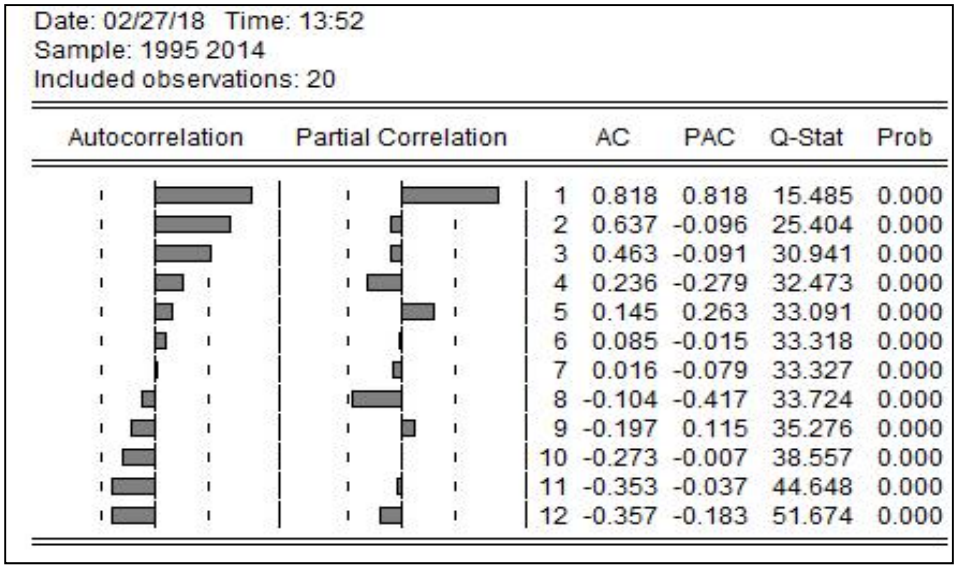

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.818	0.818	15.485	0.000
2	0.637	-0.096	25.404	0.000
3	0.463	-0.091	30.941	0.000
4	0.236	-0.279	32.473	0.000
5	0.145	0.263	33.091	0.000
6	0.085	-0.015	33.318	0.000
7	0.016	-0.079	33.327	0.000
8	-0.104	-0.417	33.724	0.000
9	-0.197	0.115	35.276	0.000
10	-0.273	-0.007	38.557	0.000
11	-0.353	-0.037	44.648	0.000
12	-0.357	-0.183	51.674	0.000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews10

نلاحظ وجود نتوء خارج مجال الثقة بالنسبة للارتباط الذاتي وكذا الارتباط الجزئي كما أن قيمة Q-stat المحسوبة بتأخير H= 12 (51.67) أكبر من x^2 الجدولية (21.03) وهو مؤشر لعدم الاستقرارية.

اختبار جذر الوحدة: قبل إجراء هذا الاختبار سيتم تحديد عدد التأخيرات P التي تعطينا أقل قيم لمعياري أكاييك(AIC)و شوارز (SC) والجدول الموالي يوضح مجموع الاختبارات.

جدول رقم (34): اختيار معامل التأخير للسلسلةltch

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LTCH
Exogenous variables: C
Date: 02/27/18 Time: 14:20
Sample: 1995 2014
Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-13.48281	NA	0.357950	1.810351	1.858638	1.812824
1	0.907278	25.18265*	0.067207*	0.136590*	0.233164*	0.141536*
2	1.161768	0.413546	0.074006	0.229779	0.374639	0.237197
3	1.228324	0.099834	0.083694	0.346460	0.539607	0.356350
4	1.824553	0.819815	0.088982	0.396931	0.638365	0.409294

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews10

من خلال النتائج المحصل عليها فإن P=1 هو التأخير الذي يعطينا أقل قيم للمعيارين، وعليه فإنه يتوجب القيام باختبار ديكي فولر وذلك بالاعتماد على اختيار عدد التأخيرات بصفة آلية وإتباع مراحل اختبار جذر الوحدة على النماذج الموالية:

النموذج الأول: بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

النموذج الثاني: وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام

النموذج الثالث: وجود حد ثابت والاتجاه عام

بالاعتماد على برنامج إفيوز كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (35): نتائج اختبار DF على السلسة ltch

النماذج	المعالم	الاحتمال	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة T_t (%1)	القيمة الحرجة T_t (%5)
النموذج الأول			−1.375	−2.692	−1.960
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.7604	0.082	−3.831	−3.029
النموذج الثالث	الاتجاه العام	0.0247	−2.039	−4.532	−3.673

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (01، 02، 03)

من خلال نتائج الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه فإن الإحصائية المحسوبة أكبر من القسم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5% أي ($T_c>T_t$) ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية

بوجود جذر الوحدة، مما يعني أن السلسلة ltch غير مستقرة، ويجب حساب الفروق من الدرجة الأولى dltch وإجراء اختبار جذر الوحدة عليها.

جدول رقم (36): نتائج اختبار DF على السلسة dltch

النماذج	المعالم	الاحتمال	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة T_t (%1)	القيمة الحرجة T_t (%5)
النموذج الأول			−4.201	−2.699	−1.961
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.144	−4.627	−3.857	−3.040
النموذج الثالث	الاتجاه العام	0.161	−5.004	−4.571	−3.690

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (04، 05، 06)

من خلال نتائج الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه فإن الإحصائية المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5Hd% ($T_c<T_t$) ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية

بوجود جذر الوحدة، مما يعني أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى لمعدلات البطالة **dltch** مستقرة، ويمكن تأكيد هذه النتيجة عن طريق دالة الارتباط الذاتي والجزئي كما في الشكل الموالي:

شكل رقم (23):دالة الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي للسلسلة

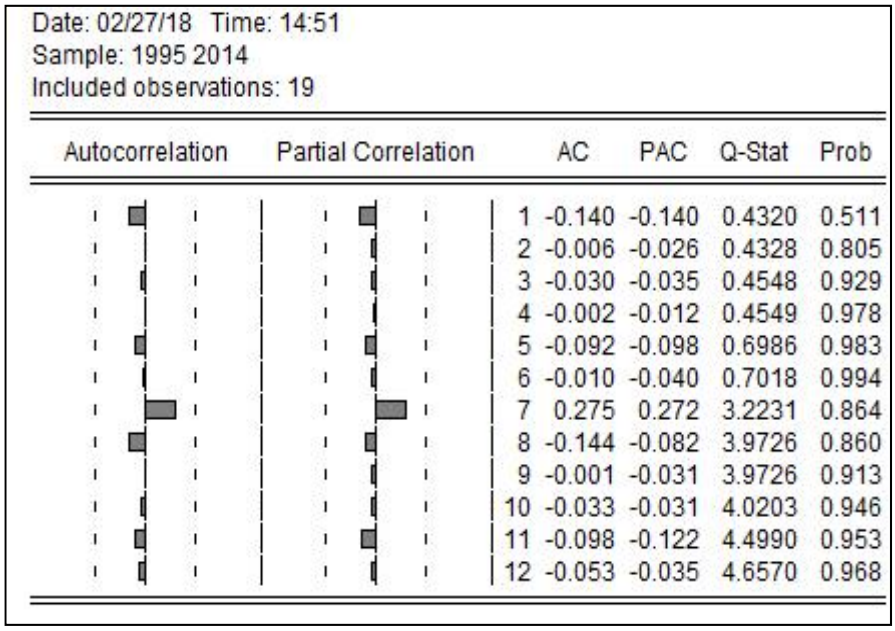
Date: 02/27/18 Time: 14:51
Sample: 1995 2014
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.140	-0.140	0.4320	0.511
		2	-0.006	-0.026	0.4328	0.805
		3	-0.030	-0.035	0.4548	0.929
		4	-0.002	-0.012	0.4549	0.978
		5	-0.092	-0.098	0.6986	0.983
		6	-0.010	-0.040	0.7018	0.994
		7	0.275	0.272	3.2231	0.864
		8	-0.144	-0.082	3.9726	0.860
		9	-0.001	-0.031	3.9726	0.913
		10	-0.033	-0.031	4.0203	0.946
		11	-0.098	-0.122	4.4990	0.953
		12	-0.053	-0.035	4.6570	0.968

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews10

نلاحظ وجود كل من دوال الارتباط الذاتي وكذا الارتباط الجزئي داخل مجال الثقة، كما أن قيمة Q−stat المحسوبة بتأخير H= 12 (4.657) أقل من x^2 الجدولية (21.03) وهو مؤشر على استقرارية السلسلة الزمنية.

ثانيا: دراسة استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالنفقات العامة lgdp

لدراسة استقرارية السلسلة **lgdp** نقوم بمشاهدة منحنى تطورها ودالة الارتباط الذاتي والجزئي وهو ما توضحه الأشكال الموالية:

شكل رقم (24):منحنى تطور السلسلةlgdp

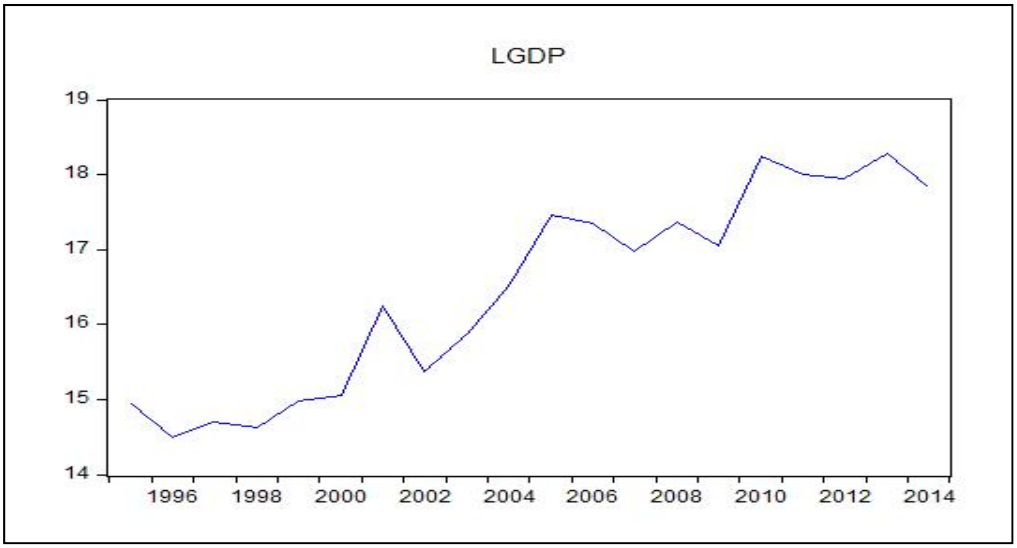

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews10

من خلال منحنى تطور السلسلة الزمنية هناك إمكانية تمتعها بوسط حسابي ثابت ولكن هناك إمكانية وجود اتجاه عام محدد أو عشوائي بحيث لا يمكن معرفة مدى استقراريتها وعليه سنلجأ إلى دالة الارتباط الذاتي والجزئي كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل رقم (25): دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة lgdp

Date: 02/25/18 Time: 20:27
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

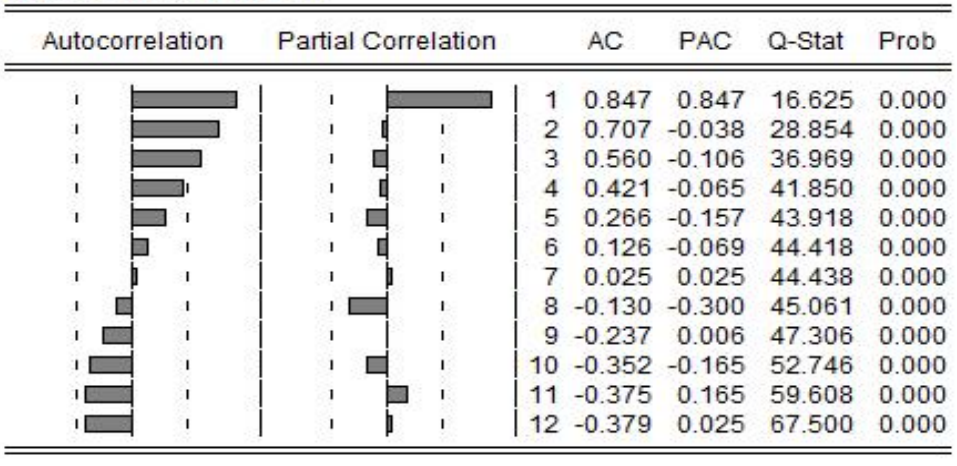

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.847	0.847	16.625	0.000
		2	0.707	-0.038	28.854	0.000
		3	0.560	-0.106	36.969	0.000
		4	0.421	-0.065	41.850	0.000
		5	0.266	-0.157	43.918	0.000
		6	0.126	-0.069	44.418	0.000
		7	0.025	0.025	44.438	0.000
		8	-0.130	-0.300	45.061	0.000
		9	-0.237	0.006	47.306	0.000
		10	-0.352	-0.165	52.746	0.000
		11	-0.375	0.165	59.608	0.000
		12	-0.379	0.025	67.500	0.000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews10

نلاحظ وجود نتوء خارج مجال الثقة بالنسبة للارتباط الذاتي وكذا الارتباط الجزئي كما أن قيمة Q-stat المحسوبة بتأخير H= 12 (67.5) أكبر من x^2 الجدولية (21.03) وهو مؤشر لعدم الاستقرارية.

إختبار جذر الوحدة: قبل إجراء هذا الاختبار سيتم تحديد عدد التأخيرات P التي تعطينا أقل قيم لمعياري أكاييك (AIC)وشوارز (SC) والجدول الموالي يوضح مجموع الاختبارات.

من خلال النتائج المحصل عليها فإن P=1 هو التأخير الذي يعطينا أقل قيم للمعيارين، وعليه فإنه يتوجب القيام باختبار ديكي فولر وذلك بالاعتماد على اختيار عدد التأخيرات بصفة آلية وإتباع مراحل اختبار جذر الوحدة على النماذج الموالية:

النموذج الأول: بدون حد ثابت وبدون إتجاه عام

النموذج الثاني: وجود حد ثابت وبدون إتجاه عام

النموذج الثالث: وجود حد ثابت والإتجاه عام

بالاعتماد على برنامج إفيوز كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (37): نتائج اختبار DF على السلسة lgdp

النماذج	المعالم	الاحتمال	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة T_t (1%)	القيمة الحرجة T_t (5%)
النموذج الأول			1.894	-2.699	-1.961
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.3005	-0.916	-3.857	-3.040
النموذج الثالث	الاتجاه العام	0.037	-3.616	-4.532	-3.673

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (07، 08، 09)

من خلال نتائج الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه فإن الإحصائية المحسوبة أكبر من القسم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5% أي ($T_c>T_t$) النماذج الثلاث ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة، مما يعني أن السلسلة **lgdp** غير مستقرة، ويجب حساب الفروق من الدرجة الأولى **lgdp** وإجراء اختبار جذر الوحدة عليها.

جدول رقم (38): نتائج اختبار DF على السلسة dlgdp

النماذج	المعالم	الاحتمال	الاحصائية المحسوبة Tc	القيمة الحرجة T_t (1%)	القيمة الحرجة T_t (5%)
النموذج الأول			-5.514	-2.699	-1.961
النموذج الثاني	الحد الثابت	0.0636	-6.300	-3.857	-3.040
النموذج الثالث	الاتجاه العام	0.6578	-6.083	-4.571	-3.690

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الملاحق (10، 11، 12)

من خلال نتائج الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه فإن الإحصائية المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5Hd% ($T_c<T_t$) ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية

بوجود جذر الوحدة ، مما يعني أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى لمعدلات البطالة **dlgdp** مستقرة، ويمكن تأكيد هذه النتيجة عن طريق دالة الارتباط الذاتي والجزئي كما في الشكل الموالي:

شكل رقم (26):دالة الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي للسلسلة dlgdp

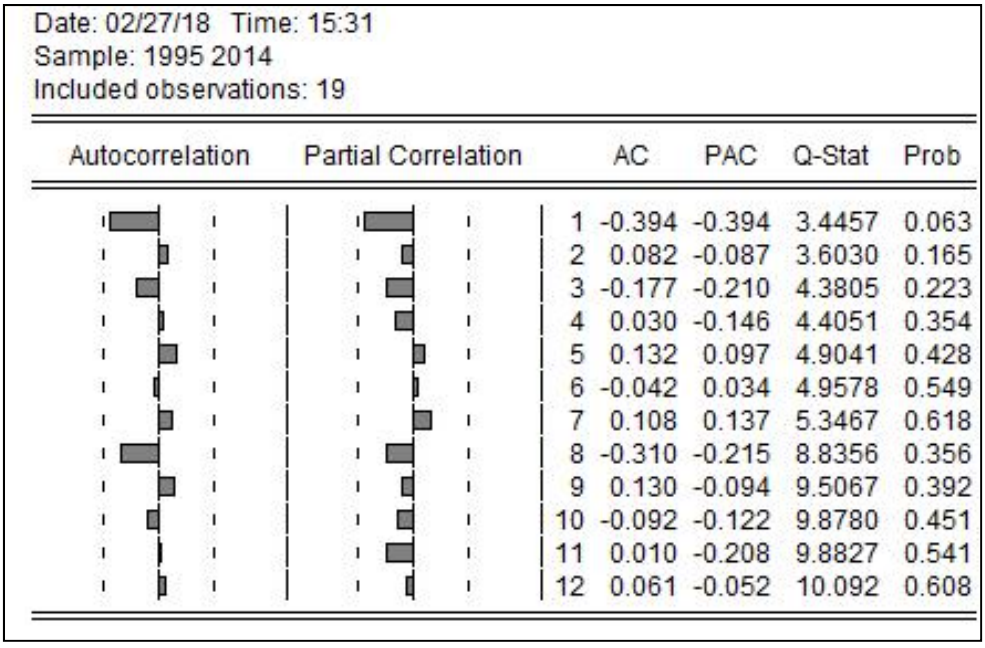

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews10

نلاحظ وجود كل من دوال الارتباط الذاتي وكذا الارتباط الجزئي داخل مجال الثقة، كما أن قيمة Q-stat المحسوبة بتأخير H= 12 (10.092) أقل من x^2 الجدولية (21.03) وهو مؤشر على استقرارية السلسلة الزمنية المعدلة dlgdp.

خلاصة:

- سلسة معدلات البطالة ltch غير مستقرة وقد تم تصحيحها بفروق من الدرجة الأولى لنحصل على سلسلة dltch وهي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.
- سلسة النفقات العامة lgdp غير مستقرة وقد تم تصحيحها بفروق من الدرجة الأولى لنحصل على سلسلة dlgdp وهي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث: تقدير نموذج أثر النفقات العامة على معدلات البطالة

تجدر الإشارة إلى أن المتغيرين تم تعديلهما حتى نحصل على سلاسل مستقرة وعليه فإن تقدير معلمات النموذج ستكون على السلاسل المعدلة حتى يمكن الوصول إلى نموذج مقبول، لذا سيتم اعتماد السلسلة المعدلة لمعدلات البطالة (dltch) بدلالة التغير في حجم النفقات بالاعتماد على السلسلة المعدلة للنفقات العامة (dgdp).

أولا: تقدير العلاقة بين المتغيرين

قبل تقدير العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة، سيتم رسم شكل الانتشار لأخذ فكرة عن نوع العلاقة وهو ما يبينه المنحنى البياني الموالي:

شكل رقم (27):تمثيل العلاقة (dltch) بدلالة (dgdp)

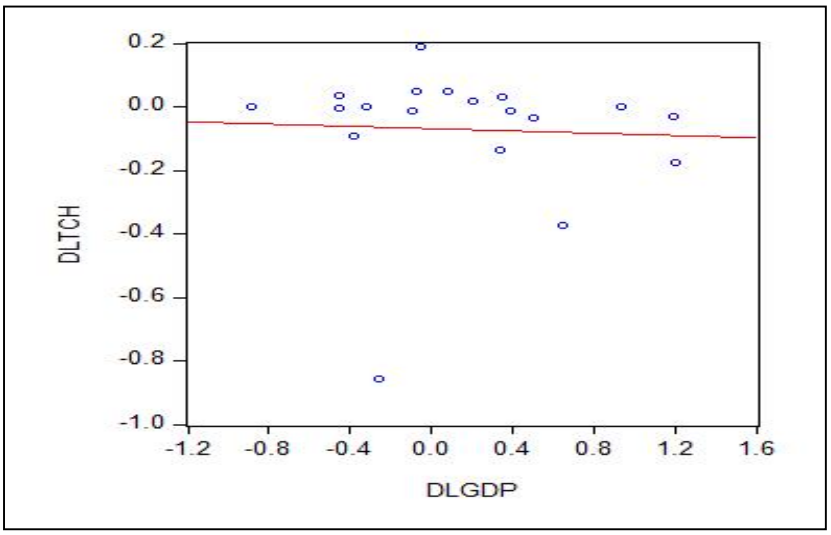

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews 10

يوضح الشكل وجود علاقة عكسية ضعيفة بين متغيرة النفقات العامة وتغيرات معدل البطالة، وذلك لضعف ميل الانحدار الخطي كما يظهر أن النموذج الخطي البسيط سوف يكون ذو تمثيل ضعيف للعلاقة بين المتغيرين لتشتت النقاط فيما بينها لكن سيتم تقدير النموذج الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى حتى يتم تأكيد هذه المشاهدات، باستخدام برنامج eviews10 تم إيجاد النتائج الموالية:

جدول رقم (39): تقدير معادلة الاتجاه الخطي البسيط

Dependent Variable: DLTCH
Method: Least Squares
Date: 02/26/18 Time: 10:03
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.068837	0.053934	-1.276311	0.2190
DLGDP	-0.017942	0.092995	-0.192932	0.8493

R-squared	0.002185	Mean dependent var	-0.071559
Adjusted R-squared	-0.056510	S.D. dependent var	0.220751
S.E. of regression	0.226903	Akaike info criterion	-0.029292
Sum squared resid	0.875241	Schwarz criterion	0.070123
Log likelihood	2.278272	Hannan-Quinn criter.	-0.012467
F-statistic	0.037223	Durbin-Watson stat	2.297357
Prob(F-statistic)	0.849299		

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews 10

من الشكل يمكن ملاحظة اما يلي:

- ✓ معلمات النموذج غير معنوية عند حيث احتمال الثابت (0.219c > 5%) وأيضا احتمال dlgdp (0.8493 > 5%)
- ✓ عدم معنوية النموذج ككل حيث احتمال 0.05 < f-stat = 0.842
- ✓ R^2 = 0.0021 وهي نسبة ضعيفة جدا بمعنى أن 0.2% من متغيرات معدل البطالة مفسرة بهذا النموذج، والباقي مفسر بالبواقي وبمتغيرات أخرى غير محتوات في النموذج.
- ✓ وعليه سيتم اللجوء إلى طريقة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) وهي من طرق النمذجة القياسية وقد تكون أكثر فعالية لقياس تأثير المتغيرات على بعضها البعض، مما يتيح لنا معرفة مدى تأثير النفقات العامة على البطالة بمعرفة مدى فعالية النفقات العامة في تحقيق أهداف التشغيل.

ثانيا: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

سيتم الاعتماد على السلاسل المعدلة المستقرة لكل من النفقات العامة ومعدلات البطالة وكخطوة أولى سيتم تحديد درجة تأخير النموذج.

1- تحديد درجة تأخير النموذج

يتيح برنامج eviews10 تحديد درجة تأخير النموذج مع إعطاء قراءة لمجموعة من المعايير المعروفة Schwarz (SC)، Akaike (AIC) وغيرها كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (40): تحديد درجة تأخير النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLTCH DLGDP
Exogenous variables:
Date: 02/27/18 Time: 15:46
Sample: 1995 2014
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-11.69803	NA	0.027890*	2.093071*	2.281884*	2.091060*
2	-11.17500	0.767118	0.045381	2.556666	2.934293	2.552644
3	-9.346422	2.194288	0.064896	2.846190	3.412630	2.840156
4	-8.379006	0.902922	0.113111	3.250534	4.005788	3.242489

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews10

بناءا على النتائج الموضحة في الجداول أعلاه فإن التأخير (p=1) هو الذي يعطي أقل قيم بالنسبة للمعايير AIC، SC، FPE وأكبر قيمة بالنسبة لمعيار LR مقارنة بالتأخيرات الأخرى، ومنه فإن النموذج الذي سيتم تقديره هو VAR(1) بوجود حد ثابت.

2-اختبار التكامل المشترك

عند دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل من الإنفاق العام ومعدلات البطالة وجد أنهما متكاملتان من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، ما يعني إمكانية وجود تكامل مشترك بينهما.

وعليه يجب تحديد العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في الأجل الطويل بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج eviews10 كانت العلاقة كالآتي

جدول رقم (41): نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل بين النفقات العامة ومعدلات البطالة

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 02/26/18 Time: 23:27
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.420822	0.924672	9.106815	0.0000
LGDP	-0.334732	0.055982	-5.979320	0.0000

R-squared	0.665130	Mean dependent var	2.909453
Adjusted R-squared	0.646527	S.D. dependent var	0.553650
S.E. of regression	0.329165	Akaike info criterion	0.710125
Sum squared resid	1.950294	Schwarz criterion	0.809698
Log likelihood	-5.101249	Hannan-Quinn criter.	0.729563
F-statistic	35.75227	Durbin-Watson stat	0.759315
Prob(F-statistic)	0.000012		

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews10

وعليه يمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$LTCH=8.421-0.335LGDP$$

وفي هذه الحالة فإن البواقي e_tتعطى بالعلاقة

$$e_t = LTCH - 8.421 + 0.335LGDP$$

ولقبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون هذه البواقي مستقرة، الجدول الموالي يوضح دالة الارتباط الجزئي للبواقي:

شكل رقم (28): بواقي علاقة التكامل

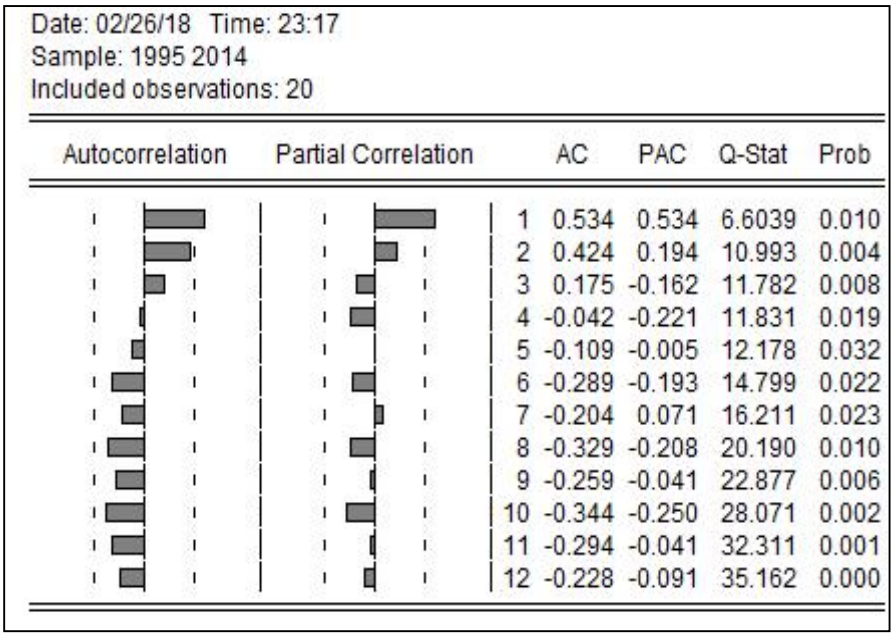
Date: 02/26/18 Time: 23:17
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.534	0.534	6.6039	0.010
		2	0.424	0.194	10.993	0.004
		3	0.175	-0.162	11.782	0.008
		4	-0.042	-0.221	11.831	0.019
		5	-0.109	-0.005	12.178	0.032
		6	-0.289	-0.193	14.799	0.022
		7	-0.204	0.071	16.211	0.023
		8	-0.329	-0.208	20.190	0.010
		9	-0.259	-0.041	22.877	0.006
		10	-0.344	-0.250	28.071	0.002
		11	-0.294	-0.041	32.311	0.001
		12	-0.228	-0.091	35.162	0.000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews10

يتبين من الجدول وجود نتوء خارج مجال الثقة بالنسبة للارتباط الذاتي وكذا الارتباط الجزئي كما أن قيمة Q-statالمحسوبة بتأخير H= 12 (35.162) أكبر من x^2 الجدولية (21.03) واحتماله أقل من 5%وهو مؤشر لعدم استقرارية البواقي ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين، وفي هذه الحالة لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

3-تقدير النموذج VAR_1

باستخدام برنامج eviews10 نحصل على نموذج الذي يفسر أثر النفقات العامة على معدل التضخم (أنضر الملحق52)

$$DLTCH=-0.153*\ DLTCH(-1)-0.164*DLGDP(-1)-0.058$$
$$(0.231) \qquad (0.0915) \qquad (0.056)$$

من خلال النموذج المقدر يمكن استنتاج أن معدل البطالة في السنة t يفسر ويتأثر بكل من معدل البطالة والإنفاق للسنة (t-1) ويمكن بيانها كما يلي:

- يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطا عكسيا مع معدل البطالة في السنة (t−1) بمرونة تقدر بـ (0.153−) أي أنه في حالة زيادة البطالة بـ 1% فسيرتقب انخفاضها في السنة القادمة بـ 0.153 وقد يفسر ذلك بتدخل الدولة للحد من هذه الزيادة.
- يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطا عكسيا مع النفقات العامة في السنة (t−1) بمرونة تقدر بـ (0.164−) أي أنه في حالة زيادة النفقات العامة بـ 1% فسيرتقب انخفاضها في السنة القادمة بـ 0.164، أي أن التأثير الإيجابي للنفقات العامة على معدلات البطالة يستمر من سنة إلى أخرى في حالة استمرار زيادة النفقات العامة، ويبين هذا حقيقة فعالية النفقات العامة في معالجة ظاهرة البطالة.

هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية الاحصائية فيمكن تسجيل الملاحظات التالية حول النموذج المقدر:

- معامل التحديد R^2=0.193 وهذا يعني أن 19.3 من تغيرات معدلات البطالة مفسرة بقيمها وقيم النفقات العامة للسنة الماضية ناقص الثابت، والباقي مفسر بالبواقي وبمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

4- استقرارية النموذج

يمكن بيان الاستقرارية بقراءة نتائج جذر الوحدة والدائرة الأحادية عن طريق البرنامج والذي يعطي الجدول الموالي:

جدول رقم (42): جذور الوحدة للنموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DLTCH DLGDP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 02/27/18 Time: 00:54

Root	Modulus
-0.288031 - 0.103126i	0.305936
-0.288031 + 0.103126i	0.305936

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم جذور الوحدة أقل من الواحد وهو دليل على استقرارية النموذج.

شكل رقم (29): الدائرة الأحادية

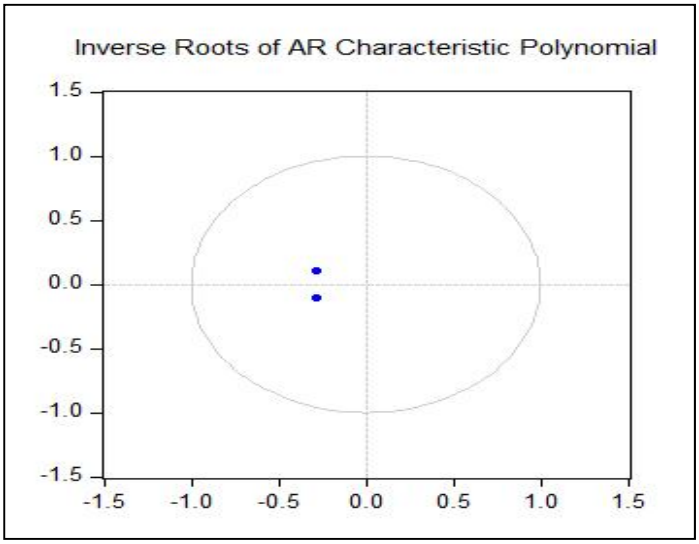

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews 10

قيم جذور الوحدة تقع داخل الدائرة الأحادية وهو ما يؤكد النتيجة السابقة حول استقرارية النموذج.

5- دراسة الارتباط الخطي بين الأخطاء

نتائج اختبار الارتباط الخطي بين الأخطاء موضحة فيما يلي:

جدول رقم (43): جذور الوحدة للنموذج

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 02/27/18 Time: 01:01
Sample: 1995 2014
Included observations: 18

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.866732	4	0.9293	0.211664	(4, 24.0)	0.9294
2	1.733182	4	0.7847	0.430721	(4, 24.0)	0.7850
3	4.695914	4	0.3199	1.239818	(4, 24.0)	0.3207
4	4.650024	4	0.3251	1.226541	(4, 24.0)	0.3259

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.866732	4	0.9293	0.211664	(4, 24.0)	0.9294
2	3.968876	8	0.8599	0.470857	(8, 20.0)	0.8623
3	6.186692	12	0.9064	0.456793	(12, 16.0)	0.9127
4	9.315424	16	0.8999	0.474587	(16, 12.0)	0.9177

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews 10

من خلال النتائج أعلاه فإن احتمالات الاختبار لمختلف التأخيرات أكبر من 0.05 وعليه فإن الفرضية الصفرية مقبولة، ما يعيني أن الأخطاء مستقلة، كما أن تواجد جميع النقاط داخل مجال الثقة يؤكد عدم وجود ارتباك بين الأخطاء.

6- العلاقة السببية بين النفقات العامة ومعدل البطالة:

لدينا في هذه الحالة المعادلتين المواليتين:

$$DLTCH_t = a_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i DLGDP_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} b_j\, DLTCH_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$DLGDP_t = a_1 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i DLTCH_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \gamma_j\, DLGDP_{t-j} + \nu_t$$

حيث p=1:

-تكون العلاقة السببية من النفقات العامة نحو معدل البطالة إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \alpha_i \neq 0$

-تكون العلاقة السببية من معدل البطالة نحو النفقات العامة إذا كان $\sum_{i=1}^{p} \lambda_i \neq 0$

سنقوم بالاختبار التالي:

$$1\begin{cases}\sum_{i=1}^{p}\alpha_i = 0\\ \sum_{i=1}^{p}\alpha_i \neq 0\end{cases}$$

$$2\begin{cases}\sum_{i=1}^{p}\lambda_i \neq 0\\ \sum_{i=1}^{p}\lambda_i \neq 0\end{cases}$$

من خلال النتائج المحصل عليه باستخدام برامج evwies10 يمكن استخلاص ما يلي:

جدول رقم (44): نتائج اختبار السببية للنموذج

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 02/27/18 Time: 01:42
Sample: 1995 2014
Included observations: 18

Dependent variable: DLTCH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLGDP	3.219345	1	0.0728
All	3.219345	1	0.0728

Dependent variable: DLGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLTCH	0.089738	1	0.7645
All	0.089738	1	0.7645

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews 10

- ✓ ليست هناك سببية بمفهوم Granger من النفقات العامة نحو البطالة، بحيث كانت F_c= 3.219 بينما القيمة الجدولية $F_{t(1.18)}$=4.30 ومنه فإن F_tF_c< وأيضا (prob = 0.072>0.05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية.
- ✓ ليست هناك سببية بمفهوم Granger من البطالة نحو النفقات العامة، بحيث كانت F_c= 0.089 بينما القيمة الجدولية $F_{t(1.18)}$=4.30 ومنه فإن F_tF_c< وأيضا (prob = 0.764>0.05)) ومنه نقبل الفرضية الصفرية.

7- تحليل دوال الاستجابة

دوال الاستجابة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العلاقات الموحدة بين المتغيرات حيث تبين رد فعل وتأثر معدل البطالة في حالة حدوث صدمة في النفقات العامة، ويمكن ذلك من خلال برنامج eviews10 كما هو مبين في:

- ✓ عند إحداث صدمة عشوائية على خطأ النفقات العامة بوحدة واحدة في الزمن (t)، فإن معدل البطالة تكون له استجابة سالبة $(\delta dltch = -0.088)$ بعد سنة واحدة أي في الزمن (t+1)، ثم استجابة موجبة $(\delta dltch = 0.050)$ بعد سنتين من الصدمة (t+2) ثم استجابة سالبة أخرى وهكذا حتى تتلاشى
- ✓ لأما في حالة حدوث صدمة موجبة في معدلات البطالة فإن استجابة النفقات العامة تكون في نفس السنة بنفس الاتجاه أي موجبة والسنة التي تليها ليتلاشى رد الفعل، وقد يرجع تفسير ذلك إلى تدخل الدولة في حالة تسجيل ارتفاع ي معدلات البطالة لسياسة توسعية من شأنها خلق مناصب شغل جديدة.

8-تحليل تباين خطأ التنبؤ

يهدف هذا التحليل إلى تبيان نصيب أو مدى مساهمة كل تجديدة في تباين الخطأ، وتظهر نتائج هذا التباين من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (45): تحليل تباين خطأ تنبؤ معدل البطالة

Variance Decomposition of DLTCH:

Period	S.E.	DLTCH	DLGDP
1	0.215748	100.0000	0.000000
2	0.233309	85.80626	14.19374
3	0.239089	81.99906	18.00094
4	0.240159	81.39874	18.60126
5	0.240300	81.32767	18.67233
6	0.240315	81.32107	18.67893
7	0.240316	81.32060	18.67940
8	0.240316	81.32057	18.67943
9	0.240316	81.32057	18.67943
10	0.240316	81.32057	18.67943

Variance Decomposition of DLGDP:

Period	S.E.	DLTCH	DLGDP
1	0.549583	5.062464	94.93754
2	0.601338	6.488437	93.51156
3	0.608049	6.789672	93.21033
4	0.608751	6.833712	93.16629
5	0.608809	6.838553	93.16145
6	0.608813	6.838967	93.16103
7	0.608813	6.838994	93.16101
8	0.608813	6.838995	93.16100
9	0.608813	6.838995	93.16100
10	0.608813	6.838995	93.16100

Cholesky Ordering: DLTCH DLGDP

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews 10

من خلال الجدول يتضح أن تباين خطأ تنبؤ معدل البطالة مصدره 81.32% من التجديدات الخاصة بها، في حين 18.68% ناتجة عن تجديدات النفقات العامة. وتباين خطأ تنبؤ النفقات العامة مصدره 6.84% من التجديدات الخاصة بها، في حين 93.16% ناتجة عن تجديدات معدلات البطالة.

إن دراسة العلاقة بين النفقات العامة معدلات البطالة على المستوى الولائي وبالاعتماد على نفقات التجهيز سواء العادية أو الاستثنائية وبعد تقدير النموذج وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين الزيادة في النفقات العامة ومعدلات البطالة إلا ان هناك جملة من الملاحظات حول نموذج العلاقة يمكن تبيانها فيما يلي:

وجدنا ان معامل التحديد حوالي 0.193 أي ان تفسير التغير في معدلات البطالة استنادا إلى التغير في النفقات العامة للنموذج مفسرة بنسبة 19% بمتغيرات النموذج والباقي مفسر بمتغيرات خارجية وقد يكون اهم سبب في أنه تم الاعتماد على نفقات التجهيز دون نفقات التسيير، كما أن إحداث أي زيادة في النفقات العامة بوحدة واحدة خلال أي سنة سوف يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة خلال السنة الموالية بنسبة 0.088 في حين يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في أي سنة إلى زيادة في حجم النفقات العامة كاستجابة لهذه الزيادة من اجل محاولة تخفيضها.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل كانت هناك محاولة لقياس أثر النفقات العامة على معدل البطالة بدراسة حالة ولاية تبسة للفترة الممتدة من 1995 إلى 2014، حيث تم في المبحث الأول عرض معلمات الدراسة بصورة وصفية تم من خلالها استنتاج ما يلي:

- ✓ عرفت معدلات البطالة تزايدا مستمرا في الفترة (1995-2000) أين بلغت ذروتها بمعدل يفوق 30% وبعد ذلك عرفت انخفاضا محسوسا بسبب التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من هذه الظاهرة.
- ✓ عرفت النفقات العامة تزايد مستمرا من سنة إلى أخرى لاسيما بعد تطبيق برامج التنمية الثلاث والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) والمخطط الخماسي للتنمية (2010-2014).
- ✓ أما في المبحث الثاني فقد تم تقدير أثر الانفاق العام على معدل البطالة وذلك باستخدام الطرق الإحصائية، وقد كانت النتائج التالية:
- ✓ توجد علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل البطالة بتأخير، فإذا ارتفعت النفقات العامة خلال سنة يرتقب أن تنخفض البطالة خلال السنة الموالية
- ✓ النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ ضعف جودة النموذج وهذا راجع لمصداقية المعطيات وصحتها على أرض الواقع، كما أن تقدير النموذج على المستوى المحلي يختلف عنه على المستوى الكلي نظرا لأن مصادر المعلومات جاءت من تقارير التنمية بالولاية والتي تعالج بطريقة إدارية خدمة لصورة الولاية لدى الهيئات العليا.
- ✓ السياسات الإنفاقية والبرامج التنموية الموضوعة من طرف الدولة والتي اعتمدت في حساب النفقات العامة للولاية كانت تهدف إلى تحقيق تنمية محلية بصورة عامة والقضاء على البطالة بصورة خاصة، إلا أننا وجدنا أنه ليس هناك علاقة سببية بمفهوم جرانجر من البطالة نحو النفقات العامة، وهذا قد يرجع على أننا استخدمنا فقط نفقات التجهيز دون نفقات التسيير
- ✓ وقد تبين أن النفقات العامة تزايدت بوتيرة متسارعة بعد سنة 2000 أين بلغ معدل البطالة ذروته، وذلك رد فعل للحد من هذه الظاهرة.

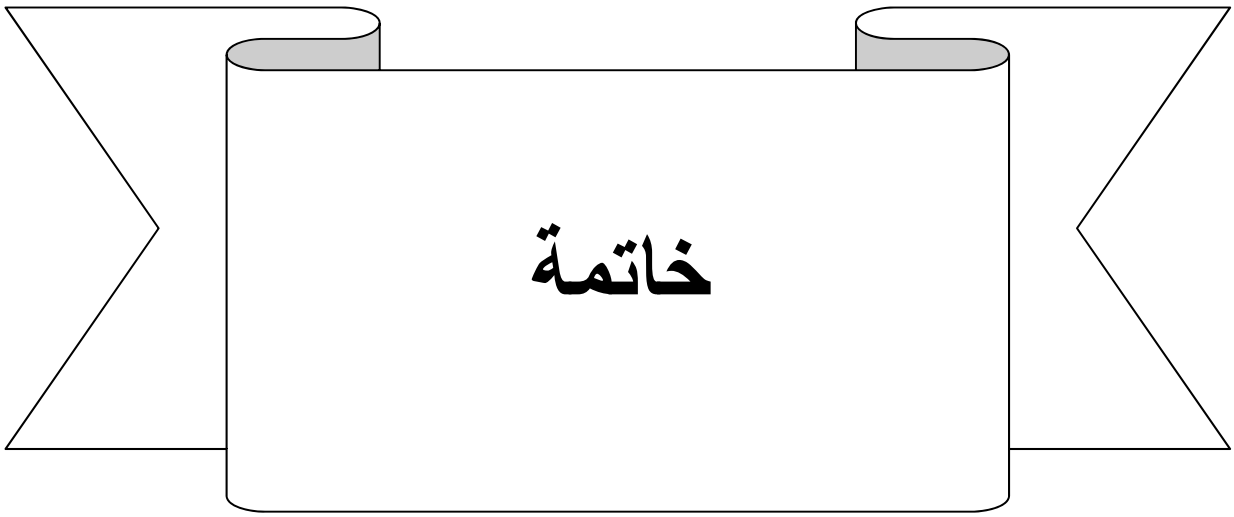
خاتمة

خاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة المدى الذي حققته النفقات العامة من أجل تجسيد التنمية المحلية اعتمادا على برامج الإنعاش الاقتصادي، على المستوى المحلي وهذا من خلال القيام بدراسة ميدانية على مستوى مجموعة من ولايات الشرق الجزائري ومن خلال البحث عن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: **إلى أي مدى حققت النفقات العامة أهداف التنمية المحلية اعتمادا على برامج الإنعاش الاقتصادي؟** وكذا الإجابة على مختلف الأسئلة الفرعية. فخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي وهذا لتأكيد أو رفض الفرضيات الموضوعة.

1- النتائج النظرية

النفقات العامة هي نفقة صادرة عن الدولة أو أحد هيئاتها بصفة نقدية وهذا لتحقيق مصلحة عامة سواء كانت هذه المصلحة اقتصادية تهدف إلى الربح أو تهدف إلى تحقيق منفعة عامة اجتماعية ثقافية وغيرها، حيث تطورت النفقات العامة مع تطور دور الدولة التي خرجت من دورها الحيادي لتصبح مسئولة على التوازن الاقتصادي والاجتماعية، الأمر الذي صاحبته ظاهرة ازدياد النفقات العامة وتنوعها بحيث أصبحت من أهم الخصائص المميزة للمالية العامة والتي تتحقق في جميع الدول باختلاف هيكلها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تفسير هذه الظاهرة سواء بأسباب ظاهرية كالتغير في قيمة النقود واختلاف طرق المحاسبة وزيادة السكان في الدولة. كما يمكن تفسيرها بأسباب حقيقية كتحسين الخدمات المقدمة للأفراد وزيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

بالرغم من أهمية دراسة النفقات العامة إلا انه لم يعتمد تقسيما موحدا للنفقات العامة فهناك من يقسمها بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية والجزائر اعتمدت على تقسيم النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز أو الاستثمار سواء على المستوى الكلي او على المستوى الجهوي، حيث تعتبر النفقات الدورية المتكررة بالنفقات العادية والنفقات التي ترتبط بفترة او بمخطط تعتبر نفقات استثنائية.

للنفقات العامة آثار على الجانب الاقتصادي حيث تؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثمة رفع الإنتاج القومي خاصة إذا كان جهاز الإنتاج يمتاز بالمرونة لمواجهة الطلب الكلي المر الذي يزيد من معدلات التشغيل، حيث تختلف أثار النفاق العامة وتبعاتها باختلاف مصادر تمويلها فالنفقات العامة على الاستثمار الممول بالضرائب عادة ما يمثل إنفاقا يحل محل الإنفاق آخر، أما النفقات الممولة عن كريق القروض فتختلف آثارها حسب طبيعة النفقة وكذا مصدر القرض سواء كان داخلي أو خارجي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

يمكن قياس فعالية النفقات العامة من خلال معرفة مدى كفاءة استخدامها في تحقيق الهداف المسطرة، والوصول إلى النتائج المخططة لهذه النفقات فكلما كانت النتيجة أكبر وفق حجم نفقات محدد أو كلما كانت النفقة

اقل بالنسبة للمنفعة المحقق كلما زادت كفاءة النفقات العامة ومن ثمة زادت فعالية أثرها على التنمية الاقتصادية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

2- النتائج التطبيقية

الإنعاش الاقتصادي هو المرحلة التي تأتي بعد مرحلة من الركود او الأزمة التي يمر بها الاقتصاد، ويمكن ان يتحقق من خلال زيادة النفقات العامة التي تسمح بزيادة الطلب الكلي والذي بدوره يحدث صدمة في الجهاز الإنتاجي ومن ثمة يحقق بعث وانتعاش للاقتصاد الوطني، وهو المفهوم الذي تبنته الجزائر حيث كانت ترمي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إلى زيادة الدخل الوطني والقضاء على البطالة.

وفي سبيل الخروج من الأزمة وبعث الإنعاش الاقتصادي قامت الجزائر بإطلاق مجموعة من البرامج التنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم للفترة 2005-2009 النمو ثم ألحقت المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2009-2014 كما قامت بتصحيحات هيكلية قانونية في سبيل إنجاح هذه البرامج على المستوى الوطني والمحلي، حيث كانت لهذه البرامج نتائج ملموسة على المستوى الوطني فقد أدت إلى تخفيض مستوى البطالة كما ساهمت في تحسين البنية التحتية، والرفع من عدة مؤشرات اجتماعية، صحية وتعليمية وغيرها وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

باعتبار التنمية المحلية امتداد للتنمية الاقتصادية على المستوى الكلي فقد قامت الجزائر بتعديل قانون الولاية والبلدية، حتى تسمح للهيئات اللامركزية بتحديد أولوياتها في مجال التنمية المحلية، وهذا من خلال المخططات البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة والتي كانت نسبها مقبولة في بعض القطاعات سواء في البرامج العادية أو حتى في البرامج الاستثنائية وهو ما يثبت الفرضية السادسة.

من خلال تتبع أثر النفقات العامة في بعض ولايات الشرق الجزائري في جملة من القطاعات فقد كانت النتائج كما يلي:

فيما يخص المنشآت القاعدية والإدارية فقد كان هناك تزايد في النفقات العامة صاحبه تطور في المنشآت القاعدية سواء على مستوى الطرقات أو الطاقة أو الري الأمر الذي يوحي بفعالية النفقات العامة في تحقيق بنية تحتية ملائمة للعيش والاستثمار.

في مجال التربية والتعليم اتسمت بالفعالية خاصة وأن الزيادة في النفقات صاحبتها زيادة في عدد الهياكل ورفع في نسبة تمدرس الأطفال والتي تطمح كل ولاية إلى الوصول إلى نسبة تقارب 100% في ظروف تعليمية ملائمة من حيث معدل شغل الأقسام، الأمر الذي يبرر بقاء نفقات التعليم مرتفعة.

في قطاع الصحة يمكن القول بأن النفقات العامة كان لها الأثر الإيجابي على الجانب الصحي من حيث المؤشرات المدروسة فقد زادت نسبة التغطية الصحية بارتفاع عدد الأسرة وكذا عدد الأطباء لكل مواطن وأيضا من خلال زيادة عدد الهياكل وعليه يمكن استنتاج أن النفقات العامة تميزت بالفعالية في المجال الصحي وهو ما يؤكد صحية الفرضية السابعة والثامن.

وفيما يخص أثر النفقات العامة على معدل البطالة وبعد دراســـــة في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2014، تم الوصول للنتائج الموالية:

- ✓ بعد أن كانت معدلات البطالة في تزايدا مستمرا في الفترة (2000-1995) أين بلغت ذروتها بمعدل يفوق 30%عرفت انخفاضا محسوسا بسبب التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من هذه الظاهرة لاسيما بعد تطبيق برامج التنمية الثلاث والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) وبرنامج دعم النمو (2009-2005) والمخطط الخماسي للتنمية (2014-2010)، وهو ما يوحي بفعالية النفقات العامة في تحسين مستوى التشغيل.

وفي محاولة لتقدير أثر الانفاق العام على معدل البطالة وذلك باستخدام الطرق الإحصائية، قد كانت النتائج التالية:

- ✓ توجد علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل البطالة بتأخير، فإذا ارتفعت النفقات العامة خلال سنة يرتقب أن تنخفض البطالة خلال السنة الموالية وهو ما يؤكد صحة الفرضية التاسعة.
- ✓ النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ ضعف جودة النموذج وهذا راجع لمصداقية المعطيات وصحتها على أرض الواقع، كما أن تقدير النموذج على المستوى المحلي يختلف عنه على المستوى الكلي نظرا لأن مصادر المعلومات جاءت من تقارير التنمية بالولاية والتي تعالج بطريقة إدارية خدمة لصورة الولاية لدى الهيئات العليا.
- ✓ السياسات الإنفاقية والبرامج التنموية الموضوعة من طرف الدولة والتي اعتمدت في حساب النفقات العامة للولاية كانت تهدف إلى تحقيق تنمية محلية بصورة عامة والقضاء على البطالة بصورة خاصة، وانطلاقا من ذلك وجد أن هناك علاقة سببية بمفهوم جرا نجر من البطالة نحو النفقات العامة، وقد تبين أن النفقات العامة تزايدت بوتيرة متسارعة بعد سنة 2000 أين بلغ معدل البطالة ذروته، وذلك رد فعل للحد من هذه الظاهرة.

وبناءا على ما سبق يمكن تأكيد الفرضية الرئيسية على أن برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر هي مجموعة من البرامج الإنفاقية وقد ساهمت في تحقيق نتائج إيجابية على المستوى المحلي للولايات المدروسة.

3- الاقتراحات والتوصيات

بناءا على النتائج المحصل عليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات:

- ✓ ضرورة الاسترشاد بالطرق الإحصائية وبحوث العمليات وغيرها من الوسائل العلمية في تحديد الأهداف العامة للسياسة الإنفاقية وكذا الأعباء والتكاليف.
- ✓ ضرورة السعي الجاد إلى ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف العامة بأكبر قدر ممكن.
- ✓ تشجيع الاستثمارات المحلية، لخلق قيمة مضافة.
- ✓ البحث عن السبل الكفيلة بتنويع موارد تمويل النفقات العامة المحلية.
- ✓ السعي تدريجيا لزيادة التسيير اللامركزي للنفقات العامة وتنويعه على مختلف القطاعات.
- ✓ إعطاء صلاحيات أكبر للسلطات البلدية والجماعات المحلية في تسيير النفقات العامة من جهة والبحث عن مارد مالية محلية من جهة أخرى.
- ✓ التكوين المستمر للهيئات المنتخبة المحلية من أجل ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بطريقة صحيحة تضمن تحقيق التنمية المحلية.
- ✓ يجب الخروج من برامج مؤقتة تعتمد على الإنعاش إلى برامج تضمن وبصفة نسبية تحقيق التنمية وتدارك الأزمات والانكماشات التي قد تحدث من حين إلى آخر في الاقتصاد.
- ✓ ضرورة إشراك جميع الفاعلين من جمعيات ومجتمع مدني وأساتذة جامعيين في إيجاد الحلول والسبل التي تضمن ترشيد النفقات العامة وتوجيهها.

4- الآفاق البحثية

إن هذا البحث قد لامس جوانب عديدة تتعلق بالإنعاش الاقتصادي والنفقات العامة في الجزائر ومع ذلك لا تزال جوانب أخرى تحتاج إلى بحث أعمق يمكن طرحها كآفاق بحثية نذكر بعضها:

- ✓ عوائق التسيير اللامركزي للنفقات العامة بالجزائر
- ✓ تقييم برامج تنمية الهضاب وتأثيرها على التنمية المحلية
- ✓ أساليب تمويل النفقات العامة في الجزائر وآثارها على النشاط الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

I- الكتب بالعربية

- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- أحمد عادل حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة، عمان، 1992.
- أعاد حمودة القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة 8 دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- باهر محمد علتم، سامي السيد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الثقافة العربية، 1998.
- بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، جامعة عنابة، الجزائر، 2003.
- جون مينارد كينز، ترجمة :نهاد رضا، **النظرية العامة**، الأنيس للنشر، الجزائر،1991 .
- جيمس جواؤتيني، ريجارداستروب، ترجمة عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، 2002.
- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، **مبادئ الإقتصاد العام**، الدار الجامعي، الاسكندرية، 1998.
- حسين عمر، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الشروق، السعودية،1982.
- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- خليل علي واللوزي سليمان، **المالية العامة**، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، 2000.
- روبرت كارسون، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
- سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الاسكندرية، مصر،2011.
- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، عمان، دار المعرفة، 1992.
- عاطف وليم اندراوس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **المالية العامة**، الدار الجامعية، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
- عبد الكريم صادق بركات وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

- عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
- علي خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000.
- فتحي احمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2013.
- كمال الغالي، **مبادئ الاقتصاد العالمي**، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثانية، 1967.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1990 الجزء الثاني.
- محمد حمدي السبخي، التقويم الاجتماعي للمشروعات: تحليل الجدوى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.
- محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
- محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة، الطبعة**، 4 دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الردن، 2012
- محمد ناجي خليفة، **النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم-** ، دار القاهرة، 2001
- المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.
- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- نواز عبد الرحمان الهيثي، منجد علد اللطيف الخشالي، **الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج عمان، 2011.

II- الكتب بالفرنسية

- A.Tehami, Le programme algérien des industries locales, Office des publications universitaires, Alger, 1979
- B.Yelleschaouche, Budget de l 'état et des collectivités locales, office des publications universitaires, Alger, 1990.
- canevas indicateur socioéconomiques de la wilaya de tebessa janvier 2003
- Ch.Rahmani, Les finances des communes algériennes : insincérité, déficits et bonne gouvernance, édition Casbah, Alger, 2002.
- H. Graba, Les ressources fiscales des collectivités locales, E.N.A.G,

Alger, 2000.
- J.C.Martinez, La fraude fiscale, Publication universitaire française, France, 1990.
- Maurice duverger, finance publiques, 8emed, PUF, 1975.
- Med.Dahmani, Planification et Aménagement du territoire, office des publications universitaires, Alger, 1984.
- S.Benaissa, L'aide De L'état aux Collectivités Locales, Office Des Publications Universitaire, 1990.
- Wogner : traité de science des finances, (sans date) , Paris.

ثانيا: الرسائل

- بريبش السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق):حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، غير منشورة، 2004.
- كماسي محمد الأمين، **دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و 2000 باستخدام طرق التحليل العاملي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
- فرحي محمد، **النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر، 1999.
- قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.

ثالثا: الملتقيات

- شـرفاوي حاج عبو، **الأداء الاجتماعي للإصـلاحات الاقتصـادية**، الملتقى الوطني الأول حول الإصـــلاحات الاقتصـــادية في الجزائر والممارســـة التســـويقية، 20/21أفريل 2004، المركز الجامعي ببشار

رابعا: المجلات والدوريات والجرائد:

- الكريم مبارك، الدورات الاقتصادية. مجلة الإدارة العامة–العدد 34 –السنة 1982م
- يومية الخبر، عدد رقم 4046 بتاريخ 29 مارس 2004.
- يومية الخبر، عدد رقم 4069 بتاريخ 24 أفريل 2004.

خامسا: المنشورات

I-المنشورات بالعربية

- ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 12004-200"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.
- عرض وزير المالية السيد "مراد مدلسي" لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005،
- ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005،
- ملف "البرامج الخماسي للتنمية 2010-2014 "، موقع الأنترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية، أوت 2010.

II-المنشورات بالفرنسية

- Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement « Algérie », le Gouvernement Algérien, juillet 2005, p11.
- Rapport N°36270-DZ, volume (texte principal), « République Algérienne à la recherche d'un investissement public qualité », La Banque mondiale, 15 aout 2007, p13.

سادسا: القوانين والمراسيم

I- لقوانين والمراسيم بالعربية

-مرسوم رقم 63-189 المؤرخ في 16ماي 1963.
- الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 والمتضمن القانون البلدي، عرض أسباب انخفاض الموارد الجبائية.
- الأمر رقم69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969.
- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري1970 المتضمن الحالة المدنية.
- القانون رقم 81-02 المؤرخ في 14فيفري1981 المتمم لقانون الولاية 1969.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 22 مارس 1983
-قانون رقم 84-09 المؤرخ في 14 فيفري 1984.
- المرسوم رقم 86-38 المؤرخ في 18 فيفري 1986 يضبط أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها.
- مرسوم رقم86-266 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986.
- القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990.
- قانون الولاية رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990.

- الجريدة الرسمية، عدد 15 المؤرخة في 11أفريل 1990 والمتضمنة قانون البلدية.
- قانون رقم 90-32 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بتنظيم وسير ديوان المحاسبة.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-251 المؤرخ في 16 جوان 1992 المتمم للمرسوم رقم 92-120 المؤرخ في 14 مارس 1992 المتعلق بالتعويضات.
- المرسوم 73-135 المؤرخ في 08 سبتمبر 1973 المتعلق تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

II- القوانين والمراسيم بالفرنسية

-la décision n° 53-38 délivré le 05 janvier 1953 par l'assemblée algérienne.

-Décret n°67-144 du 21 Juillet 1967, Pour les petites communes, décret n°84-71 du 17 Mars 1984, Pour les communes chefs lieux de wilayas et de dairas.

-L'ordonnance n°75-35 du 29 Avril 1975, a propos Du plan comptable communal.

-journal officiel n°83 du 30 décembre1983.

-Circulaire interministérielle, Amélioration des ressources des collectivités locales, n°26, le 11 Mai 1994.

-loi de Finance Complémentaire 1996, Journal Officiel n°39, 26 Juin 1996.

-Centre nationale d'études et analyse pour la planification, Réfonte du systéme fiscal, Document interne, Alger, 1997.

-Centre nationale d'études et analyse pour la planification, Réfonte du systéme fiscal, Document interne, Alger, 2003 .

-Circulaire interministérielle, Vu le 09Aout2003, Concerne la collecte de l'impôt.

الملاحق

الملاحق

ملحق 01: التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سنوات البرنامج	المبالغ المالية (مليار دينار)	نسبة المبالغ (%)
2001	205,4	39,12
2002	185,9	3.5,41
2003	113,2	21,56
2004	20,5	3,90
المجموع	525	100

المصدر: ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة.

ملحق 02: التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
الفلاحة **والصيد البحري**	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	0	0	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: تقرير "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر- السداسي الثاني 2001"، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، ص87

ملحق 03: محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها

محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	المبالغ المخصصة (مليار دينار)
السكنات	0,555
الجامعة	0,141
التربية الوطنية	200
التكوين المهني	58,5
الصحة العمومية	85,0
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127,0
الشباب والرياضة	60,0
الثقافة	16,0
إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65,0
أعمال التضامن الوطني	95,0
تطوير الاذاعة والتلفزيون	19,1
إنجاز منشآت للعبادة	10,0
عمليات تهيئة الاقليم	26,4
برامج بلدية للتنمية	200,0
تنمية مناطق الجنوب	100,0
تنمية مناطق الهضاب العليا	150

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص 22.

ملحق 04: محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية

محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية	المبلغ مليار دينار
قطاع النقل	700,0
قطاع الأشغال العمومية	600,0
قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393,0
قطاع تهيئة الإقليم	10,15

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص 22.

ملحق 05: محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية

محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية	المبالغ المخصصة (مليار دينار)
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	300,0
قطاع الصناعة	13,5
فطاع الصيد البحري	12,0
ترقية الاستثمار	4,5
السياحة	3,2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4,0

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005 ص 8

الملحق 06: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية تبسة

الرقم	البيان	الوحدة	1999	2004	2009	2014
1	الكثافة السكانية	ساكن/كلم²	40	41	48	52
2	نسبة التحضر	%	65	65	68	70
3	معدل شغل المسكن	شخص/سكن	7.2	7.2	5.94	5.92
4	معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	%	73	80	90	95
5	معدل الوجبة اليومية النظرية	l/h/j	90	110	120	130
6	معدل الوجبة اليومية الفعلية	l/h/j	90	110	120	130
7	معدل الربط بشبكة الصرف الصحي	%	74	79	89	93
8	معدل الربط بشبكة الكهرباء	%	71	75	79	90
9	معدل الربط بالغاز الطبيعي (سكن موصل/حضيرة السكنات)	%	34	52	58	81
10	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	%	79	83	85	94
11	نسبة البنات	%	46	47	48	54
12	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	تلميذ/قسم	49	43	33	27
13	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	تلميذ/قسم	41	41	40	28
14	معدل شغل الأقسام بالثانوي	تلميذ/قسم	35	40	37	32
15	طبيب عام لكل ساكن	طبيب/ساكن	3652.6	2525	1760	1275
16	شبه طبي لكل 1000 ساكن	1/1000ساكن	560	521	327	251
17	طبيب مختص لكل ساكن	طبيب/ساكن	13453	12615	7794	5359
18	سرير لكل 1000 ساكن	سرير/1000ساكن	1.05	1.31	1.58	1.57
19	الكثافة البريدية لكل 1000 ساكن	مكتب بريد/1000ساكن	0.077	0.077	0.094	0.09
20	معدل الربط بشبكة الهاتف (خط هاتفي لكل 1000 ساكن)	خط هاتفي /1000ساكن	47	48	74	65
21	معدل الربط بشبكة الانترنت (خط لكل 1000 ساكن)	خط انترنت/1000ساكن	7	6	5	26
22	معدل البطالة	%	29.5	20	17.8	6.90

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 07: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية سوق أهراس

الرقم	البيان	الوحدة	1999	2004	2009	2014
1	الكثافة السكانية	ساكن/كلم²	80	82	90	92
2	نسبة التحضر	%	60	62	65	69
3	معدل شغل المسكن	شخص/سكن	6.92	6.32	5.79	5.34
4	معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	%	67	72	89	94
5	معدل الوجبة اليومية النظرية	l/h/j	92	115	130	140
6	معدل الوجبة اليومية الفعلية	l/h/j	92	115	130	140
7	معدل الربط بشبكة الصرف الصحي	%	60	74	87	91
8	معدل الربط بشبكة الكهرباء	%	95	95	96	98
9	معدل الربط بالغاز الطبيعي (سكن موصل/حضيرة السكنات)	%	32.2	49.8	61.52	83
10	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	%	89	90	91	93
11	نسبة البنات	%	46.1	46.5	47.29	51
12	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	تلميذ/قسم	40	36	25	24
13	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	تلميذ/قسم	38	34	40	32
14	معدل شغل الأقسام بالثانوي	تلميذ/قسم	39	34	27	25
15	طبيب عام لكل ساكن	طبيب/ساكن	3865	3210	2390	2111
16	شبه طبي لكل 1000 ساكن	1/1000ساكن	480	375	289	245
17	طبيب مختص لكل ساكن	طبيب/ساكن	7923	5982	4970	4005
18	سرير لكل 1000 ساكن	سرير/1000ساكن	1.28	1.23	1.2	1.2
19	الكثافة البريدية لكل 1000 ساكن	مكتب بريد/1000ساكن	0.08	0.081	20.85	0.093
20	معدل الربط بشبكة الهاتف (خط هاتفي لكل 1000 ساكن)	خط هاتفي /1000ساكن	46	53	68	66
21	معدل الربط بشبكة الانترنت (خط لكل 1000 ساكن)	خط انترنت/1000ساكن	8	9	7	38
22	معدل البطالة	%	29	19	11	10.9

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 08: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية برج بوعريريج

الرقم	البيان	الوحدة	1999	2004	2009	2014
1	الكثافة السكانية	ساكن/كلم²	146.79	151.2	161.78	167
2	نسبة التحضر	%	53	54	56	58
3	معدل شغل المسكن	شخص/سكن	5.83	5.22	4.83	4.44
4	معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	%	65	73	90	95
5	معدل الوجبة اليومية النظرية	l/h/j	92	115	130	140
6	معدل الوجبة اليومية الفعلية	l/h/j	92	115	130	140
7	معدل الربط بشبكة الصرف الصحي	%	60	75	89	93
8	معدل الربط بشبكة الكهرباء	%	96	97	97.35	98.15
9	معدل الربط بالغاز الطبيعي (سكن موصل/حضيرة السكنات)	%	32.2	49.8	61.52	83
10	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	%	90	91	92	94
11	نسبة البنات	%	46.1	46.5	47.29	51
12	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	تلميذ/قسم	40	36	25	24
13	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	تلميذ/قسم	38	34	40	32
14	معدل شغل الأقسام بالثانوي	تلميذ/قسم	39	34	27	25
15	طبيب عام لكل ساكن	طبيب/ساكن	2365	2110	1990	1911
	شبه طبي لكل 1000 ساكن	1/1000ساكن	380	300	260	230
16	طبيب مختص لكل ساكن	طبيب/ساكن	7623	5712	3920	3125
17	سرير لكل 1000 ساكن	سرير/1000ساكن	1.28	1.23	1.2	1.2
18	الكثافة البريدية لكل 1000 ساكن	مكتب بريد/1000ساكن	0.08	0.081	20.85	0.093
19	معدل الربط بشبكة الهاتف (خط هاتفي لكل 1000 ساكن)	خط هاتفي /1000ساكن	46	53	68	66
20	معدل الربط بشبكة الانترنت (خط لكل 1000 ساكن)	خط انترنت/1000ساكن	8	9	7	38
21	معدل البطالة	%	32	23.34	11.9	10.9

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 09: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية أم البواقي

الرقم	البيان	الوحدة	1999	2004	2009	2014
1	الكثافة السكانية	ساكن/كلم²	70	75	79	86
2	نسبة التحضر	%	63	63	66	68
3	معدل شغل المسكن	شخص/سكن	7.3	6.8	5.3	4.9
4	معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	%	70	78	81	92
5	معدل الوجبة اليومية النظرية	l/h/j	93	100	120	130
6	معدل الوجبة اليومية الفعلية	l/h/j	93	100	120	130
7	معدل الربط بشبكة الصرف الصحي	%	68	73	87	59
8	معدل الربط بشبكة الكهرباء	%	70	73	78	88
9	معدل الربط بالغاز الطبيعي (سكن موصل/حضيرة السكنات)	%	30	47	56	78
10	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	%	76	80	86	94
11	نسبة البنات	%	47	47.7	48	52
12	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	تلميذ/قسم	49	44	36	29
13	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	تلميذ/قسم	43	41	40	32
14	معدل شغل الأقسام بالثانوي	تلميذ/قسم	40	38	365	30
15	طبيب عام لكل ساكن	طبيب/ساكن	3820	3012	2010	1990
16	شبه طبي لكل 1000 ساكن	1/1000ساكن	490	310	299	280
17	طبيب مختص لكل ساكن	طبيب/ساكن	8710	7680	5321	4371
18	سرير لكل 1000 ساكن	سرير/1000ساكن	1.3	1.23	1.2	1.2
19	الكثافة البريدية لكل 1000 ساكن	مكتب بريد/1000ساكن	0.08	0.08	0.09	0.095
20	معدل الربط بشبكة الهاتف (خط هاتفي لكل 1000 ساكن)	خط هاتفي /1000ساكن	44	58	64	67
21	معدل الربط بشبكة الانترنت (خط لكل 1000 ساكن)	خط انترنت/1000ساكن	9	8	8	36
22	معدل البطالة	%	30	22	12	9.5

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 10: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية خنشلة

الرقم	البيان	الوحدة	1999	2004	2009	2014
1	الكثافة السكانية	ساكن/كلم²	35	36	42	45
2	نسبة التحضر	%	58	59	61	63
3	معدل شغل المسكن	شخص/سكن	72	79	82	93
4	معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	%	69	72	79	90
5	معدل الوجبة اليومية النظرية	l/h/j	89	91	110	120
6	معدل الوجبة اليومية الفعلية	l/h/j	89	91	110	120
7	معدل الربط بشبكة الصرف الصحي	%	58	69	75	89
8	معدل الربط بشبكة الكهرباء	%	66	70	75	87
9	معدل الربط بالغاز الطبيعي (سكن موصل/حضيرة السكنات)	%	32	46	55	76
10	نسبة التمدرس للأطفال من 6-15 سنة	%	74	79	84	92
11	نسبة البنات	%	44	46	48	53
12	معدل شغل الأقسام بالابتدائي	تلميذ/قسم	49	45	37	31
13	معدل شغل الأقسام بالمتوسط	تلميذ/قسم	44	42	40	34
14	معدل شغل الأقسام بالثانوي	تلميذ/قسم	41	38	37	31
15	طبيب عام لكل ساكن	طبيب/ساكن	9623	7712	4920	3225
16	شبه طبي لكل 1000 ساكن	1/1000ساكن	750	423	325	300
17	طبيب مختص لكل ساكن	طبيب/ساكن	9810	8301	5821	4671
18	سرير لكل 1000 ساكن	سرير/1000ساكن	1.3	1.23	1.2	1.2
19	الكثافة البريدية لكل 1000 ساكن	مكتب بريد/1000ساكن	0.07	0.07	0.085	0.091
20	معدل الربط بشبكة الهاتف (خط هاتفي لكل 1000 ساكن)	خط هاتفي /1000ساكن	44	58	64	67
21	معدل الربط بشبكة الانترنت (خط لكل 1000 ساكن)	خط انترنت/1000ساكن	9	8	8	36
22	معدل البطالة	%	30	21	18.5	12

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 11: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 1974 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرنامج العادي ولاية تبسة

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	1974- 1999	2014-2000
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**106420.00**	**2485155.00**
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	**16400.00**	
الفلاحة	**963192.00**	**514000.00**
الري	**1332369.00**	**2378800.00**
الغابات	**483137.00**	**10511153.00**
البيئة		**2530500.00**
الطاقة	**1518487.00**	**18680878.00**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**88050.00**	**58000.00**
السياحة		**447500.00**
النقل	**73942.00**	**1592503.00**
الاتصالات السلكية واللاسلكية		**265000.00**
التجارة	**9444.00**	**521000.00**
المنشآت القاعدية	**1439010.00**	**46897570.00**
المطارات		**1712000.00**
المنشآت الإدارية	**513991.00**	**17850226.00**
التربية	**3403521.00**	**23586015.00**
التكوين	**505517.00**	**3681700.00**
التعليم العالي	**439077.00**	**10144931.00**
الصحة	**470618.00**	**8333500.00**
الشباب والرياضة	**225871.00**	**5431276.00**
الثقافة	**15000.00**	**2047700.00**
المجاهدين	**3024.00**	**20000.00**
الشؤون الدينية	**12200.00**	**3106990.00**
الحماية الاجتماعية	**149071.00**	**952000.00**
التهيئة الحضرية	**1295447.00**	**19277225.00**
السكن	**8346892.00**	**65131071.00**
محلات ذات الاستعمال المهني		**1909000.00**
المؤسسات + وسائل الإنجاز	**101960.00**	**1190000.00**
مجموع البرنامج القطاعي	**21512640.00**	**251255693.00**
المخططات البلدية للتنمية	**5809442.00**	**22491206.00**
المجموع العام	**27322082.00**	**273746899.00**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 12: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات

البرامج الاستثنائية لولاية تبسة

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	2004/2001	2009/2005	2014/2010
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة		112202.00	942953.00
الفلاحة	79000.00		
الري	1392000.00	19696000.00	7020000.00
الغابات	235707.00	1624300.00	1514800.00
البيئة	269000.00	1030000.00	859500.00
البريد وتكنولوجية المعلومات	58000.00		
السياحة		9000.00	189500.00
النقل		590000.00	33896.00
التخزين والتوزيع		171000.00	311000.00
المنشآت القاعدية	1719200.00	25886400.00	9810000.00
المطارات	31000.00	1681000.00	60000.00
المنشآت الإدارية	761980.00	6874500.00	10133746.00
التربية	3716591.00	9573056.00	8810511.00
التكوين	367100.00	1434100.00	1630500.00
التعليم العالي	1525631.00	3282000.00	5337300.00
الصحة	732000.00	4680500.00	1790000.00
الشباب والرياضة	656000.00	2044800.00	2030476.00
الثقافة	145000.00	712700.00	982000.00
المجاهدين		20000.00	
الشؤون الدينية		1924990.00	5000.00
الحماية الاجتماعية	58500.00	743500.00	27000.00
التهيئة الحضرية	807225.00	8433000.00	
السكن	807225.00	402500.00	652877.00
محلات ذات الاستعمال المهني		1909000.00	
مجموع البرنامج القطاعي	13361159.00	92834548.00	52141059.00
المخططات البلدية للتنمية	3163370.00	9517000.00	781681.00
المجموع العام	16524529.00	102351548.00	52922740.00

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 13: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 1974 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرنامج العادي ولاية سوق أهراس

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	1974-1999	2014-2000
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**74494**	**1739608.5**
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	**11480**	**0**
الفلاحة	**674234.4**	**359800**
الري	**932658.3**	**1665160**
الغابات	**338195.9**	**7357807.1**
البيئة	**0**	**1771350**
الطاقة	**1062940.9**	**13076614.6**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**61635**	**40600**
السياحة	**0**	**313250**
النقل	**51759.4**	**2313152.1**
الاتصالات السلكية واللاسلكية	**0**	**185500**
التجارة	**6610.8**	**364700**
المنشآت القاعدية	**1007307**	**32828299**
المنشآت الإدارية	**359793.7**	**12495158.2**
التربية	**2382464.7**	**16510210.5**
التكوين	**353861.9**	**2577190**
التعليم العالي		**7101451.7**
الصحة	**329432.6**	**5833450**
الشباب والرياضة	**158109.7**	**3801893.2**
الثقافة	**10500**	**1433390**
المجاهدين	**2116.8**	**14000**
الشؤون الدينية	**8540**	**2174893**
الحماية الاجتماعية	**104349.7**	**666400**
التهيئة الحضرية	**906812.9**	**13494057.5**
السكن	**5842824.4**	**45591749.7**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1336300**
المؤسسات + وسائل الإنجاز	**71372**	**833000**
مجموع البرنامج القطاعي	**15058848**	**175878985.1**
المخططات البلدية للتنمية	**4066609.4**	**15743844.2**
المجموع العام	**18818103.5**	**191622829.3**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 14: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرامج الاستثنائية لولاية سوق أهراس

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	2004/2001	2009/2005	2014/2010
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**0**	**76297.36**	**641208.04**
الفلاحة	**53720**	**0**	**0**
الري	**946560**	**13393280**	**4773600**
الغابات	**160280.76**	**1104524**	**1030064**
البيئة	**182920**	**700400**	**584460**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**39440**	**0**	**0**
السياحة	**0**	**6120**	**128860**
النقل	**21080**	**1544280**	**63849.28**
التخزين والتوزيع	**0**	**116280**	**211480**
المنشآت القاعدية	**1169056**	**17602752**	**6670800**
المنشآت الإدارية	**518146.4**	**4674660**	**6890947.28**
التربية	**2527281.88**	**6509678.08**	**5991147.48**
التكوين	**249628**	**975188**	**1108740**
التعليم العالي	**1037429.08**	**2231760**	**3629364**
الصحة	**497760**	**3182740**	**1217200**
الشباب والرياضة	**446080**	**1390464**	**1380723.68**
الثقافة	**98600**	**484636**	**667760**
المجاهدين	**0**	**13600**	**0**
الشؤون الدينية	**0**	**1308993.2**	**3400**
الحماية الاجتماعية	**39780**	**505580**	**18360**
التهيئة الحضرية	**548913**	**5734440**	**0**
السكن	**548913**	**273700**	**443956.36**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1298120**	**0**
مجموع البرنامج القطاعي	**9085588.12**	**63127492.64**	**35455920.12**
المخططات البلدية للتنمية	**2151091.6**	**6471560**	**531543.08**
المجموع العام	**11236679.72**	**69599052.64**	**35987463.2**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 15: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 1974 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات

البرنامج العادي ولاية برج بوعريريج

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	1974-1999	2014-2000
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**101099**	**2360897**
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	**15580**	**0**
الفلاحة	**915032**	**488300**
الري	**1265751**	**2259860**
الغابات	**458980**	**9985595**
البيئة	**0**	**2403975**
الطاقة	**1442563**	**17746834**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**83648**	**55100**
السياحة	**0**	**425125**
النقل	**70245**	**1512878**
الاتصالات السلكية واللاسلكية	**0**	**251750**
التجارة	**8972**	**494950**
المنشآت القاعدية	**1367060**	**44552692**
المنشآت الإدارية	**488291**	**16957715**
التربية	**3233345**	**22406714**
التكوين	**480241**	**3497615**
التعليم العالي	**417123**	**9637684**
الصحة	**447087**	**7916825**
الشباب والرياضة	**214577**	**5159712**
الثقافة	**14250**	**1945315**
المجاهدين	**2873**	**19000**
الشؤون الدينية	**11590**	**2951641**
الحماية الاجتماعية	**141617**	**904400**
التهيئة الحضرية	**1230675**	**18313364**
السكن	**7929547**	**61874517**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1813550**
المؤسسات + وسائل الإنجاز	**96862**	**1130500**
مجموع البرنامج القطاعي	**20437008**	**238692908**
المخططات البلدية للتنمية	**5518970**	**21366646**
المجموع العام	**46392986**	**497126062**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 16: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرامج الاستثنائية لولاية برج بوعريريج

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	2004/2000	2009/2005	2014/2010
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**0**	**109957.96**	**924093.94**
الفلاحة	**77420**	**0**	**0**
الري	**1364160**	**19302080**	**6879600**
الغابات	**230992.86**	**1591814**	**1484504**
البيئة	**263620**	**1009400**	**842310**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**56840**	**0**	**0**
السياحة	**0**	**8820**	**185710**
النقل	**0**	**578200**	**33218.08**
التخزين والتوزيع	**0**	**167580**	**304780**
المنشآت القاعدية	**1684816**	**25368672**	**9613800**
المطارات	**30380**	**1647380**	**58800**
المنشآت الإدارية	**746740.4**	**6737010**	**9931071.08**
التربية	**3642259.18**	**9381594.88**	**8634300.78**
التكوين	**359758**	**1405418**	**1597890**
التعليم العالي	**1495118.38**	**3216360**	**5230554**
الصحة	**717360**	**4586890**	**1754200**
الشباب والرياضة	**642880**	**2003904**	**1989866.48**
الثقافة	**142100**	**698446**	**962360**
المجاهدين	**0**	**19600**	**0**
الشؤون الدينية	**0**	**1886490.2**	**4900**
الحماية الاجتماعية	**57330**	**728630**	**26460**
التهيئة الحضرية	**791080.5**	**8264340**	**0**
السكن	**791080.5**	**394450**	**639819.46**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1870820**	**0**
مجموع البرنامج القطاعي	**13093935.82**	**90977857.04**	**51098237.82**
المخططات البلدية للتنمية	**3100102.6**	**9326660**	**766047.38**
المجموع العام	**16194038.42**	**100304517**	**51864285.2**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 17: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 1974 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات

البرنامج العادي ولاية أم البواقي

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	1974-1999	2014-2000
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**95778**	**2236640**
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	**14760**	**0**
الفلاحة	**866873**	**462600**
الري	**1199132**	**2140920**
الغابات	**434823**	**9460038**
البيئة	**0**	**2277450**
الطاقة	**1366638**	**16812790**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**79245**	**52200**
السياحة	**0**	**402750**
النقل	**66548**	**1433253**
الاتصالات السلكية واللاسلكية	**0**	**238500**
التجارة	**8500**	**468900**
المنشآت القاعدية	**1295109**	**42207813**
المنشآت الإدارية	**462592**	**16065203**
التربية	**3063169**	**21227414**
التكوين	**454965**	**3313530**
التعليم العالي	**395169**	**9130438**
الصحة	**423556**	**7500150**
الشباب والرياضة	**203284**	**4888148**
الثقافة	**13500**	**1842930**
المجاهدين	**2722**	**18000**
الشؤون الدينية	**10980**	**2796291**
الحماية الاجتماعية	**134164**	**856800**
التهيئة الحضرية	**1165902**	**17349503**
السكن	**7512203**	**58617964**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1718100**
المؤسسات + وسائل الإنجاز	**91764**	**1071000**
مجموع البرنامج القطاعي	**19361376**	**226130124**
المخططات البلدية للتنمية	**5228498**	**20242085**
المجموع العام	**43951250**	**470961533**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 18: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرامج الاستثنائية لولاية أم البواقي

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	2004/2000	2009/2005	2014/2010
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**0**	**107713.92**	**905234.88**
الفلاحة	**75840**	**0**	**0**
الري	**1336320**	**18908160**	**6739200**
الغابات	**226278.72**	**1559328**	**1454208**
البيئة	**258240**	**988800**	**825120**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**55680**	**0**	**0**
السياحة	**0**	**8640**	**181920**
النقل	**0**	**566400**	**32540.16**
التخزين والتوزيع	**0**	**164160**	**298560**
المنشآت القاعدية	**1650432**	**24850944**	**9417600**
المطارات	**29760**	**1613760**	**57600**
المنشآت الإدارية	**731500.8**	**6599520**	**9728396.16**
التربية	**3567927.36**	**9190133.76**	**8458090.56**
التكوين	**352416**	**1376736**	**1565280**
التعليم العالي	**1464605.76**	**3150720**	**5123808**
الصحة	**702720**	**4493280**	**1718400**
الشباب والرياضة	**629760**	**1963008**	**1949256.96**
الثقافة	**139200**	**684192**	**942720**
المجاهدين	**0**	**19200**	**0**
الشؤون الدينية	**0**	**1847990.4**	**4800**
الحماية الاجتماعية	**56160**	**713760**	**25920**
التهيئة الحضرية	**774936**	**8095680**	**0**
السكن	**774936**	**386400**	**626761.92**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1832640**	**0**
مجموع البرنامج القطاعي	**12826712.64**	**89121166.08**	**50055416.64**
المخططات البلدية للتنمية	**3036835.2**	**9136320**	**750413.76**
المجموع العام	**15863547.84**	**98257486.08**	**50805830.4**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 19: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 1974 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات

البرنامج العادي ولاية خنشلة

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	1974-1999	2014-2000
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**65980**	**1540796**
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	**10168**	**0**
الفلاحة	**597179**	**318680**
الري	**826069**	**1474856**
الغابات	**299545**	**6516915**
البيئة	**0**	**1568910**
الطاقة	**941462**	**11582144**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**54591**	**35960**
السياحة	**0**	**277450**
النقل	**45844**	**987352**
الاتصالات السلكية واللاسلكية	**0**	**164300**
التجارة	**5855**	**323020**
المنشآت القاعدية	**892186**	**29076493**
المنشآت الإدارية	**318674**	**11067140**
التربية	**2110183**	**14623329**
التكوين	**313421**	**2282654**
التعليم العالي	**272228**	**6289857**
الصحة	**291783**	**5166770**
الشباب والرياضة	**140040**	**3367391**
الثقافة	**9300**	**1269574**
المجاهدين	**1875**	**12400**
الشؤون الدينية	**7564**	**1926334**
الحماية الاجتماعية	**92424**	**590240**
التهيئة الحضرية	**803177**	**11951880**
السكن	**5175073**	**40381264**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1183580**
المؤسسات + وسائل الإنجاز	**63215**	**737800**
مجموع البرنامج القطاعي	**13337837**	**155778530**
المخططات البلدية للتنمية	**3601854**	**13944548**
المجموع العام	**30005300**	**324440167**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 20: حجم الاستثمارات الممنوحة للولاية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 حسبة القطاعات البرامج الاستثنائية لولاية خنشلة

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	2004/2000	2009/2005	2014/2010
المؤسسات الصغير ة والمتوسطة	**0**	**69565**	**584631**
الفلاحة	**48980**	**0**	**0**
الري	**863040**	**12211520**	**4352400**
الغابات	**146138**	**1007066**	**939176**
البيئة	**166780**	**638600**	**532890**
البريد وتكنولوجية المعلومات	**35960**	**0**	**0**
السياحة	**0**	**5580**	**117490**
النقل	**19220**	**1408020**	**582016**
التخزين والتوزيع	**0**	**106020**	**192820**
المنشآت القاعدية	**1065904**	**16049568**	**6082200**
المنشآت الإدارية	**472428**	**4262190**	**6282923**
التربية	**2304286**	**5935295**	**5462517**
التكوين	**227602**	**889142**	**1010910**
التعليم العالي	**945891**	**2034840**	**3309126**
الصحة	**453840**	**2901910**	**1109800**
الشباب والرياضة	**406720**	**1267776**	**1258895**
الثقافة	**89900**	**441874**	**608840**
المجاهدين	**0**	**12400**	**0**
الشؤون الدينية	**0**	**1193494**	**3100**
الحماية الاجتماعية	**36270**	**460970**	**16740**
التهيئة الحضرية	**500480**	**5228460**	**0**
السكن	**500480**	**249550**	**404784**
محلات ذات الاستعمال المهني	**0**	**1183580**	**0**
مجموع البرنامج القطاعي	**8283919**	**57557420**	**32327457**
المخططات البلدية للتنمية	**1961289**	**5900540**	**484642**
المجموع العام	**10245208**	**63457960**	**32812099**

المصدر: مصالح الولاية

الملحق 21: تطور معدلات البطالة

في ولاية تبسة خلال الفترة 1995-2014

السنة	معدل البطالة %
1995	25.9
1996	26.8
1997	27.3
1998	28.6
1999	29.5
2000	31
2001	30
2002	30
2003	29
2004	20
2005	20
2006	19.7
2007	18
2008	17.8
2009	17.8
2010	14.93
2011	6.34
2012	7.65
2013	6.67
2014	6.65

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 22: مجموع النفقات خلال الفترة لولاية تبسة 1995-2014

الوحدة 10^3 دج

	النفقات العادية	النفقات الاستثنائية	مجموع النفقات
1995	3107406.00		3107406.00
1996	1971551.00		1971551.00
1997	2415097.00		2415097.00
1998	2253307.00		2253307.00
1999	3189825.00		3189825.00
2000	3453180.00		3453180.00
2001	5084349.00	6335078.00	11419427.00
2002	3424244.00	1295306.00	4719550.00
2003	6601908.00	1190905.00	7792813.00
2004	14002267.50	853450.00	14855717.50
2005	15852710.00	22211012.00	38063722.00
2006	21046920.00	13499153.00	34546073.00
2007	16193091.50	7363644.00	23556735.50
2008	27765185.50	6882609.00	34647794.50
2009	20329095.00	4914456.00	25243551.00
2010	42015090.00	42210811.00	84225901.00
2011	31734675.50	33568766.00	65303441.50
2012	23050900.00	39110691.00	62161591.00
2013	54403439.00	33036384.00	87439823.00
2014	32546421.50	22992706.00	55539127.50

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 23: البرنامج القطاعي اللامركزي لولاية تبسة في الفترة 1995-2004 (البرنامج العادي)

الوحدة 10^3 د ج

القطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التربية	329676	164000	247774	166362	494000	197246	215250	418350	1050325	2223000
الري	244500	70500	173000	6900	73000	66408	75000	225000	877000	328500
المنشآت القاعدية	130500	260000	0	0	0	0	14500		690900	0
التعليم العالي	0	87500	0	88316	0	89810	63300	55869	310000	
الصحة	0	72800	0	10500	20840	24004	17000	15000	128000	93780
الحماية الإجتماعية	13000	39270	0	0	13630	15204			8000	61335
الشبيبة والرياضة	25600	0	0	51400	0	22204	74000	80000	130000	
التكوين المهني	20200	10300	0	20800	21400	80000	18000	16000	42000	96300
الفلاحة	17550	18050	0	0	19845	9204	25500	20000	30000	89302.5
المجاهدين	0	0	6205	4319	0	0	0	0	0	0
الثقافة	0	0	0	10000	0	0	110000	83000	23000	0
المنشآت الإدارية	0	0	9950	0	0	0	230000	100000	51000	0
البريد والمواصلات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
النقل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
التهيئة والتعمير	0	0	0	0	0		41030	217225	450000	0
السكن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	781026	722420	436929	358597	642715	504080	883580	1230444	3790225	2892217.5

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 24: البرنامج القطاعي اللامركزي لولاية تبسة في الفترة 2005-2014 (البرنامج العادي)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التربية	**887607**	**968525**	**1882575**	**4726463**	**950000**	**1350000**	**1164906**	**1787000**	**5387069**	**377700**
الري	**298836**	**337500**	**1012500**	**3946500**	**245000**	**1251500**	**654000**	**380000**	**11082251**	**840000**
المنشآت القاعدية	**0**	**65250**	**0**	**310950**	**5920695**	**7274335**	**5109092**	**2966000**	**20816837**	**610000**
التعليم العالي	**404145**	**284850**	**251411**	**1395000**	**623000**	**855000**	**995106**	**1866000**	**1732120**	**1219321**
الصحة	**108018**	**76500**	**67500**	**576000**	**785000**	**896150**	**10250180**	**15000**	**2474096**	**60000**
الحماية الإجتماعية	**68418**	**0**	**0**	**36000**	**0**	**252804**	**0**	**2000**	**508239**	**0**
الشبيبة والرياضة	**99918**	**333000**	**360000**	**585000**	**255000**	**375000**	**819312**	**275000**	**1263842**	**759000**
التكوين المهني	**360000**	**81000**	**72000**	**189000**		**35000**		**25000**		**510000**
الفلاحة	**41418**	**90000**	**135000**	**88000**	**110000**	**45000**	**56000**	**120000**	**0**	**0**
المجاهدين	**200000**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الثقافة	**0**	**495000**	**373500**	**103500**	**0**	**0**	**0**	**705000**	**354635**	**210000**
المنشآت الإدارية	**0**	**1035000**	**450000**	**229500**	**0**	**0**	**0**	**344500**		**8406546**
البريد والمواصلات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
النقل	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
التهيئة والتعمير	**0**	**184635**	**977512**	**2025000**	**0**	**0**	**1350500**	**895000**	**0**	**708255**
السكن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**2468360**	**3951260**	**5581998**	**14210913**	**8888695**	**12334789**	**20399096**	**9380500**	**43619089**	**13700822**

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 25: البرنامج القطاعي المركزي لولاية تبسة في الفترة 1995-2004 (البرنامج العادي)

الوحدة10^3 دج

القطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الري	72000	0	72854	0	0	0	102000	24000	0	0
المنشآت القاعدية	396000	320000	420000	143500	242487	1085080	450000	65000	1638483	1091192
الفلاحة	0	141245	282400	165350	258476	16500	300500	79759	0	1163142
المجاهدين	0	23000	0	0	0	0	0	0	0	0
المنشآت الإدارية	0	0	2900	2800	3111	0	0	0	0	13999
البريد والمواصلات	2700	26000	35900	13450	10000	28000	110500	121200	0	45000
النقل	0	0	0	0	1200	0	0	0	0	5400
التهيئة والتعمير	165750	108000	212800	56000	122210	18200	198000	11500	18200	198000
السكن	1326300	340000	700000	1320000	1618900	1319400	2448399	1447341	775000	7285050
المجموع	1962750	958245	1726854	1701100	2256384	2467180	3609399	1748800	2431683	9801783

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 26: البرنامج القطاعي المركزي لولاية تبسةفيالفترة2005-2014 (البرنامج العادي)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الري	0	459000	108000	0	0	359200		0	485000	258000
المنشآت القاعدية	4882860	2025000	292500	7373173	2685000	1856000	1250000	3596000	1895600	2652000
الفلاحة	74250	132250	358915	0	458000	265000	489500	596200	558500	689000
المنشآت الإدارية	0	35000	45800	0	58900	0	0	85800	0	0
البريد والمواصلات	126000	497250	545400	685900	725000	689050	485300	885000	735600	854000
النقل	168000	250000	195000	180000	89000	150000	125000	159000	125600	145500
التهيئة والتعمير	11500	18200	549945	81900	798500	685000	575000	891000	51750	81900
السكن	5937300	11017796	6513034	3487500	4255000	4558551	5150000	3579700	3588100	3768900
المجموع	11199910	14434496	8608594	11808473	9069400	8562801	8074800	9792700	7440150	8449300

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 27: المخططات البلدية للتنمية لولاية تبسة في الفترة 1995-2004 (البرنامج العادي)

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التربية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الري	148930	143000	53580	145600	160234	192768	285700	244750	228000	721053
المنشآت القاعدية	205000	138066	188897	45960	130492	289152	295085	200250	152000	587214
التعليم العالي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الصحة	5100	1650	1950	0	0	0	0	0	0	
الحماية الإجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الشبيبة والرياضة	2900	4170	3137	0	0	0	0	0	0	0
التكوين المهني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الفلاحة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجاهدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الثقافة	0	4000	0	0	0	0	0	0	0	0
المنشآت الإدارية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البريد والمواصلات	1700	0	3750	2050	0	0	10585	0	0	0
النقل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
التهيئة والتعمير	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
السكن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	363630	290886	251314	193610	290726	481920	591370	445000	380000	1308267

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 28: المخططات البلدية للتنمية لولاية تبسة في الفترة 1995-2003 (البرنامج العادي)

الوحدة: 10^3 دج

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التربية	15800	0	0	35800						
الري	867456	1285650	1101375	1026000	1586000	20158000	2256000	2785400	2458000	1862500
المنشآت القاعدية	1301184	1327882	901125	684000	785000	845600	958200	1025800	886200	8458000
الصحة						55000	46580	66500	0	75800
البريد والمواصلات	0	47632	0	0	0	58900	0	0	0	0
النقل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	2184440	2661164	2002500	1745800	2371000	21117500	3260780	3877700	3344200	10396300

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 29: البرنامج القطاعي اللامركزي لولاية تبسة في الفترة 2001-2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)

الوحدة 10^3 د ج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية	218814	276149	77240	23770	595973
الري	45000	0	0	0	45000
المنشآت القاعدية	40500	167000	27000	38000	272500
التعليم العالي	290000	0	0	278000	568000
الصحة	0	0	15000	13000	28000
الحماية الإجتماعية	0	0	14000	12000	26000
الشبيبة والرياضة	55000	20000	36000	5900	116900
التكوين المهني	70000	6000	0	4000	80000
المنشآت الإدارية	0	3000	141000	6800	150800
التهيئة والتعمير	0	50000	60000	18000	128000
البيئة	79000	100000	90000	6800	275800
المجموع	798314	622149	460240	406270	2286973

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 30: البرنامج القطاعي المركزي في الفترة 2001-2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)

الوحدة 10^3 دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية	50000	0	0	23000	73000
الري	0	0	0	0	0
المنشآت القاعدية	213500	117250	91980	25680	448410
التعليم العالي	0	54444	24320	24000	102764
التكوين المهني	46000	0	40000	15000	101000
الفلاحة	102764	180463	176109	98000	557336
المنشآت الإدارية	20500	36000	0		56500
البريد والمواصلات	0	55000	78256	13500	146756
النقل	5000000	0	0		5000000
المجموع	5432764	443157	410665	199180	6286586

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 31: المخططات البلدية للتنمية فيا لفترة 2001-2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)

الوحدة 10^3 دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	
الري	31200	138000	220000	180000	569200
المنشآت القاعدية	72800	92000	100000	68000	332800
المجموع	104000	230000	320000		902000

الملحق 32: البرنامج القطاعي اللامركزي لولاية تبسة في الفترة 2005-2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
التربية	1766464	464859	1022690	743774	650803	4648589
الري	133380	35100	77220	56160	49140	351000
المنشآت القاعدية	807690	212550	467610	340080	297570	2125500
التعليم العالي	1683552	443040	974688	708864	620256	4430400
الصحة	82992	21840	48048	34944	30576	218400
الحماية الاجتماعية	77064	20280	44616	32448	28392	202800
الشبيبة والرياضة	346492	91182	200600	145891	127655	911820
التكوين المهني	237120	62400	137280	99840	87360	624000
المنشآت الإدارية	446971	117624	258773	188198	164674	1176240
التهيئة والتعمير	379392	99840	219648	159744	139776	998400
البيئة	817471	215124	473273	344198	301174	2151240
المجموع	6778588	1783839	3924446	2854141	2497376	17838389

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 33: البرنامج القطاعي المركزي في الفترة 2005-2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
التربية	150307	114026	88111	103660	62196	518300
المنشآت القاعدية	923276	700416	541231	636742	382045	3183711
التعليم العالي	211591	160517	124036	145925	87555	729624
التكوين المهني	207959	157762	121907	143420	86052	717100
الفلاحة	1147555	870559	672705	791417	474850	3957086
المنشآت الإدارية	116334	88253	68196	80230	48138	401150
البريد والمواصلات	302171	229233	177134	208394	125036	1041968
النقل	10295000	7810000	603500	710000	426000	3550000
المجموع	13354193	10130766	2396820	2819788	1691872	14098939

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 34: المخططات البلدية للتنمية في الفترة2005 -2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الري	1105956	839001	648319	762728	457637	3813641
المنشآت القاعدية	646630	490547	379059	445952	267571	2229759
الفلاحة	325645	255000	15000	0	0	595645
المجموع	2078231	1584548	1042378	1208680	725208	6639045

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 35: البرنامج القطاعي اللامركزي لولاية تبسة فيالفترة2010-2014 (البرنامج الخماسي للتنمية)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
التربية	5345877	3849032	5132042	4490537	2566021	21383509
الري	403650	290628	387504	339066	193752	1614600
المنشآت القاعدية	2444325	1759914	2346552	2053233	1173276	9777300
التعليم العالي	5094960	3668371	4891162	4279766	2445581	20379840
الصحة	251160	180835	241114	210974	120557	1004640
الحماية الاجتماعية	233220	167918	223891	195905	111946	932880
الشبيبة والرياضة	1048593	754987	1006649	880818	503325	4194372
التكوين المهني	717600	516672	688896	602784	344448	2870400
المنشآت الإدارية	1352676	973927	1298569	1136248	649284	5410704
التهيئة والتعمير	1148160	826675	1102234	964454	551117	4592640
البيئة	2473926	1781227	2374969	2078098	1187484	9895704
المجموع	20514147	14770186	19693582	17231883	9846791	82056589

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 36: البرنامج القطاعي المركزي في الفترة 2010-2014 (البرنامج الخماسي للتنمية)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
التربية	528666	462583	484611	396500	330416	2202776
المنشآت القاعدية	3247385	2841462	2976770	2435539	2029616	13530772
التعليم العالي	744216	651189	682198	558162	465135	3100900
التكوين المهني	731442	640012	670489	548582	457151	3047676
الفلاحة	4036228	3531699	3699875	3027171	2522642	16817615
المنشآت الإدارية	409173	358026	375075	306880	255733	1704887
البريد والمواصلات	1062807	929956	974240	797106	664255	4428364
النقل	3621000	3168375	3319250	2715750	2263125	15087500
المجموع	14380917	12583302	13182508	10785690	8988073	59920490

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 37: المخططات البلدية للتنمية في الفترة 2010-2014 (البرنامج الخماسي للتنمية)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الري	3844149	3363630	3523803	2883112	2402593	16017287
المنشآت القاعدية	2247598	1966648	2060298	1685699	1404749	9364992
الحماية الاجتماعية	1224000	885000	650500	450000	350500	3560000
المجموع	7315747	6215278	6234601	5018811	4157842	28942279

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 38: مجموع النفقات جميع البرامج القطاعية المركزية واللامركزية في الفترة 1995-2004 (البرنامج العادي والاستثنائي)

الوحدة10^3 دج

القطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التربية	329676	164000	247774	166362	494000	197246	484064	694499	1127565	2269770
الري	465430	213500	299434	152500	233234	259176	538900	631750	1325000	1229553
المنشآت القاعدية	731500	718066	608897	189460	372979		1086385	641500	2700363	1810086
التعليم العالي	0	87500	0	88316	0	89810	353300	110313	334320	302000
الصحة	5100	74450	1950	10500	20840	24004	17000	15000	143000	106780
الحماية الاجتماعية	13000	39270	0	0	13630	15204	0	0	22000	73335
الشبيبة والرياضة	28500	4170	3137	51400	0	22204	129000	100000	166000	5900
التكوين المهني	20200	10300	0	20800	21400	80000	134000	22000	82000	115300
الفلاحة	17550	159295	282400	165350	278321	25704	428764	280222	206109	1350445
المجاهدين	0	23000	6205	4319	0	0	0	0	0	0
الثقافة	0	4000	0	10000	0	0	110000	83000	23000	0
المنشآت الإدارية	0	0	12850	2800	3111	0	250500	139000	192000	20799
البريد والمواصلات	4400	26000	39650	15500	10000	28000	121085	176200	78256	58500
النقل	0	0	0	0	1200	0	5000000	0	0	5400
التهيئة والتعمير	165750	108000	212800	56000	122210	18200	239030	278725	528200	216000
السكن	1326300	340000	700000	1320000	1618900.00	1319400.00	2448399	1447341	775000	7285050

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 39:مجموعالنفقاتجميعالبرامجالقطاعيةالمركزيةواللامركزيةفيالفترة2005-2014 (البرنامجالعاديوالاستثنائي)

الوحدة10^3 دج

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التربية	2820178	1547410	2993376	5609697	1662999	7224543	5476520.5	7403653	10274106	3274137
الري	2405628	2956251	2947414	5791388	2337777	26016499	6564258	7076707	17247429	5556845
المنشآت القاعدية	8561640	4821645	2581525	9790897	10337881	17915243	13885316	14971420	29773108	16327641
التعليم العالي	2299288	888407	1350135	2249789	1330811	6694176	5314666	7439360	6570048	4130036.5
الصحة	191010	98340	115548	610944	815576	1202310	10477595	322614	2685070	256357
الحماية الاجتماعية	145482	20280	44616	68448	28392	1710024	1052918	876391	1154144	462446
الشبيبة والرياضة	446410	424182	560600	730891	382655	1423593	1574299	1281649	2144660	1262325
التكوين المهني	805079	301162	331187	432260	173412	1484042	1156684	1384385	1151366	1311599
الفلاحة	1588868	1347809	1181620	879417	1042850	4346228	4077199	4416075	3585671	3211642
المجاهدين	200000	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الثقافة	0	495000	373500	103500	0	0	0	705000	354635	210000
المنشآت الإدارية	563305	1275877	822769	497928	271712	1761849	1331953	2103944	1443128	9311563
البريد والمواصلات	428171	774115	722534	894294	850036	1810757	1415256	1859240	1532706	1518255
النقل	10463000	8060000	798500	890000	515000	3771000	3293375	3478250	2841350	2408625
التهيئة والتعمير	390892	302675	1747105	2266644	938276	1833160	2752175	2888234	1016204	1341272
السكن	5937300	11017796	6513034	3487500	4255000	4558551	5150000	3579700	3588100	3768900
المجموع	16670181	21262044	16666365	28109384	20630269	44489016	33515903	25425869	56481537	33733906

المصدر: تقارير التنمية لولاية تبسة

الملحق 40: اختبار جذر الوحدة على السلسلة ltch (النموذج الأول)

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.375586	0.1513
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 20:39
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.023246	0.016899	-1.375586	0.1858

R-squared	-0.005244	Mean dependent var	-0.071559
Adjusted R-squared	-0.005244	S.D. dependent var	0.220751
S.E. of regression	0.221329	Akaike info criterion	-0.127137
Sum squared resid	0.881757	Schwarz criterion	-0.077430
Log likelihood	2.207806	Hannan-Quinn criter.	-0.118725
Durbin-Watson stat	2.197576		

الملحق 41: اختبار جذر الوحدة على السلسلة ltch (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.082722	0.9554
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 20:41
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	0.008629	0.104313	0.082722	0.9350
C	-0.097126	0.313427	-0.309883	0.7604

R-squared	0.000402	Mean dependent var	-0.071559
Adjusted R-squared	-0.058397	S.D. dependent var	0.220751
S.E. of regression	0.227105	Akaike info criterion	-0.027507
Sum squared resid	0.876804	Schwarz criterion	0.071908
Log likelihood	2.261317	Hannan-Quinn criter.	-0.010682
F-statistic	0.006843	Durbin-Watson stat	2.281615
Prob(F-statistic)	0.935039		

الملحق 42 اختبار جذر الوحدة على السلسلة ltch (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.039964	0.5439
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 20:44
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.347254	0.170226	-2.039964	0.0582
C	1.342001	0.642378	2.089114	0.0530
@TREND("1995")	-0.038469	0.015523	-2.478217	0.0247

R-squared	0.277668	Mean dependent var	-0.071559
Adjusted R-squared	0.187376	S.D. dependent var	0.220751
S.E. of regression	0.198997	Akaike info criterion	-0.247112
Sum squared resid	0.633599	Schwarz criterion	-0.097990
Log likelihood	5.347560	Hannan-Quinn criter.	-0.221874
F-statistic	3.075237	Durbin-Watson stat	2.208412
Prob(F-statistic)	0.074113		

الملحق 43: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dltch (النموذج الأول)

Null Hypothesis: DLTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.201635	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTCH)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 20:50
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTCH(-1)	-1.018270	0.242351	-4.201635	0.0006

R-squared	0.509413	Mean dependent var	-0.002065
Adjusted R-squared	0.509413	S.D. dependent var	0.341558
S.E. of regression	0.239234	Akaike info criterion	0.031203
Sum squared resid	0.972959	Schwarz criterion	0.080668
Log likelihood	0.719172	Hannan-Quinn criter.	0.038024
Durbin-Watson stat	1.997337		

الملحق 44: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dltch (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: DLTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.627899	0.0021
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTCH)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 20:53
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTCH(-1)	-1.140852	0.246516	-4.627899	0.0003
C	-0.088048	0.057357	-1.535089	0.1443

R-squared	0.572392	Mean dependent var	-0.002065
Adjusted R-squared	0.545667	S.D. dependent var	0.341558
S.E. of regression	0.230225	Akaike info criterion	0.004919
Sum squared resid	0.848056	Schwarz criterion	0.103850
Log likelihood	1.955726	Hannan-Quinn criter.	0.018560
F-statistic	21.41745	Durbin-Watson stat	2.016962
Prob(F-statistic)	0.000279		

الملحق 45: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dltch (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: DLTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.004261	0.0045
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTCH)
Method: Least Squares
Date: 02/27/18 Time: 14:46
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTCH(-1)	-1.275139	0.254811	-5.004261	0.0002
C	0.069113	0.120165	0.575150	0.5737
@TREND("1995")	-0.015932	0.010811	-1.473611	0.1613

R-squared	0.626468	Mean dependent var	-0.002065
Adjusted R-squared	0.576663	S.D. dependent var	0.341558
S.E. of regression	0.222233	Akaike info criterion	-0.019172
Sum squared resid	0.740810	Schwarz criterion	0.129223
Log likelihood	3.172549	Hannan-Quinn criter.	0.001290
F-statistic	12.57859	Durbin-Watson stat	2.059035
Prob(F-statistic)	0.000620		

الملحق 46: اختبار جذر الوحدة على السلسلة lgdp (النموذج الأول)

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.894411	0.9816
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 19:38
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.015461	0.008161	1.894411	0.0764
D(LGDP(-1))	-0.429091	0.230063	-1.865102	0.0806

R-squared	0.164903	Mean dependent var	0.185459
Adjusted R-squared	0.112710	S.D. dependent var	0.572136
S.E. of regression	0.538930	Akaike info criterion	1.705977
Sum squared resid	4.647130	Schwarz criterion	1.804908
Log likelihood	-13.35380	Hannan-Quinn criter.	1.719619
Durbin-Watson stat	2.060426		

الملحق 47: اختبار جذر الوحدة على السلسلة lgdp (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.916088	0.7587
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 19:42
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.092690	0.101180	-0.916088	0.3741
D(LGDP(-1))	-0.365817	0.236473	-1.546975	0.1427
C	1.780182	1.660072	1.072352	0.3005

R-squared	0.224366	Mean dependent var	0.185459
Adjusted R-squared	0.120948	S.D. dependent var	0.572136
S.E. of regression	0.536422	Akaike info criterion	1.743222
Sum squared resid	4.316236	Schwarz criterion	1.891618
Log likelihood	-12.68900	Hannan-Quinn criter.	1.763684
F-statistic	2.169504	Durbin-Watson stat	2.112742
Prob(F-statistic)	0.148740		

الملحق 48: اختبار جذر الوحدة على السلسلة lgdp (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.616112	0.0555
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 19:51
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.934134	0.258326	-3.616112	0.0023
C	13.36453	3.653072	3.658437	0.0021
@TREND("1995")	0.210050	0.061783	3.399823	0.0037

R-squared	0.450079	Mean dependent var	0.151753
Adjusted R-squared	0.381338	S.D. dependent var	0.575101
S.E. of regression	0.452346	Akaike info criterion	1.395200
Sum squared resid	3.273870	Schwarz criterion	1.544322
Log likelihood	-10.25440	Hannan-Quinn criter.	1.420438
F-statistic	6.547535	Durbin-Watson stat	1.809844
Prob(F-statistic)	0.008364		

الملحق 49: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dlgdp (النموذج الأول)

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.514312	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 20:12
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.282735	0.232619	-5.514312	0.0000

R-squared	0.641408	Mean dependent var	6.14E-05
Adjusted R-squared	0.641408	S.D. dependent var	0.966077
S.E. of regression	0.578511	Akaike info criterion	1.797235
Sum squared resid	5.689480	Schwarz criterion	1.846700
Log likelihood	-15.17512	Hannan-Quinn criter.	1.804056
Durbin-Watson stat	1.907479		

الملحق 50: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dlgdp (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.300682	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 20:15
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.425352	0.226222	-6.300682	0.0000
C	0.264319	0.132606	1.993257	0.0636

R-squared	0.712740	Mean dependent var	6.14E-05
Adjusted R-squared	0.694786	S.D. dependent var	0.966077
S.E. of regression	0.533720	Akaike info criterion	1.686550
Sum squared resid	4.557720	Schwarz criterion	1.785480
Log likelihood	-13.17895	Hannan-Quinn criter.	1.700191
F-statistic	39.69860	Durbin-Watson stat	2.076928
Prob(F-statistic)	0.000011		

الملحق 51: اختبار جذر الوحدة على السلسلة dlgdp (النموذج الثالث)

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.083997	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/25/18 Time: 20:24
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.416695	0.232856	-6.083997	0.0000
C	0.381140	0.292120	1.304738	0.2116
@TREND("1995")	-0.011279	0.024959	-0.451896	0.6578

R-squared	0.716598	Mean dependent var	6.14E-05
Adjusted R-squared	0.678811	S.D. dependent var	0.966077
S.E. of regression	0.547510	Akaike info criterion	1.784139
Sum squared resid	4.496505	Schwarz criterion	1.932534
Log likelihood	-13.05725	Hannan-Quinn criter.	1.804601
F-statistic	18.96416	Durbin-Watson stat	2.118842
Prob(F-statistic)	0.000078		

الملحق 52: نتائج تقدير نموذج VAR1

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/27/18 Time: 00:02
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLTCH	DLGDP
DLTCH(-1)	-0.152706	0.176356
	(0.23111)	(0.58871)
	[-0.66075]	[0.29956]
DLGDP(-1)	-0.164145	-0.423357
	(0.09148)	(0.23304)
	[-1.79425]	[-1.81667]
C	-0.058509	0.277240
	(0.05621)	(0.14320)
	[-1.04082]	[1.93605]
R-squared	0.193162	0.185841
Adj. R-squared	0.085583	0.077287
Sum sq. resids	0.698205	4.530616
S.E. equation	0.215748	0.549583
F-statistic	1.795545	1.711962
Log likelihood	3.705630	-13.12527
Akaike AIC	-0.078403	1.791697
Schwarz SC	0.069992	1.940092
Mean dependent	-0.077433	0.185459
S.D. dependent	0.225618	0.572136
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.013347
Determinant resid covariance		0.009269
Log likelihood		-8.952080
Akaike information criterion		1.661342
Schwarz criterion		1.958133
Number of coefficients		6

الملحق 53: دوال الاستجابة أي متغير عند حدوث صدمة في خطأ المتغير الآخر

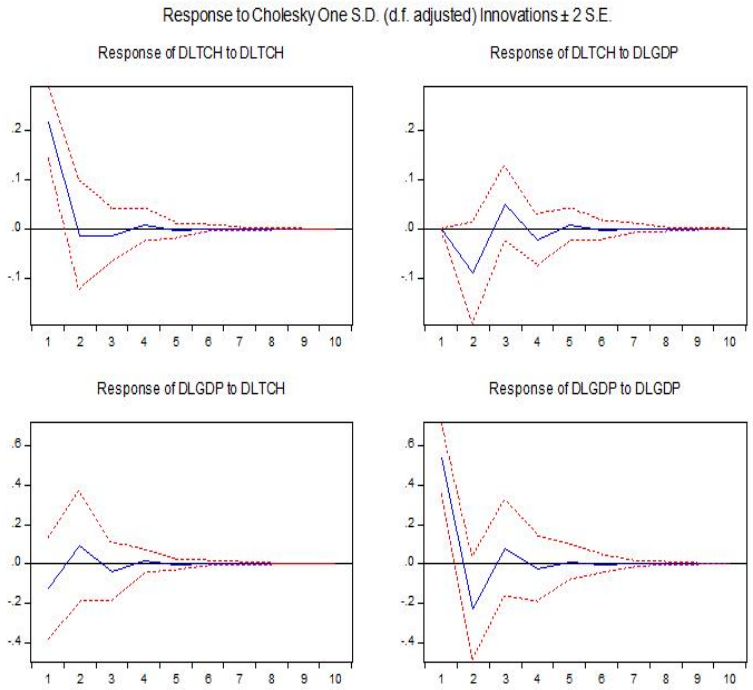

Response of DLTCH:

Period	DLTCH	DLGDP
1	0.215748	0.000000
	(0.03596)	(0.00000)
2	-0.012648	-0.087898
	(0.05491)	(0.05113)
3	-0.012907	0.050635
	(0.02620)	(0.03830)
4	0.008619	-0.020942
	(0.01648)	(0.02627)
5	-0.003757	0.007325
	(0.00780)	(0.01665)
6	0.001358	-0.002259
	(0.00325)	(0.00946)
7	-0.000430	0.000616
	(0.00148)	(0.00474)
8	0.000121	-0.000143
	(0.00073)	(0.00211)
9	-2.93E-05	2.49E-05
	(0.00034)	(0.00085)
10	5.59E-06	-9.45E-07
	(0.00015)	(0.00031)

Response of DLGDP:

Period	DLTCH	DLGDP
1	-0.123656	0.535491
	(0.12789)	(0.08925)
2	0.090399	-0.226704
	(0.14084)	(0.13039)
3	-0.040502	0.080475
	(0.07410)	(0.12176)
4	0.014870	-0.025140
	(0.02915)	(0.08287)
5	-0.004775	0.006950
	(0.01287)	(0.04545)
6	0.001359	-0.001651
	(0.00679)	(0.02132)
7	-0.000336	0.000300
	(0.00339)	(0.00884)
8	6.63E-05	-1.85E-05
	(0.00150)	(0.00330)
9	-6.77E-06	-1.74E-05
	(0.00059)	(0.00112)
10	-2.31E-06	1.18E-05
	(0.00021)	(0.00034)

Cholesky Ordering: DLTCH DLGDP
Standard Errors: Analytic

الملحق 54: اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 02/28/18 Time: 09:56
Sample: 1995 2014
Included observations: 18

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-1.677884	8.445887	1	0.0037
2	0.839152	2.112530	1	0.1461
Joint		10.55842	2	0.0051

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	6.125720	7.327595	1	0.0068
2	2.822911	0.023520	1	0.8781
Joint		7.351115	2	0.0253

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	15.77348	2	0.0004
2	2.136050	2	0.3437
Joint	17.90953	4	0.0013

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation